ليبيا

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر

"دراسة في طبيعة البناء السياسي الجزائري (1954- 2010)"

بحث مقدم استكمالا لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي

إعداد الطالب : طارق على الصغير

بكالوريوس – علوم سياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بنغازي سنة 2005

إشراف الأستاذ الدكتور : فتحي محمد البعجة

العام الدراسي 2012- 2013

الإهداء

إلى من علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر. . . .

إليكم يا من وقفتم إلى جانبي بدعواتكم لي بالتوفيق خلال رحلة الكتابة

الى أغلى وأعز وأقرب الناس إلى قلبي وعقلي وروحي ووجداني

إلى (أمي الغالية) الى أبي العزيز

وروح الشهيد الذهبي الشيخي (مراد)

أهدي هذا العمل المتواضع

شـكـر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور فتحي محمد البعجة لإشرافه على هذه الدارسة ،كما أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية ، على ما أبدوه من ملاحظات وتوجيهات أكاديمية حول مقترح هذه الدراسة .

ولا يفوتني أن أعبر عن خالص الشكر لجميع زملائي من طلاب الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية ، دون استثناء ، على تشجيعهم الدائم والمتواصل من أجل استكمال هذا العمل .

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

إهداء..... أ
شكر وتقدير..... ب
قائمة المحتويات.....ت
المقدمة.....1
الدراسات السابقة.....3
مشكلة الدراسة.....5
فرضية الدراسة.....7
تحديد المفاهيم.....7
أسباب اختيار الموضوع.....8
أهداف الدراسة.....8
أهمية الدراسة.....8
حدود الدراسة..... 10
المناهج المستخدمة في الدراسة.....11
محتويات الدراسة.....12
تقسيمات الدراسة.....13

الفصل الاول

الفصل الأول: الجيش ومرحلة الاستقلال الوطني (حرب التحرير 1954 إلى الاستقلال).

المبحث الأول : مرحلة التحرير الوطني.....15
أولا : دور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في بروز الحركة الوطنية 17
ثانيا : الوضع السياسي إبان اندلاع الثورة وحتى الاستقلال.....21
ثالثا : الوضع العسكري.....35

المبحث الثاني : مرحلة الاستقلال السياسي.....44
أولاً : الدور الطليعي لجبهة التحرير الوطني.....44
ثانيا : مؤتمر الصومام و تطور التنظيم العسكري و السياسي والإداري.....47
ثالثا : الاستراتيجيات الجديدة بعد مؤتمر الصومام..... 54
رابعا : أهم أعمال الجبهة عقب مؤتمر الصومام.....61
خامسا : دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....61
خلاصة الفصل الأول :.....74

الفصل الثاني

البناء السياسي الجزائري والمؤسسة العسكرية

المبحث الأول : اعتلاء الجيش للبناء السياسي بعد الاستقلال (الانقلاب على بن بله)..... 76
أولا : الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان "أزمة صيف 1962".....76
ثانيا : اعتلاء بن بله السلطة.....78
ثالثا : الجيش وجبهة التحرير في دستور 1963.....81
رابعا : اعتلاء الجيش السلطة والانقلاب على بن بله 85
المبحث الثاني : تركيب المؤسسة العسكرية وطبيعة البناء السياسي (هيمنة جبهة التحرير)"هيمنة بومدين".....89
أولا : تشكيل المؤسسات الثورية.....89
ثانيا : التغير في البنية الدستورية إبّان فترة حكم الرئيس بومدين.....93
خلاصة الفصل الثاني.....104

الفصل الثالث

استمرارية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

المبحث الأول : الفترة الانتقالية بعد وفاة بومدين وبروز جبهة الإنقاذ (1978-1992).....106
أولا : وصول الشاذلي بن جديد قمة السلطة.....106
ثانيا : الإصلاحات السياسية كآلية لتكيف النظام مع سياسات الانفتاح.....114

ثالثا : صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ.....123
رابعا : عودة بوضياف "الشرعية الثورية".....127
المبحث الثاني : الحياة السياسية في ظل النظام القائم.....131
أولا : بروز العمل السياسي والعسكري لقادة الجيش.....132
ثانيا : العودة إلى المسار الانتخابي وانتخاب الجنرال اليمين زروال رئيسا للجزائر.....134
ثالثا : نتائج ندوة الوفاق الوطني 14- 15سبتمبر 1996.....137
رابعا : عودة عبدالعزيز بوتفليقة "الشرعية الثورية ".....142
خامسا : وصول بوتفليقة لسدة الحكم.....145
خلاصة الفصل الثالث.....161
خاتمة الدراسة ونتائجها.....163
قائمة المراجع.....176

قائمة الجداول

رقم الجدول..... عنوان الجدول..... رقم الصفحة
1- توزيع الفئات الاجتماعية سنة 1954..... 18
2- توزيع القيادات العسكرية على المناطق الجزائرية.....39
3- عدد جنود جيش التحرير بتاريخ أغسطس 1956.....46
4- أعضاء اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر الصومام.....52
5- تركيبة أعضاء الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 62
6- أعضاء لجنة التنسيق والمهام وصفاتهم المدنية والعسكرية 1957.....64
7- تركيبة الحكومة المؤقتة الأولى اغسطس1957.....65
8- تركيبة الحكومة المؤقتة الثانية يناير1959.....66
9- تركيبة الحكومة المؤقتة الثالثة اغسطس1961.....67
10- تركيبة الهيئة التنفيذية المؤقتة (مارس 1962- يوليو 1962).....72
11- تركيبة أول حكومة لبن بله 26 سبتمبر 1962.....79
12- البناء الوظيفي والاجتماعي للجمعية الوطنية 1962.....80
13- الاتجاهات السياسية في وزارات بن بله الثلاث.....87
14- تركيبة مجلس قيادة الثورة 1979.....107

15- توزيع فئات الأعضاء وأعدادهم في مؤتمر حزب جبهة التحرير من 27-31 يناير 1979.....107
16- نوعية الجماعات التي كانت ممثلة في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في المؤتمر الرابع يناير 1979 107
17- أبرز القادة العسكريين في عهد الشاذلي بن جديد ونفوذهم السياسي والعسكري.....113
18- نتائج الانتخابات المحلية 1990.....123
19 نتائج الانتخابات البلدية بالنسبة لجبهة الإنقاذ الإسلامية.....123
20- نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991.....125
21- تركيبة مؤسسة مكافحة الإرهاب نوفمبر 1992.....132
22- نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1995.....135
23- نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 1997.....140
24- حجم تواجد المرأة داخل البرلمان والمجالس البلدية والولائية الجزائرية.....140
25- نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية 23 أكتوبر 1997.....141
26- نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1999.....145
27- توزيع الحقائب الوزارية على الأحزاب الجزائرية.....147
28- الوظائف المانعة من الترشح للانتخابات.....149
29- حجم توظيف المرأة في المؤسسات الأمنية الجزائرية لعام 2002.....150
30- درجة الاختلاف بين نسبة المشاركة للمرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية 1997 و الانتخابات التشريعية 2002 وتمثيلها في المؤسسات السياسية.....150
31- نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2002.....151
32- نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2004.....154
33- نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية2007.....157
34- نتائج الانتخابات الرئاسية 2009.....160
35- تعاقب الرؤساء الجزائريين وخلفياتهم السياسية والعسكرية.....169
36- أوجه الاختلاف في عامل الاستقرار على مستوى القيادات العسكرية والسياسية.....169
37- أهم الانقلابات العسكرية والتغييرات الدستورية التي أعقبتها.....171
38- درجة التباين في الفئات العسكرية داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية.....172

قائمة الأشكال

رقم الشكل.....عنوان الشكل.....رقم الشكل

1- التوزيع الجغرافي للقيادات العسكرية على مستوى المناطق الجزائرية.....35
2- تطور الحركة الثورية الجزائرية وبروز جيش التحرير الجزائري.....43

المقدمة

شهدت الساحة السياسية الجزائرية ومنذ العشرينيات وحتى فترة اندلاع ثورة نوفمبر 1954 ، تنوعا على مستوى الحركات السياسية الوطنية ، هذا التنوع هو الذي شكل الحراك السياسي للمجتمع الجزائري ، واختلفت التنظيمات والأحزاب السياسية عن بعضها في خصائص كثيرة من حيث التأسيس والفكر السياسي و التأطير الإيديولوجي ، و فهمها للاستعمار الفرنسي وطريق التعبير السياسي عن رفض الاستعمار أو الدخول تحت مظلته السياسية ، فكانت هناك تيارات تمارس الرفض عبر وسائلها السلمية المختلفة كالمظاهرات وغيرها ، وكانت تيارات أخرى ترى ان العمل السياسي لابد ان يأخذ طريق الاندماج ومحاولة تمثيل الجزائر عبر الفكر الاستعماري الفرنسي من خلال الاندماج في الحركات السياسية الاستعمارية ، ولم تكن تفكر كل التيارات على اختلافها الفكري والإيديولوجي في الاستقلال ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، مع بروز ظاهرة الاستقلال في دول أخرى ، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية الصعبة التي صاحبتها ممارسات قمعية ضد الفئات الاجتماعية الجزائرية وتجاهل السلطات الفرنسية لمطالب التغيير التي أصبحت تنادي بها الحركات السياسية ، في حين كانت الطبقة الكولونيالية المالكة للأرض والثروات تدير دفة السياسة وتوجه اقتصاد الجزائر بما يتماشى مع مصالحها .

كل هذه العوامل خلقت نوعا من الاحتقان عند القيادات السياسية في ذلك الوقت ، وبدأت تتبلور لديهم أفكار الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي وان الاستقلال أصبح ضرورة لإنهاء السياسات الاستعمارية الفرنسية ، وان العمل السياسي السلمي لا يمكن ان يحقق الاستقلال ، وبالتالي برز التيار الاستقلالي الثوري والذي أصبح يطالب مجاهرة باستقلال الجزائر عن فرنسا ، وتمت مواجهة هذا الرأي بقوة من قبل الاستعمار الفرنسي ، الأمر الذي خلق فكرة إنشاء تنظيم عسكري يستطيع ان يجاري القوة العسكرية الفرنسية .

هذا العمل المسلح لم يشكل قطيعة مع العمل السياسي ، بل أصبح هناك عمل سياسي إلى جانب العمل العسكري ، فاستطاع ان يحشد اكبر قدر ممكن من الشعب الجزائري والأصوات السياسية المنادية بالاستقلال ومقاومة الاستعمار الفرنسي ، وهذا ما شكل فعلا فكرة الثورة لدى الجزائريين .

مع انطلاق الثورة وانتشارها في كافة المناطق الجزائرية، أصبح العمل العسكري مقرونا بالعمل السياسي ، إي ان اغلب القادة السياسيين كانوا يمارسون العمل الثوري العسكري في ذات الوقت ، الأمر الذي خلق نوعا من التداخل في الأدوار لدى القيادات الوطنية الثورية ،

وقد تطلب هذا الأمر تشكيل مؤسسات تشرف على الثورة وتنظم الصفوف وتحقق الأهداف ، وكان ذلك سببا رئيسيا في توحيد كل القوى الوطنية في تنظيم سياسي تمثل في جبهة التحرير و أخر عسكري تمثل في جيش التحرير الوطني .

مع اتساع العمليات المسلحة العسكرية أصبحت القيادات العسكرية تحتل الصدارة في القضية التحريرية الجزائرية و نجاح الثورة أصبح أيضا مقرونا بدرجة مشاركتهم في العمل السياسي والعسكري معا وتحول ذلك إلى احد مقومات استمرار الكفاح المسلح ضد القوة العسكرية الفرنسية، وبالتالي سمح لهم ذلك التواجد الدائم في كافة المؤسسات الثورية ابتدأ من الحكومات إلى المجالس الوطنية الثورية والمجالس التنفيذية المشرفة على التنسيق السياسي والعسكري أثناء التحرير وحتى الاستقلال.

بعد الاستقلال ، ونتيجة لعوامل وخصائص مرحلة التحرير أصبح من الصعب أبعاد المؤسسة العسكرية و تقنين عملها وتحديد دورها نتيجة امتلاكها لقوة الردع (السلاح) ، ودرجة تنظيمها مقارنة بالمؤسسات الأخرى ، مما جعلها القوة الوحيدة التي تستطيع ان تشكل الدولة ونظامها السياسي وفق طموحات قياداتها ، وتمارس نفوذها في اتخاذ القرارات على مدى السنوات والمراحل اللاحقة وحتى النظام القائم.

لذلك فإن هذه الدراسة تحاول رصد نفوذ العسكريين داخل المؤسسات والبناءات السياسية المدنية المتلاحقة قبل وبعد الاستقلال ، و محاولة رصد حجم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية داخل النظام السياسي لدولة الجزائر ، وطبيعة التدخلات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية الجزائرية على الحياة السياسية في الجزائر، عبر مراحل تاريخية متتابعة ، تمتد من فترة قبل الاستقلال وحتى النظام القائم ، لذلك فإن الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فصول ، الفصل الأول يتحدث على الحركات الوطنية ودورها في عملية التنظيم العسكري وكيفية التحول من مجرد منظمات سرية عسكرية إلى جيش التحرير الجزائري ، ليتولى مجموعة من القادة العسكريين مناصب سياسية بعد ذلك ضمن مؤسسات مدنية سياسية ، والفصل الثاني ، يتحدث على دولة مابعد الاستقلال وكيف استمر الدور السياسي للعسكريين نتيجة القوة المسلحة وقوة تنظيمهم إثناء حرب التحرير ، الأمر الذي سمح لهم ، السيطرة على الدولة ومؤسساتها ، وقلب أنظمة الحكم ، والفصل الثالث يتحدث عن استمرار دور العسكريين بعد ما استطاعوا التغلغل داخل كافة المؤسسات ، وتشكيل تلك المؤسسات بما يسمح لهم ديمومة دورهم السياسي .

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الكتب و الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسة العسكرية من زوايا و اتجاهات مختلفة تنقسم الدراسات السابقة التي تتعلق بدراسة المؤسسة العسكرية و العلاقة بينها وبين النظام السياسي والتدخلات التي ينتهجها العسكريون في الشأن السياسي والتي استعانت بها هذه الدراسة :

1. دراسة مسلم بابا عربي(2007)،وهي بعنوان **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**[1] ،حيث سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد المختلفة للأدوار السياسية التي مارستها المؤسسة العسكرية في الجزائر، لاسيما في الفترة التي تلت إقرار التعددية السياسة(1990-2004)،وقد استخلص الباحث إن الوضع السياسي في الجزائر اليوم لا يمكن وصفه إلا بالانتقالي، الذي يفصل بين مرحلة سياسية قائمة على شرعية مستمدة من مؤسسة الجيش الممثلة للمشروعية التاريخية، إلى مرحلة جديدة قائمة على الشرعية الدستورية القائمة على السيادة الشعبية.
2. دراسة احمد سويقات (2006) ، وهي بعنوان **التجربة الحزبية الجزائرية (1962-2004)**[2] ، ركز فيها الباحث على مجموع التجارب الحزبية في دولة الجزائر ، وابرز دور العسكريين في عملية إنهاء التجربة الحزبية التي بدأت أثناء حكم بن بله وحتى الشاذلي بن جديد ، وبروز جبهة الإنقاذ الإسلامية في عام 1988 بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية ، واعتراض النخب العسكرية على نتائج الانتخابات ، مما أدى إلى نشوب صراع مسلح بين الحركات الإسلامية الجزائرية ، والجيش الجزائري.
3. دراسة عبدالحميد الإبراهيمي (2001) ، بعنوان في **أصل الأزمة الجزائرية(1958-1999)**[3] ، وقد ابرز فيها السيد عبدا لحميد الإبراهيمي ، دور الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي (أو مايسمى بحزب فرنسا) ، وكيفية وصولهم للسلطة وعلاقتهم مع هواري بومدين ، ودورهم في إيقاف المسار الانتخابي عام 1989 ، وقدرتهم على تنصيب رؤساء دولة الجزائر ممن ينتمون للمؤسسة العسكرية وأبرزهم الجنرال اليمين زروال .
4. دراسة أمال شلي (2006)،**التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1956)**[4]، تركز هذه الدراسة على أهم مراحل الثورة الجزائرية، وأهمية التنظيم العسكري

---

(1)- مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، **علوم إنسانية** ، عدد 35 (السنة الخامسة: خريف 2007).
(2)- احمد سويقات ، التجربة الحزبية الجزائرية 1962- 2004، **الباحث** ،عدد 4، (2006).
(3)- عبدالحميد الإبراهيمي ، **في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001).
(4)-أمال شلي ، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية** (1954-1956) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب والعلوم الإنسانية (باتنة :جامعة العقيد الحاج لخضر ،2006)

والسياسي ، والذي من خلاله انبثق جيش التحرير الجزائري ، كذلك ركزت على أهم نتائج مؤتمر الصومام ، وتداعيات فصل العمل العسكري عن العمل السياسي ، و التداخل في الأدوار مابين النخب العسكرية والمدنية . وترى الباحثة إن أهم عوامل نجاح الثورة الجزائرية في بدايتها هو التمازج بين العمل العسكري والمدني والسياسي عموماً .

5. دراسة محمد حربي (1983)، **الجزائر"1954-1962 "جبهة التحرير الوطني "الأسطورة والواقع[1]**، حيث يحلل محمد حربي الأسباب التي أدت إلى بروز العمل الوطني الجزائري على المستوى السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ، وتكوين الأحزاب السياسية ، وتوضيح حجم الصدامات بين التيارات الثورية الجزائرية التي حدثت داخل الحركة الوطنية الجزائرية نتيجة تقاطع الأفكار السياسية من حيث الأهداف ،وطريقة العمل السياسي تحت مظلة الاستعمار الفرنسي ، و الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني الجزائرية في تنظيم العمل العسكري والسياسي وانعكاس ذلك على المشهد السياسي الجزائري حتى الاستقلال .
6. دراسة إسماعيل قيرة وآخرون (2002)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر[2]**، ويشكل هذا البحث واحدا من مجموعة من الأبحاث التي اقرها مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية لإجلاء واقع التحولات السياسية ، والتفكير في طبيعة العقبات التي تواجه الانتقال نحو الديمقراطية والتي تتمثل أهمها في تدخل القيادات العسكرية في الشؤون السياسية، والتحول من فكرة سيطرة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية .
7. دراسة عبدالعالي دبلة (2004)،**الدولة الجزائرية الحديثة "الاقتصاد والمجتمع والسياسة"[3]** ،تقوم هذه الدراسة على تتبع تكون الدولة الجزائرية الحديثة ودورها في عملية التنمية والتحديث وعلاقتها بالمجتمع أو بالتشكيلات الطبقية التي تكونت من خلال مشروع الدولة التنموي الذي افرز فئات و مكونات سياسية ومجتمعية معينة وأهمها الجيش ، بالإضافة إلى تحديد طبيعة هذه الدولة من 1962 إلى غاية بداية السبعينات .
8. دراسة منعم عمار(1996)،**الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية "الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [4]** ، حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تحليل العلاقات المتشابكة بين الفئات السياسية والاجتماعية الجزائرية وكيفية بروز هذه العلاقات وتأثيرها على الدولة الجزائرية بشكل عام ، كما انه حلل فكرة التعددية السياسية

---

(1)- محمد حربي ، **الجزائر1954-1962:جبهة التحرير الوطني "الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر(لبنان :مؤسسة الأبحاث العربية ،1983).

(2)- إسماعيل قيرة ، وآخرون ،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**(لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

(3)- عبدالعالي دبلة ،**الدولة الجزائرية الحديثة "الاقتصاد والمجتمع والسياسة** (القاهرة:دار الفجر،2004).

(4)- منعم عمار،**الجزائر والتعددية المكلفة في الأزمة الجزائرية "الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1996).

في الجزائر ونتائج إنهاء التجربة الديمقراطية الجزائرية بعد تدخل القيادات العسكرية الجزائرية ودورها في تحديد الحياة السياسة في تلك الفترة.

اغلب الدراسات المتعلقة بالحالة الجزائرية ، ركزت على دراسة فترات معينة في الجزائر تبدأ من فترة الثورة التحريرية وأهملت فترة ما بعد الاستقلال ، أو أنها درست مابعد الاستقلال ولكنها أهملت فترة حرب التحرير والتي برز فيها جيش التحرير وأصبح يلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية بعد الاستقلال، من خلال شرعيته المستمدة من فترة الثورة . كذلك الدراسات السابقة التي تتعلق بالدولة الجزائرية ركزت على حجم التدخل الذي تقوم به المؤسسة العسكرية الجزائرية ،و أهملت جانب البناء السياسي الجزائري ككل والذي تأثر بشكل كبير بالشرعية التاريخية التي استمدتها المؤسسة العسكرية من كونها تعتبر في الجزائر إحدى أهم المؤسسات التي ورثت شرعيتها من جبهة التحرير الجزائرية إبان حرب التحرير و الاستقلال ، في كونها لها الحق في التدخل في الواقع السياسي الجزائري. لذلك فإن هذه الدراسة سوف تركز علي مدى الدور الذي لعبته و لازلت تلعبه المؤسسة العسكرية في البناء السياسي لدولة الجزائر.

كما نجد من خلال الدراسات السابقة أن المؤسسة العسكرية الجزائرية قد تقلص دورها بعد إقرار التعددية عام 1992 ، وفي ظل وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلي الحكم في الجزائر ، لذلك فإن هذه الدراسة ترى بأن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية استمر حتى في ظل النتائج سابقة الذكر.

مشكلة الدراسة:

ان علاقة المؤسسة العسكرية لدولة الجزائر بالمؤسسات الأخرى علاقة معقدة جداً حيث أن دور المؤسسة العسكرية ليس دور يعتمد على الجوانب التطوعية ، بل هو دور تطور و كبر إلي جانب ظهور دولة الجزائر قبل و بعد الاستقلال ، حيث أن الحركة الوطنية في الجزائر لم ترث هياكل الدولة التقليدية التي وقع تحطيمها من طرف الاستعمار الفرنسي . فمنظمة التحرير الجزائرية والتي ينطوي تحتها كل فصائل العمل الوطني ،"كجيش التحرير الوطني" ، وبدرجة أقل "القوى السياسية" ، هما اللذان كونا المؤسسات التي انظم حولها المجتمع الجزائري ، وبالتالي أصبح للمؤسسة العسكرية دور رئيسي في الحياة السياسية في الجزائر. كما ان الجيش أنشأ الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وليس العكس، فقد أراد الجيش في الجزائر أن يكون مالكاً للدولة التي صنعها، وعملياً هو الذي فرض وضمن الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد. كذلك هو الذي فرض كل رؤساء الجزائر المتعاقبين الذين عرفتهم منذ الاستقلال.

وفي علاقة كل المؤسسات و التيارات المنبثقة عنها ، و أصبحت سلطة الدولة مستبدة بسبب هيمنة الجناح العسكري للسلطة التنفيذية على باقي السلطات و عملت على الهيمنة على المجتمع و على الحد من الحريات و حركات المجتمع المدني ، مع سيطرة الحزب الواحد الذي يمثل العسكريون النصيب الأكبر فيه (حزب جبهة التحرير) على الحياة السياسية، و عملت الدولة تحت حكم العسكر أيضاً على السيطرة على المنظمات النقابية و المؤسسات المدنية بكافة أشكالها ، وتمكنت في حقيقة الأمر من تحقيق الاستقرار السياسي منذ الاستقلال إلي بداية الثمانينيات ، وعلى مدار هذه السنوات لم يكن للقوى الاجتماعية التي ذكرناها أي تأثير في تغيير البيئة السياسية الجزائرية.

و كتفسير لذلك فإن كل التغييرات كانت تأتي عن طريق المؤسسة العسكرية من خلال الانقلابات العسكرية حيث أن الجيش هو القوة المنظمة التي يمكن آن تُحدث تغييرات جوهرية على الساحة السياسية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تعمل على إثبات قوة وفاعلية ومدى تأثير المؤسسة العسكرية في واقع الحياة السياسية لدولة الجزائر.أي سيطر الجزء الردعي والعسكري في النظام السياسي الجزائري وهو جزء يتبع السلطة التنفيذية ، على باقي أجزاء السلطة التشريعية والقضائية وعلى مؤسسات المجتمع المدني عموماً ، أي على مجمل الحياة السياسية وذلك بسبب طبيعة نشأة الدولة الجزائرية نفسها.

إن موضوع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية يطرح إشكالية تهدف إلى معرفة كيف تطور هذا الدور ، وكيفية تأسيس جيش التحرير الوطني ، وما علاقة هذا الجيش بتطور الحركة الوطنية الجزائرية وصعود التيار الثوري والظروف الاجتماعية والسياسية التي تكونت فيها الحركة الوطنية التي أدت إلى بروز هذا التيار ، وكيف ارتبط هذا التيار الثوري بالمنظمة العسكرية الخاصة و منظمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وجبهة التحرير الوطني وجيش التحريرالوطنى ، و الدور الذي لعبه مؤتمر الصومام في تنظيم وتأسيس الجيش الجزائري والتداخل والتباين في الأدوار السياسية بين القيادات العسكرية والمدنية قبل الاستقلال داخل المؤسسات السياسية الثورية مثل الهيئات التنسيقية والحكومات والمجالس الوطنية الثورية ، وكيف أصبحت القيادات العسكرية تتحكم في المشهد السياسي وكيف انعكس ذلك علي شكل البناءات السياسية الجزائري بعد الاستقلال في عهد بن بله و هواري بومدين ، واستمرار تواجد العسكر داخل المؤسسات بعد وفاة بومدين وحتى النظام القائم في ظل حكم عبدالعزيز بوتفليقة .

فرضيات الدراسة:

تستند هذهِ الدراسة على فرضيتين مفادهما:

1. **للمؤسسة العسكرية دوراً أساسياً في تشكيل و تطور البناء السياسي الجزائري.**
2. **لا يوجد إي دور للمؤسسة العسكرية في تشكيل وتطور البناء السياسي الجزائري.**

تحديد المفاهيم:

تحتوي هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم التي تحتاج إلي تحديد نظري:

المؤسسة العسكرية:

والمقصود منها في هذه الدراسة كل من:

الأجهزة الأمنية ، الجيش ، والمعاهد الإستراتيجية العسكرية و العسكريين المتقاعدين ، والشرطة و الدرك و وزارة الدفاع والداخلية ، وكل التشكيلات المتكونة من النخب العسكرية.

الدور السياسي :

هو محصلة العمل والسلوك السياسي التي تقوم بهِ المؤسسة العسكرية والتي تقوم من خلالهِ بالتأثير في طبيعة القرارات السياسية و التي ساهمت في البناء السياسي الوطني الجزائري ، والتي تؤثر في الحياة السياسية عموماً.

الحياة السياسية :

هو الواقع السياسي الذي تعيشهُ الدولة و الذي يتعلق بالنظام السياسي و طبيعة الحكم والسلطة، و التعددية الحزبية و المشاركة السياسية واحترام الدستور.

البناء السياسي :

هو البناء الفوقي لسلطة الدولة من مؤسسات قانونية و إيديولوجية و مدنية و أمنية و دفاعية وتنموية ، و الذي يعبر عن مصالح و أهداف و طموحات البناء التحتي للدولة و المتضمن للتشكيل الاجتماعي والاقتصادي والمصالح المنبثقة عنها وعلاقات القوى بها ،و التي تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى أهم ركائزها و صمام أمانها.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الرغبة في تقديم دراسة علمية حول الظاهرة العسكرية في إحدى الدول العربية ومدى تأثيرها على الواقع السياسي.
2. الاهتمام المتزايد الذي تحضي به الدراسات المتعلقة بالدور السياسي للمؤسسة العسكرية في النُظم السياسية العربية ، والتي لا يمكن للباحث أن يتجاهلها و لا يولي لها الاهتمام .

أهداف الدراسة:

1. معرفة الجذور التاريخية التي ساعدت المؤسسة العسكرية الجزائرية على اكتساب النفوذ والقوة و الذي خول لها فيما بعد عملية التحكم و السيطرة على واقع الحياة السياسية في الجزائر.
2. رصد التحولات التي مرت بها المؤسسة العسكرية الجزائرية ومعرفة ما هو مدى ودرجة التأثير الذي تتمتع بهِ المؤسسة العسكرية الجزائرية على طبيعة النظام السياسي في الجزائر وذلك من خلال تحليل العلاقة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في مجموعة من المقاصد وقد تم تقسيمها كالتالي:

أهمية سياسية:

1. فهم التنوع الفكري السياسي والخصائص الذين كانت تتميز به القيادات والتيارات السياسية داخل التنظيمات والأحزاب السياسية ، من خلال معرفة نوع المسار السياسي الذي اتبعته منذ تأسيسها ، والأسباب والظروف الاجتماعية والسياسية التي أدت إلي بروز وتبلور فكرة الكفاح المسلح بدلا من العمل السياسي السلمي في ظل الحكم الاستعماري.
2. أهمية مؤتمر الصومام السياسية والتنظيمية على المستوى الإداري السياسي والعسكري، واهم القرارات التي اتخذها في سبيل تأسيس الجيش والمؤسسات السياسية في فترة التحرير.
3. معرفة إلى إي مدى من التوافق والاختلاف الذي وصل إليه القادة السياسيين والعسكريين حول القضايا المتعلقة بتنظيم الحياة السياسية وتكوين المؤسسات ، ووضع المواثيق والتفاهم حول آلية التفاوض مع السلطات الاستعمارية الفرنسية .

4. معرفة حجم الأدوار السياسية التي كان يقوم بها القادة العسكريين أثناء مرحلة التحرير ،و استمرارية ذلك بعد الاستقلال من خلال استنادهم إلى فكرة التأسيس للحراك الثوري منذ بداية الثورة "الشرعية الثورية ".
5. الوضعية السياسية و الدستورية للمكون العسكري من خلال تتبع ،المواثيق كميثاق طرابلس وميثاق الجزائر، و المواد الدستورية التي حددت مكانة الجيش وفقا للدساتير المتتابعة ابتدأ من دستور 1963 وحتى التعديل الدستوري 2008.
6. معرفة مدى الدور الذي تقوم به المؤسسات المدنية والأحزاب السياسية في النظام السياسي لدولة الجزائر.

أهمية أكاديمية و بحثية:

1. تعتبر هذه الدراسة احد أطراف السلسلة التي تقوم على دراسة دور المؤسسة العسكرية السياسي في الدول العربية و الشرق الأوسط ، و الذي بدء بها مجموعة من زملائي الطلبة في قسم العلوم السياسية في جامعة بنغازي (مرعي الرمحي : إسرائيل)، وأكاديمية الدراسات العليا (خالد السنوسي التواتي : تركيا) .
2. إن معظم الكتابات التي تطرقت إلى تاريخ الجزائر من الثورة التحريرية وحتى الاستقلال لم تركز على الظروف التي سبقت الثورة ، ونجد ان اغلبها ركز على التنظيم العسكري عقب مؤتمر الصومام و كأن الفترة وظروفها الاجتماعية والسياسية، التي سبقت مؤتمر الصومام لم يكن لها تأثير في تشكيل فكرة المقاومة المسلحة كبديل للعمل السياسي السلمي ، أما بما يخص للدراسات التي تعلقت بفترة مابعد مؤتمر الصومام نجدها ركزت على الحراك السياسي الذي صاحب عملية المفاوضات مع السلطات الاستعمارية ، ولم تركز على الفترة ككل ، ودراسات أخرى اهتمت بفترة مابعد الاستقلال بمعزل عن فترة التحرير، بالرغم من إن المكونات السياسية التي نتجت عن الاستقلال هو نتاج فعلى للحراك السياسي والعسكري أثناء فترة التحرير، لذلك فإن هذه الدراسة تركز على المراحل ككل ، وقد تطلب ذلك جمع المعلومات من مصادر تاريخية متنوعة تمثلت في كتب ورسائل الماجستير والدكتوراه والمقالات الصادرة عن دور الكتب والجامعات الجزائرية المحلية أو العربية و التي تناولت الحالة السياسية الجزائرية بمراحلها المختلفة والمذكورة ضمن مراجع الدراسة ،والتي قدمها مناضلين جزائريين عبر مذكراتهم الشخصية مثل يوسف بن خده – محمد حربي _ عبدالحميد الإبراهيمي – مصطفى هشماوي – على كافي ، أو سياسيين جزائريين معاصرين مثل سعيد بو الشعير ، وكتاب جزائريين وعرب متخصصين عرفوا بمستواهم

العالي في التوثيق مثل عمار بوحوش ، محمد عباس ، توفيق المدني – عمار عمورة – العربي الزبيري – عبد الناصر جابي- عبدالعاطي دبلة – العياشي عنصر – رياض الصيداوى - أحسن بومالي – يحي ابوزكريا- توفيق المديني –احمد سويقات – رشيد تلمساني وغيرهم ممن ذكروا في الدراسة ، كما حول الباحث ان يعتمد على مصدر بحثية أخرى كمجلة الباحث والذاكرة ، والوثائق الرسمية للثورة الجزائرية مثل بيان نوفمبر، والوثائق الصادرة عن حزب جبهة التحرير ،والوثائق الصادرة عن المؤسسات الرسمية للدولة كالدساتير ومنشورات الجريدة الرسمية ، بالإضافة التي التقارير الصادرة عن منظمات دولية كمنظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمراقبة الانتخابات .

3. من الناحية الإستراتيجية تعتبر دولة الجزائر دولة جوار، وتأثير المؤسسة العسكرية السياسي، قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على ليبيا ، لذلك رأيت آن نكون ملمين بما يحصل في دولة الجزائر ، وتقديم دراسة علمية يمكن الاستفادة منها في الشؤون التي تتعلق بالعلاقة ما بين ليبيا و الجزائر.

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية:

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة مابين 1954 - 2010 ويرجع السبب في ذلك إلي أن عام 1954 يمثل تاريخ بروز جيش التحرير الجزائري الذي كان له الدور الأكبر في استقلال الجزائر 1962 و الذي أثر فيما بعد في شكل و طبيعة وقوة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية الجزائرية ، وامتدت الفترة الدراسية إلي 2010 وهو تاريخ كتابة هذه الدراسة.

الحدود المكانية:

تختص هذه الدراسة بدولة الجزائر،و بالتحديد دراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية لدولة الجزائر و التي مرت بفترات تاريخية مؤثرة في طبيعة الحياة السياسية لدولة الجزائر وطبيعة النظام السياسي وطبيعة الحكم .

المناهج المستخدمة في الدراسة:

منهج دراسة الحالة:

يقوم منهج دراسة الحالة على التحليل المتعمق لحالة محدودة ، أو عدد قليل من الحالات من حيث الزمان و المكان و الموضوع ، وذلك لغرض التعرف الشامل و الدقيق عليها[1] ،كما أن منهج دراسة الحالة يقوم بالتركيز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها من كافة الجوانب بهدف التعمق و تحليل كل الجزئيات المرتبطة بها ، وبالتالي فإن الحالة المقصودة بالدراسة قد تكون شخصية سياسية محددة ، أو دولة بعينها ، او منظمة واحدة.[2]والحالة في هذه الدراسة ، هي حالة المؤسسة العسكرية الجزائرية و دورها منذ النشء إلي الوقت الحالي في تشكيل البناء السياسي ، والتأثير في مجرى الحياة السياسية في الجزائر.

المدخل التاريخي :

يجسد هذا المدخل عموماً طبيعة العلاقة القائمة بين كل من السياسة و التاريخ. حيث إن الباحثين السياسيين لا يستغنون، بأي حال من الأحوال، عن المادة التاريخية لاختبار صحة فرضياتهم من عدمها.[3] لذلك استخدم الباحث هذا المدخل لتتبع و تحليل الحقب التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية و تركيبها و مراحل تطورها و دورها ،ومدى تأثيرها على طبيعة البناء السياسي لدولة الجزائر.

المدخل النظمي :

إن دراسة الباحث للظواهر السياسية إي كانت يتم التعامل معها كنظم معقدة ترتبط أجزائها أو نظمها الفرعية بعلاقات اعتماد متبادل ، بحيث إن إي تغيير في إي نظام فرعي منها يؤدي بطبيعة الحال إلى تغيير في بقية النظم الفرعية [4]، وبالتالي ينطبق هذا الامر على دراسة المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي ككل ، حيث أن إي تغيير يطرأ على المؤسسة العسكرية باعتبارها نظام فرعي سينتج عنه تباعا تغير على باقي الأنظمة الفرعية الأخرى والنظام ككل سلبا أو إيجابا.

---

(1)- احمد عبد الله اللحلح ، مصطفى محمد بوبكر،**البحث العلمي :تعريفه-خطواته-منهاجه-المفاهيم الإحصائية** (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2002) ، ص73.

(2)- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، **مناهج و أساليب البحث السياسي** (طرابلس : الهيئة القومية للبحث العلمي ،2002) ، ص89.

(3)- المرجع السابق ، ص76.

(4)- المرجع السابق ،ص89.

محتويات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على ثلاث فصول تسبقهما مقدمة وتعقبها خاتمة و هي كالتالي:-

- **المقدمة:** وتتضمن التعريف بالدراسة و منهجيتها.
- **الفصل الأول:** يتضمن الفصل الأول تأصيل نظري و تاريخي يتناول الجيش و مرحلة الاستقلال الوطني(حرب التحرير 1954الي الاستقلال).و يتكون من مبحثين ، **المبحث الأول** يتناول الحراك السياسي للتنظيمات والأحزاب السياسية التي تأسست فترة ما قبل الثورة وتأثيرها في المشهد السياسي بعد الثورة ، وتبلور فكرة حمل السلاح والتحضير للعمل المسلح ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية .و**المبحث الثاني** يتناول مؤتمر الصومام و التنظيم السياسي والعسكري الذي أعقب مؤتمر الصومام ، وتأسيس الجيش وجبهة التحرير ، والدور الطليعي لجبهة التحرير ، ودورها البارز في قيادة حرب التحرير بجناحها المسلح " جيش التحرير " والمفاوضات التي حققت في النهاية إلى استقلال الجزائر.
- **الفصل الثاني :** يتناول البناء السياسي الجزائري والمؤسسة العسكرية،وقسم إلي مبحثين حيث يتناول **المبحث الأول** شكل البناء السياسي الجزائري بعد الاستقلال ، ويركز على حجم الخلافات بين العسكريين والمدنيين داخل مؤسسات الجزائر السياسية بعد الاستقلال وتأثير ذلك على شكل البناء السياسي ، وإبراز دور بن بله في ذلك و تحديد مكانة الجيش في دستور 1963 ، واعتلاء الجيش للبناء السياسي بعد الاستقلال المتمثل في هواري بومدين والانقلاب على بن بله . و**المبحث الثاني** يتناول الاستراتيجيات التي اتبعها هواري بومدين بعد الانقلاب العسكري على بن بله ، ومحاولة الانقلاب العسكرية على هواري بومدين وتشكيل البناءات السياسية ومحاولة ضم اكبر عدد من العسكريين داخل المؤسسات السياسية المختلفة وهيمنة جبهة التحرير وإعطاءها مكانة سياسية كبيرة بالإضافة للجيش من خلال دستور 1976.
- **الفصل الثالث:** فقد خصص لدراسة استمرارية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، ويحتوي على مبحثين، **المبحث الأول** يدور حول الفترة الانتقالية بعد وفاة بومدين ووصول شخصيات عسكرية أخرى للحكم كالشاذلي بن جديد ، ودخول الجزائر في مرحلة التعددية السياسية من خلال تعديلات دستورية تسمح بتكوين الأحزاب السياسية ووصل التيار الإسلامي المتمثل في حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية لسدة الحكم وفوزها في الانتخابات وإسقاطها من قبل القيادات العسكرية وتداعيات ذلك على الحياة السياسية ، و**المبحث الثاني** استمرار الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ، ومحاولة إعادة الجزائر إلى فترة التعددية ووصول قيادات

عسكرية جديدة إلى السلطة ، ودوهم في إعادة التعددية و تأثير الاستراتيجيات التي اتبعتها القيادات الجديدة على النظام السياسي القائم في ظل حكم عبدالعزيز بوتفليقة .

- **خاتمة الدراسة:** تتطرق خاتمة الدراسة إلي النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

تقسيم الدراسة :

الفصل الأول :الجيش ومرحلة الاستقلال الوطني (حزب التحرير 1954 إلى الاستقلال).

المبحث الأول : مرحلة التحرير الوطني .

المبحث الثاني : مرحلة الاستقلال السياسي .

الفصل الثاني : البناء السياسي الجزائري والمؤسسة العسكرية .

المبحث الأول : اعتلاء الجيش للبناء السياسي (الانقلاب على بن بله).

المبحث الثاني : طبيعة البناء السياسي وهيمنة جبهة التحرير(فترة هواري بومدين).

الفصل الثالث : استمرارية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية .

المبحث الأول : الفترة الانتقالية بعد وفاة بومدين وبروز جبهة الإنقاذ .

المبحث الثاني : الحياة السياسية في ظل النظام القائم (1992-2010).

الخاتمة والاستنتاجات .

الفصل الأول

الجيش ومرحلة الاستقلال الوطني (حرب التحرير 1954 إلى الاستقلال).

مقدمة :

قبل ثورة نوفمبر الجزائرية 1954 ، كانت فرنسا تطمح إلى إدماج الجزائر إليها ، الأمر الذي أدركته الحركة الوطنية الجزائرية ، بكل إيديولوجياتها المختلفة ، وأصبحت تحاول آن تمارس فكرة المقاومة من خلال العمل السياسي ، ولكن بسبب سياسات العنف التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية تحولت الحركة السياسية الوطنية الجزائرية ، إلى تيار راديكالي اندمجت فيهِ كل القوى السياسية الجزائرية ، وأصبح يتبنى العمل المسلح لأجل صد ومقاومة الوجود الفرنسي في الجزائر ، وتحول الأمر من عملية تعايش مع الاستعمار إلى مطالبة بالاستقلال الكامل .

أدرك التيار الراديكالي الوطني الجزائري أن المقاومة المسلحة تحتاج إلى تنظيم سياسي وعسكري يستطيع آن يجاري القوة السياسية والعسكرية للاستعمار الفرنسي ، خصوصا في ظل الانقسامات الفكرية السياسية للتيارات الوطنية الجزائرية المختلفة ، بالتالي هذا الأمر يحتاج إلى توحيد الجهود بين كافة التيارات السياسية داخل الحركة الوطنية ، لبناء تنظيم سياسي وعسكري يمثلها على التراب الجزائري يحقق لها الاستقلال ، وإدارة الدولة الجزائرية في حالة تحققهِ . وحقيقتاً كان هذا الأمر يمثل الاختبار الأكبر للقوى الوطنية الجزائرية للإعداد لمرحلة الثورة .

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الاول تناول مرحلة الحراك الثوري المسلح وتوحيد الجهود العسكرية والسياسية داخل الحركة الوطنية وبناء المؤسسات السياسية والعسكرية التي تمثل الحركة الوطنية وعملية إدارة الدولة الجزائرية في المرحلة الانتقالية التحريرية، والمبحث الثاني يتحدث عن مرحلة الاستقلال والتركيز على الصراع بين التيارات السياسية الجزائرية أثناء بناء المؤسسات السياسية الجزائرية ، خصوصا بين التيارات المدنية السياسية والعسكرية .

المبحث الأول

مرحلة التحرير الوطني

هناك مراحل من التطور مر بها المجتمع الجزائري كانت سبباً في ظهور الحركات الوطنية الثورية و الإصلاحية والأحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية وسياسية مصاحبة لهذا التطور، فتَعرُّضُ الشعب الجزائري لاضطهاد الاستعمار الفرنسي دفعه إلى التكتل، كما وفرت التقاليد العربية الإسلامية قاعدة أساسية للمقاومة المسلحة والمعارضة السياسية، وتعتبر الحركة الوطنية مهد الحياة التنظيمية والحزبية في الجزائر، فهي التعبير السياسي لمجموعة تعي وحدتها الاجتماعية وهي في حالة سيطرة فتطالب باستقلالها لتأكيد وجودها كمجموعة سياسية وهي تظهر على إثر ظهور الوعي الوطني وعلى إثر ظهور إرادة بناء مجتمع سياسي مستقل، إنَّ الحركة الوطنية تعني المجتمع السياسي الذي يتعلق بالأمة.

كانت الجزائر في ظل الحكم العثماني من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ذات مكانة مرموقة من بين كل المستعمرات العثمانية الأخرى ، إذ استطاعت البحرية العثمانية من خلالها ان يكون لها السيطرة التامة على البحر الأبيض المتوسط إلى أن دخل الاستعمار الفرنسي البلد في سنة 1830 بعد أن تخلى عنها الحكام الأتراك و سلموها للمستعمر الفرنسي ، فلم يكن سبيلا لمجابهته سوى المقاومة المسلحة التي أبداها الأهالي في مواجهة الجيش الفرنسي في قتال غير متوازن لا من حيث العدة أو العدد انتهى بالإنزال الأجنبي يوم 5 يوليو عام 1830، وترضخ الجزائر بعده تحت وطأة الاستعمار مدة 132سنة.[1]

إن احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830 كان في واقع الأمر نتيجة لتوسع الاستعمار الأوروبي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير ، وفي الوقت نفسه استغلال المستعمرات الجديدة . والمهمة الاساسية لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير.

بالرغم من أن الفرنسيين قد تمكنوا من احتلال كثير من المواقع الساحلية مع بداية الغزو (الجزائر –وهران – مستغانم - عنابة) إلا أنهم لاقوا صعوبات كبيرة أثناء توغلهم في الداخل بسبب المقاومة العنيفة ، و نتيجة للمقاومة الشديدة حاول الفرنسيون أن يجدوا نظاما من الحكم

(1) - احمد سي على ، **حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني** (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلى ،2010)،ص5.

يمكنهم من فرض سيطرتهم على البلاد و من الأساليب التي استعملوها : كاستمالة بعض الحكام العرب وإعطائهم مناصب قيادية ،ومحاولة جمع وجذب القبائل الموالية لفرنسا في محاولة لنشر النفوذ الفرنسي. و لكن هذه الأساليب لم تمنع استمرار المقاومة الوطنية التي قامت في الجزائر ضد الوجود الفرنسي والتي تمثلت في نمطين رئيسيين : نمط سياسي و قد مثلته جبهة معادية للاستعمار نظرا لعدم احترامه للحياة السياسية و الاجتماعية واستخفافه بحياة وتقاليد المجتمع، وتتكون الجبهة أساسا من طبقات التجار والعلماء وأعيان المدن ، ولكن لم يكن لهذه الجبهة مفعول في تغيير الأوضاع بالجزائر، رغم مطالبهم المستمرة الخاصة بإعطائهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين و هذا ما أطلق عليه المقاومة السلبية،و نمط المقاومة المسلحة و قد حمل لواءها على الأغلب زعماء دينيون تبنوا فكرة الدفاع عن الأرض والدين والشرف وبرز منهم رجال الطرق الصوفية الذين وجدوا فراغا كبيرا بعد سقوط الحكومة المركزية العثمانية في الجزائر، وحاولوا أن يبنوا لأنفسهم كيانات مستقلة تعتمد على مساندة أفراد القبيلة أو العشيرة مثلما فعل الأمير عبد القادر.

و مع تسلم (سولت) رئاسة الوزارة في فرنسا سنة 1840 عين الجنرال (بيجو) حاكما عاما على الجزائر، و قد تركزت خطته على عدم المواجهة المباشرة والاكتفاء بشن هجمات سريعة على القبائل الموالية للأمير. و قد استطاع بالفعل عن طريق خطته هذه احتلال كثير من المناطق والتي أدت إلى فقدان الأمير عبد القادر لأي أمل في العودة مرة أخرى لتجنيد أبناء القبائل ومقاومة الجيش الفرنسي .و هكذا قرر الأمير عبد القادر في 27 ديسمبر 1847 وقف القتال ضد الجيش الفرنسي مقابل شروط أهمها الحفاظ على الشخصية الإسلامية العربية للجزائر ، وعدم الاعتداء على من تجند معه من أبناء القبائل ، والسماح له بالخروج من الجزائر والمكوث في مدينة عكا السورية . ولكن عوض أن ينقله الفرنسيون إلى مدينة عكا السورية كما أراد هو فقد أخذوه إلى مدينة (بو) في مقاطعة أورليان الفرنسية حيث سجن لمدة 5 سنوات و أطلق سراحه بعدها نابليون الثالث سنة 1856 ليتجه إلى دمشق حيث استقر بها حتى وفاته سنة1883 .

مع بدايات القرن العشرين عرفت الجزائر حركية من جراء الفعالية التي أحدثتها الصحافة الجزائرية سواء كانت عربية أو فرنسية. و كذلك من خلال توجه بعض الجزائريين إلى محاولة إحياء التراث الثقافي الجزائري من خلال عمليات التأليف و الترجمة و إعادة طبع التراث، و محاولة ربط أواصر العلاقات بين المشرق العربي و مغربه، و في الوقت نفسه توجهت فئة

أخرى إلى الغرب في محاولة للاستفادة من الحضارة الغربية و كذالك العمل على ردم الهوة التي أصبحت تفصل بين العالمين الغربي و الإسلامي في مجال التطور العلمي و التكنولوجي.

و تعد هذه المرحلة من تاريخ الجزائر والتي تسمى بمرحلة النهضة ، من الأهمية بما كان، حيث أنها تمثل الجسر التاريخي الذي يربط أصول الحركة الوطنية الجزائرية و بين انطلاقتها بشكل رسمي حاملا معه سمات سياسية. و بدل تجربة المقاومة العسكرية التي قادها الأمير عبد القادر التي واجهت الاستعمار في القرن التاسع عشر، اعتمدت مرحلة النهضة عند بدايتها على الضغط السياسي و الإبداع الثقافي، و إذا كانت القوة العسكرية الفرنسية من القوة بحيث استطاعت هزم المقاومة العسكرية فإن الجزائريين مع بدايات القرن العشرين أيقنوا أن هناك عملا آخر يجب القيام به و هو مقاومة الاستعمار عن طريق التعبئة الشعبية و العمل القاعدي من أجل النهوض بالمجتمع مرة أخرى.

و إدراكا لكل المعطيات الجديدة فإن الطبقة المثقفة الجزائرية وجدت من الأسباب ما يدفعها إلى تطوير نفسها و معها أساليب النضال التي استفادت من تجارب الماضي. و من منطلقات الشعور الموحد لأفراد المجتمع الجزائري الذي لم يظهر إلا مع ظهور الاعتداء الذي مس المصير المشترك للأمة الجزائرية، ظهر الشعور الوطني الذي حاول الفرنسيون أن يقضوا على مقوماته التي تعتمد على اللغة و الدين و العادات و التقاليد ، و لكن ذلك كان عاملا حاسما في ظهور الحركة الوطنية الجزائرية.

وبعد وفاة الأمير عبد القادر وكرد فعل على الغزو الاستعماري ظهرت المقاومة الوطنية التي اتخذت عدة أشكال من بينها الشكل السياسي والتنظيمي الذي عبرت عنه الحركة الوطنية الجزائرية فكان كفاحها منظماً تجلى في تشكيل تكتلات وجمعيات، ونوادٍ فكرية وأحزاب سياسية تنتمي إلى مختلف التيارات (الوطني الاستقلالي الثوري، الإصلاحي الإسلامي، الاندماجي الليبرالي، الشيوعي) ، بعد ان كانت ممثلة في الأعيان والشيوخ والعلماء سابقا ، وطالبت بالحقوق المدنية والسياسية في ظل الإدارة الاستعمارية ، ولعبت أدواراً مختلفة حسب اهتماماتها وتخصصاتها.

أولاً- دور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في بروز الحركة الوطنية :

إن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة في الجزائر 1954، يهدف إلى فهم الظروف التي اندلعت فيها الثورة و وضعها في طريقها الصحيح ، والبيئة الكلية التي تكونت فيها الحركة الوطنية المسلحة الراديكالية الثورية ، وهو

أمر هام في سياق الحديث عن مرحلة التحرر الوطني الجزائري ، ولكن التحليل الموضوعي يقتضي أنْ نأخذ بعين الاعتبار مجموع العوامل وليس تجزئتها ، لكي ندرك طبيعة الثورة الجزائرية وحقائقها المتجانسة وهي أنّ هذهِ الثورة لم تأتي فقط نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية كان يعاني منها الشعب الجزائري كما يرى البعض ، بل هي أبعد من ذلك بكثير ، إذ تمثل الامتداد العضوي لنضال الحركات السياسية ، كذلك للمقاومة الوطنية الجزائرية طيلة الوجود الاستعماري ، وحتى 1954، و التي نتج عنها فيما بعد منظمة عسكرية مسلحة تحولت إلي نواة الجيش الجزائري بعد الاستقلال .

إن الحديث عن الحياة الاجتماعية لا يقل أهمية عن الحياة السياسية . فقد عاش الشعب الجزائري طوال فترة الاحتلال صنوفا شتى من الحرمان والتجويع ، بالإضافة إلى الأوبئة والإمراض . فاضطرته الظروف للهجرة داخل الجزائر وخارجها من اجل لقمة العيش ، والمرحلة التي نتحدث عنها تعكس بوضوح النتائج المرة لقرن كامل من الاحتلال ، مارس خلاله الاستعمار الفرنسي سياسته الوحشية لإبادة الشعب الجزائري ووضعه تحت الذل والاستعباد. من كل هذا أخذت صفوف العالم الريفي تتوسع بحيث بلغت نسبتها (98%) من المجموع العام للسكان . ويوعز السبب الأساسي في هذا إلى إن السكان الجزائريين بقوا بنسبة حوالي (70%) يتعاملون مع الأرض كمصدر أساسي لرزقهم .

جدول رقم (1) يوضح توزيع الفئات الاجتماعية سنة 1954[1]

الجماعات الاجتماعية	عدد العائلات	عدد الأفراد	النسبة المئوية بالنسبة للسكان	الدخول
مالكي الأراضي	4,000	21,000	%0.25	434,000
كوادر إدارية تقنية	25,000	133,000	%1.5	226,000
أجراء في التجارة والصناعة والإدارة	22,5000	1,193,000	%14.2	75,700
عمال الفلاحة – بطالة – خادمات – تجار صغار	31,0000	1,653,000	%19.6	34,600
أجراء زراعيين موسميين	996,000	5,400,000	%64.2	24,500

(1)- عبدالسلام فيلالي ، هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية ، **التواصل** ،عدد24(يونيو2009)، ص149.

من خلال الجدول السابق، و الذي يبرز وضعية الفئات الاجتماعية سنة 1954 ، نرى أن نسبة فئة مالكي ومستغلي الأراضي ، ومن البرجوازية بالنسبة للسكان تقدر ب 0.25 % ، أما فئة الكوادر الإدارية والتقنية فنسبتها من مجموع السكان هي 1.5 % ، وأما فئة الأجراء الذين يشتغلون في التجارة والصناعة والإدارة ، فنجد أن نسبتها 14.2 % ، وأما فئة الفلاحين والبطالة والخدمات والتجار الصغار فنسبتها هي 19.6 % ، أما فئة مستغلي الأراضي والأجراء الموسميين فإن نسبتها هي 64.2% . ومن حيث الدخل فإن هذه الفئات تجد نفسها محظية او غير محظية انطلاقا من طبيعة النشاط الاقتصادي . أما عن فئة الفلاحين الريفية والتي تعتبر اكبر فئة من ناحية التعداد ، فهي تمثل الفئة الشعبية الأكثر استغلالا ، لان وضعيتها سيئة للغاية والتي تجسد قوة البلاد .

ووفقا للإحصاءات الفرنسية سنة 1954 ، قبل اندلاع الثورة كان المستوطنون يسيطرون على معظم وسائل الإنتاج في الجزائر ، بجانب تملكهم لثلاثة ملايين هكتار.تمثل أجود الأراضي الزراعية ، سيطروا سيطرة كاملة على (90%) من النشاط الصناعي والتجاري والمالي ، وكونوا بذلك الطبقة البرجوازية في الجزائر ، حيث كان نظامهم الرأسمالي يعد امتداد للنظام الرأسمالي الفرنسي.[1]

إن تتبع مسار ونشوء وتطور الفئات الاجتماعية والسياسية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد ، يمر عبر ما افرده الحراك الرأسمالي وتقوقع الغالبية العظمى من الجزائريين على الاعتياش من الفلاحة التقليدية الضعيفة المردود . ويتحدد ذلك عبر بروز فئتين اجتماعيتين تتحركان جنب الى جنب قبالة الطرف الأخر من المستعمرين . الفئة الأولى ذات الأصول التاريخية المرتبطة بالعالم الريفي ونظمه السياسية والإنتاجية ، فتعبر عن نفسها خارج اللغة المعاصرة عن طريق الرفض او العنف ، أما الفئة الثانية وهي الفئة الحضرية المتأثرة بالاحتكاك مع فرنسا .

من الناحية الاقتصادية تدهور الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري بشكل كبير ، ففي الميدان الزراعي عمل الاحتلال على انتزاع الأراضي الزراعية من سكان الريف الجزائري بشكل واسع ، والمعروف إن الأراضي الزراعية هي مصدر الرزق الرئيسي لسكان الريف ، والذين يشكلون الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري بنسبة 70 % من جملة السكان ، لذلك أحدثت عملية نزع الملكية الزراعية خلخلة كبيرة في البناء الاقتصادي للجزائر ، امتدت أثارها

(1)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص10-11.

إلى كل النواحي من حياة السكان . والجدير بالذكر انه كان 14.5% من السكان الأوروبيين العاملين ينتمون إلى قطاع الزراعة ، و28.5% ينتمون إلى قطاع الصناعة ، و57% إلى قطاع الخدمات والتجارة .[1]

وحتى قبل قيام الثورة التحريرية ، كانت الجزائر قد فقدت قدرتها على الاكتفاء الذاتي ، حيث إن الجزائر التي كانت تصدر القمح والشعير قد أصبحت مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجة سكانها . وترجع أسباب هذا الوضع لعدم دراية المستعمر بطريقة الاعتناء بالفلاحة ، وتسخير الأرض دون حساب ، وإهمال عمليات الاستصلاح وتخصيص مساحات شاسعة لزراعة الكروم بدلا من توجيه الزراعة نحو الاستصلاح الزراعي في مجال الحبوب .[2]

أما بالنسبة للطبقات الحضرية فيمكن تصنيفها كالتالي :[3]

1- الطبقة البرجوازية.

الطبقة التى تكونت تكوينا فرنسيا والممارسة لوظائف او مهن حرة كالمحاماة والطب ، او من ضباط ومثقفين وبعض كبار التجار والصناعيين وكوادر عليا . وهي في تعدادها لا تتجاوز 5000 فرد . و تعداد الجيش والشرطة هو 5626 فرد ، في حين ان تعداد أرباب العمل هو 1552 ، وأما تعداد أرباب الصيد البحري فهو 337 فرد، وتعداد أصحاب المهن الحرة هو 2154 فرد . وإذا ما قارنا العدد الكلي بالنسبة لمجمل السكان نجد أن النسبة صفرية تقريبا.

2- الطبقة الوسطى.

وهي التى ينتمي إليها الحرفيون والعاملون الصغار بالتجارة والصناعة والمتوسطون منهم وكذلك الموظفون والتقنيون والكوادر المتوسطة وعناصر الطبقة العاملة والعمال والمهنيين. ويعتبر تعداد هذه الطبقة هو الأكبر ، ومتوسط التجار والحرفيين وأرباب سفن الصيد وأصحاب المهن الحرة والموظفين وخدم المنازل ضمنها تشكل 30.54% من سكان المدن المسلمين.

---

(1)- شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ترجمة عيسى عصفور ، (بيروت : منشورات عويدات ،1982)، ص124.
(2)- محمد العربي الزبيري ، **الثورة في عامها الأول** ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984) ، ،ص ص40-41.
(3)- عبدالسلام الفيلالي ، مرجع سابق ،ص149.

3- البروليتارية الحضرية .

هي الطبقة التى تعيش على هامش المدن حيث تتكدس في الأكواخ ، يزيدها النزوح الريفي اتساعا . وتمثل السكان الناشطين غير الفلاحين ، ويعود سبب اتساعها الى الحركية المتميزة بالانتقال من الريف إلى المصانع ، وبالعمل في شبكات الطرق وسكك الحديد.

إن تبصر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عشية إعلان اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 ، تكشف عن مجتمعين متباينين ، فمن جهة نجد المستعمرين الفرنسيين ، ومن جهة ثانية نجد المجتمع الجزائري ، وقد اتسعت الفوارق بينهما بشكل شاسع من جميع النواحي ، سواء سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ، بسبب أولى تمثل في سيطرة السلطات الاستعمارية على الأراضي الخصبة ، والتي معها تحول عدد معتبر من صغار الملاك الجزائريين إلى مجرد إجراء بدخول زهيدة ، وانضمامهم بالتالي إلى فئة الفلاحين الفقراء .

إن المجتمع الجزائري سنة 1954 كان ذا طابع ريفي وبالرغم من وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية . إن هذه السمة المحددة ، لها دلالتها من حيث بنية التفاعلات الاجتماعية والمواقف والأدوار السياسية وطرق انتظام العلاقات والسياسية ضمن النظام السياسي الاجتماعي العام.

هذا العرض الاجتماعي والاقتصادي البسيط سيفسر لنا حجم الضغوط التي تعرضت لها الأحزاب والحركات السياسية الوطنية التي كانت تمثل التيار الإصلاحي والاندماجي ، وبروز فكرة المقاومة الشعبية العنيفة ، وصعود التيار الراديكالي ، الذي تبنى التوجه المسلح والعسكري ، و التحول من العمل السياسي السلمي إلى العمل العسكري ، وتكوين المنظمات العسكرية المسلحة ، والتي تعتبر النواة الأولى لتأسيس جيش التحرير الوطني ، وانصهار كافة القوى الاجتماعية و السياسية في مكون سياسي واحد تمثل في جبهة التحرير الوطني.

ثانياً- الوضع السياسي إبان اندلاع الثورة وحتى الاستقلال :

لقد بدأت الحركة السياسية في الجزائر تظهر بمفهومها الحديث بشكل جلي بعد صدور قانون التجنيد الإجباري سنة 1912 ، و أغلب من تزعم الحركات السياسية أثناء بداية ظهورها هم ممن عملوا في صفوف الجيش الفرنسي سواء تطوعا أو مجبرين، و كذلك الذين خاضوا نطاق السياسة من أولئك الذين دخلوا المجالس الفرنسية المختلفة في فترات متقطعة و هم على الأغلب المثقفين ثقافة فرنسية أو الذين لهم أملاك مكنتهم من الوصول إلى مناصب مهمة. و قد

ظهرت خلال بدايات القرن العشرين مجموعة من الاتجاهات الوطنية التي مثلت الجزائريين، و يمكن تقسيمها الى اتجاهات هي : [1]

1. الاتجاه المحافظ و يمثله مجموعة من الإقطاعيين الجزائريين.
2. الاتجاه المعتدل و يمثله مجموعة من النخبة المثقفة ثقافة فرنسية.
3. الاتجاه الليبرالي ، ويمثله مجموعة المتأثرين سياسيا بالفكر الغربي الأوروبي .
4. الاتجاه الثوري و قد تطور نتيجة الظروف السياسية والاجتماعية السيئة .
5. الاتجاه العربي الإسلامي و كانت تمثله جمعية العلماء.
6. الاشتراكيون و الشيوعيون و قد بدأت أفكار هؤلاء تظهر من خلال الحزبين الاشتراكي و الشيوعي الفرنسيين.

هذه الاتجاهات المختلفة هي التي تمثلت في الأحزاب السياسية التي ظهرت في الجزائر انطلاقا من المعتقدات الخاصة بزعمائها أو طبيعة تكوينهم. وقد ظهرت أحزاب الحركة الوطنية في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات واتسمت أيديولوجيتها بأنها ليبرالية، واشتراكية يسارية وإسلامية، أي اعتمدت في تراثها الفكري والسياسي على عدة مصادر تمثلت في مصادر غربية ليبرالية عبر التراث الفلسفي والسياسي الذي كانت تنشره المدرسة الفرنسية في أوساط البورجوازية الوطنية. ومصادر اشتراكية تمثلت في الفلسفات والتطبيقات الاشتراكية التي انتشرت في الأوساط العمالية والنقابية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا. وكذلك مصادر إسلامية تمثلت في التراث العربي الإسلامي والتي كانت تنشره جمعية العلماء المسلمين. ويذكر محفوظ سماتي في كتابه "النخب الجزائرية في ظل الاستعمار " ، إن هناك أربع نخب تقليدية في الجزائر وهي :[2]

1. النخب الحضرية ، وهي التي تمثل الأثرياء المتمدنين .
2. النخب الريفية ، وهي التي تمثل ملاك الأراضي ورجال القبائل .
3. النخب الدينية ، والتي تتمثل في مشايخ الدين وشيوخ الزوايا والمرابطين .
4. النخبة التي تمثل فئة المثقفين ثقافة فرنسية وهي ذات أصول مرتبطة بالعائلات الكبيرة .

إن التطورات السياسية والفكرية ، ودرجة الوعي الوطني الذي بدأ ينمو في شكل تنظيمات سياسية متعددة ذات طابع إصلاحي، نادت بتغيير أساليب القهر التي تعاملت بها الإدارة الاستعمارية مع أهل البلاد، فطالبت بإدخال مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية

---

(1)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ،(بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1992) ، ص228.

(2)- قريري سليمان ، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية "1940-1954"**،(أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010) ص51.

والاقتصادية، وقد أُنشئت هذه التنظيمات بعد فشل المقاومة المسلحة، إلا أن هناك تنظيمًا ظهر بعد الغزو مباشرة، ويعتبر أول حزب سياسي نظمه الجزائريون كان بزعامة حمدان خوجة .

1- لجنة المغاربة: تكون هذا التنظيم مباشرة بعد اتفاق 5 يوليو 1830 وقد تزعم هذا التنظيم السياسي المفكر السياسي وهو عبارة عن تجمع يضم أعيان وتجار وعلماء مدينة الجزائر العاصمة، كانوا على وعي بدورهم السياسي والوطني وعلى دراية بالخبايا السياسية الخارجية الفرنسية، والعلاقات الدولية، وأعلنوا المعارضة المفتوحة برفع الشكاوي والعرائض إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا، وإلى الرأي العام العالمي المناهض للحركة الاستعمارية، وطالبوا بإعادة القومية الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة و أن يحكم الشعب الجزائري نفسه بنفسه وتحرير دستور يتفق وتقاليدهم وعاداتهم.

2- كتلة المحافظين: تكونت عام 1900 ، وهي تشمل المثقفين التقليديين والمحاربين القدامى والزعماء الدينيين وبعض الإقطاعيين المرابطين، وكان من بينهم بعض المعلمين والصحفيين، كانوا يؤمنون بالقومية الإسلامية، ومعادين لفكرة التجنيس والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي. ظهرت هذه الكتلة بعد استيلاء المستوطنين الأوربيين على السلطة في الجزائر. وتضمن برنامج الكتلة النقاط التالية:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والأوربيين.
- معارضة التجنيس وإلغاء قانون الأهالي وحرية التعليم بالعربية.
- حرية التنقل والهجرة إلى المشرق العربي.

انقسمت الكتلة إلى قسمين: قسم يضم النخبة التقليدية المحافظة، التي تكونت في المدارس القرآنية وجامعات الشرق، دافع أصحابها عن الهوية العربية الإسلامية وطالبوا بالتغيير في الإطار العربي الإسلامي وقسم يضم النخبة الجديدة مِمّن تخرجوا من المدارس الفرنسية الجزائرية وطالبوا بالإصلاح.

3 - جماعة النخبة: تعتبر جماعة النخبة أول تعبير عن المطالب السياسية، تكوّنت سنة 1907من المثقفين باللغتين العربية والفرنسية، كالمترجمين والمحامين والأطباء والمعلمين والصيادلة والقضاة والصحفيين وبعض التجار والطلبة. وكانت هذه الجماعة على نقيض سياسي واجتماعي في أغلب المواقف مع المحافظين، وتركزت مطالبها على المساواة في الحقوق السياسية مع إلغاء قانون الأهالي والتمثيل النيابي الكامل للجزائريين، وكانت هذه الجماعة تهدف إلى توحيد الجزائر مع فرنسا، وتبنت أفكار الغرب وثقافته وتعتبر جماعة النخبة هي بداية لظهور الأحزاب السياسية في الجزائر منذ 1912 بالمعنى الصحيح.

4 - حركة الشباب الجزائريين : ظهرت هذه الحركة عام 1912 كجماعة ضغط سياسية على يد مجموعة من الشباب الجزائري، ذوي التكوين الثقافي الفرنسي، شغلوا مناصب في ميدان الترجمة والتعليم والسياسة، كان لديهم اطلاع سياسي كافٍ لمناقشة مسائل تنير الرأي العام، وتبنت الحركة وسائل وطرقًا شرعية سياسية سلمية، كما أنشأت النوادي والجمعيات والصحافة لنشر الأفكار الإصلاحية وبث القيم الوطنية والسياسية، تمثلت مطالبهم الإصلاحية، في حق المشاركة في الانتخابات، والمساواة في تقلد المناصب المدنية. استمرت هذه الحركة كحركة إصلاحية كبقية الحركات الأخرى ولم تأت بالجديد إلا أن يرى فيها حركة تحديثية .لأنها جددت المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنخبة على طريقة الشباب الأتراك والشباب التونسيين الذين تأثروا بالحضارة والتقدم الحاصلين في الغرب، ونادوا بإدخال تحسينات على مجتمعاتهم .

5- الحركة الإصلاحية السياسية: تأسست هذه الحركة سنة 1919 بقيادة الأمير خالد وضمت في تركيبتها إقطاعيين جزائريين وأعضاء الفئة الوسطى المثقفة والمحامين والأطباء، وبعض الموظفين في الإدارة الفرنسية المتمسكين بالهوية الإسلامية، وحظيت هذه الحركة بتأييد شعبي لخطابها الموجه لتلك الفئات الجزائرية والذي يعبر عن مطامحها الدينية، والوطنية والاقتصادية والسياسية.

ظهرت هذه الحركة نتيجة إصلاحات 1919التي تقدمت بها الإدارة الاستعمارية، والتي قسمت حركة الشباب الجزائري إلى فئتين مختلفتين بشأن قضية الاندماج وظهر هذا الانقسام بحدة في قيادة الحركة أثناء الانتخابات البلدية، وكان الزعيمان المتنافسان، هما: « الدكتور ابن التهامي » الذي كان على رأس الاندماجيين ، والأمير خالد الذي يأتي على رأس المنادين بالمساواة،حيث كانت انتصارات الأمير خالد ساحقة في هذه الانتخابات، مما أثار حفيظة الإدارة الاستعمارية التي رأت في الأمير بوادر الوطنية الجزائرية، واعتبرت نجاحه يقظة مفاجئة للتعصب الإسلامي ، ولذاك نجد من المؤرخين الجزائريين من يعتبر نشاط الأمير خالد السياسي سنة 1919بداية وتعبيرًا أوّليين عن الوطنية في إطار الاستعمار الفرنسي ولقد جاء برنامج الحركة على مرحلتين: الأولى في إطار جمعية الأُخوة الجزائرية كما يلي:

- تحقيق التمثيل النيابي للجزائريين غير المجنسين.
- إلغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة.
- المساواة أمام القانون و إدماج الجزائريين بدون شرط.

ولقد اكتمل البرنامج في المرحلة الثانية في الرسالة التي بعث بها الأمير خالد إلى رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية آنذاك أكد فيها على المطالب التالية :

- مساواة التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي بين الجزائريين والأوروبيين.
- إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين في المحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية إلغاء كاملا نهائيًا وإبطال الرقابة الإدارية مع الرجوع إلى القانون العام.
- التمتع بنفس الحقوق والواجبات مع الأوروبيين في الخدمة العسكرية.
- ارتقاء الجزائري إلى جميع الرتب المدنية والعسكرية دون قيد.
- تطبيق قانون التعليم الإجباري تطبيقًا شاملا على الجزائريين.
- حرية الصحافة والاجتماع والعفو العام عن المعتقلين والمهتمين.
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الشريعة الإسلامية.

6- الحزب الليبرالي: تعتبر هذه التشكيلة السياسية امتدادًا لحركة الشباب الجزائري التي انشقت إلى جماعتين بعد انتخابات 1919 . ويعتبر هذا التنظيم ليبراليًا في موقفه من الحالة الراهنة التي كان ينادي بها المستوطنون. لم يختلف برنامج هذا التنظيم عن برنامج« الأمير خالد » إلا في نقطة واحدة وهي دمج الجزائر دمجًا كاملا، ومنح الجنسية للجزائريين. وأهم النقاط كان يحتويها برنامج الليبراليين ما يلي:

- احترام الحضارة الإسلامية.
- التخلي عن نظرية الامتياز العنصري.
- المساواة في الحقوق السياسية.
- تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث عن طريق جماعة النخبة لا عن طريق الفرنسيين.

7 - الفيدرالية الشيوعية الجزائرية: أنشئت عام 1924 في الوقت الذي كان الصراع فيه دائراً بين الشيوعيين، وأغلبهم فرنسيون، وبين السلطة بسبب تأييد الحزب الشيوعي لثورة في الريف المغربي، ولقد ادعى الشيوعيون أن الوسيلة الفضلى « عبد الكريم الخطابي » لمساندة الحركات الاستقلالية لن تكون بالتخلي عن المستعمرين، بل بالعمل من أجل الحزب الشيوعي، وبمضاعفة الدعوة للاشتراك في العمل النقابي والتعاون.

8- حزب نجم شمال إفريقيا :

تأسس عام 1926 ويرتبط في تكوينه ارتباطا وثيقا بالهجرة إلى فرنسا حيث وجد المغتربون الجزائريون هناك مناخا ديمقراطيا مكنهم من التعبير عن اهتماماتهم وآرائهم السياسية خاصة فيما يتعلق بشؤون شعوب المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) التي كانت تخضع للسيطرة الاستعمارية الفرنسية. ومنذ البداية أعلن مصالي الحاج أن حزبه يسعى ويناضل من أجل : استعادة الأراضي المغتصبة وحصول الجزائر على استقلالها التام، وخروج القوات الفرنسية منها، وإنشاء جيش وطني جزائري، وانتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام.وفي المؤتمر العام للحزب الذي عقد يوم 28 مايو 1933 بفرنسا، أتفق أعضاء الحزب على وضع برنامج شامل للحزب تضمن ما يلي :[1]

- استقلال دول المغرب العربي .
- تكوين جبهة وطنية هدفها الأساسي خلق تيار ثوري يقود بلدان المغرب العربي للاستقلال .
- مطالبة فرنسا الاعتراف بالحريات الأساسية.
- إلغاء نظام البلديات المختلطة والأراضي العسكرية.
- الاعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف.
- التعليم الإجباري باللغة العربية.
- إلغاء القوانين الجائرة.
- إنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام.
- إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان انتقالي.
- إعادة البنوك والمناجم والسكك الحديدية والأملاك العامة إلى الدولة الجزائرية.
- مصادرة الأملاك الكبيرة الحجم.
- التعليم يكون مجانا وإجباريا في جميع المستويات والتدريس باللغة العربية.
- تعترف الدولة الجزائرية بحق الإضراب والعمل النقابي وسن القوانين الاجتماعية.
- تقديم مساعدات عاجلة إلى الفلاحين وهذا عن طريق تقديم قروض للفلاحة بدون فائدة.

انزعجت فرنسا من موقف الحزب وبرنامجه السياسي بدعوى أن أعضاء حزب " نجم شمال إفريقيا " يقومون بدعاية مغرضة وأعمال تمس بالسيادة الوطنية الفرنسية. وفي يوم 26 جانفي 1937 قررت الحكومة الفرنسية حل الحزب، ولذلك قرر مصالي الحاج إنشاء حزب

(1)- عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،(بيروت :دار الغرب الإسلامي ،2005)،ص32.

وطني جزائري جديد يجسد نفس المبادئ التي قام عليها الحزب المنحل. وفي يوم 11 مارس 1937 أنشأ حزبه الجديد الذي أصبح يحمل اسم " حزب الشعب الجزائري ".[1]

9- حزب الشعب:

بعد حل حزب نجم شمال إفريقيا تأسس حزب الشعب الجزائري في مارس 1937 بقيادة مصالي الحاج، فمن الناحية الشكلية حافظ حزب الشعب على نفس التنظيم الهيكلي الذي كان متبعاً في حزب نجم شمال إفريقيا. كما تبنى الأهداف التالية: [2]

- إنشاء جيش وطني جزائري .
- إطلاق سراح السجناء السياسيين الجزائريين.
- إلغاء الرقابة على الأشخاص .
- إلغاء عمليات النفي .
- إطلاق الحريات الاساسية للشعب الجزائري .

أما من الناحية القانونية فقد مر الحزب بمرحلة أولى تبنى فيها سياسة انتخابية معتدلة ذات طابع إصلاحي وسميت بالمرحلة الشرعية ، ومرحلة ثانية واصل فيها نشاطه السري وقام بدعاية واسعة وسط المواطنين والمجندين من الجزائريين في الجيش الفرنسي وأطلق عليها المرحلة السرية ، السبب الذي أدى الى حله من قبل السلطات الفرنسية.[3]

حاول حزب الشعب الظهور بمظهر المعبر والمترجم الحقيقي لإرادة كل الشعب الجزائري بمختلف فئاته وشرائحه. وبهذا بدأ يظهر الميل إلى الوحدوية السياسية واستصغار القوى السياسية الأخرى لغرض ضمها إليه ، وإلغاء الملكية الإقطاعية و تعويضها بإصلاح زراعي واسع و بحق البروليتاريا الفلاحيه الواسعة في العيش الكريم. وهو اتجاه استمر في التطور تدريجياً إلى أن أصبح أحد الخصائص بل الخاصية الرئيسية المتمثلة في الشعبوية [*]التي ميزت الفكر السياسي والدستوري الجزائري خلال كامل مراحله تطوره والرافضة لفكرة التبعية الاستعمارية والاندماج في الإدارة الاستعمارية.[4] كما أن حزب الشعب كان ينطلق في أداء

---

(1)- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص33.

(2)- قريري سليمان ،مرجع سابق ،ص74.

(3)- ناجي عبدالنور ، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية ، **التراث العربي** ،العدد 107،(يوليو 2007) ،ص ص34-35.

(*)- ظهرت الشعبوية كحركة سياسية في روسيا القيصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهي تقوم على إيديولوجيا تعتبر الفلاحين والعمال بمثابة القوة الثورية بامتياز وعملت بذلك على المحافظة على البناء الاجتماعي المميز للمجتمع الزراعي القديم في وجه الثورة الصناعية والرأسمالية الامبريالية والاستعمارية التي عرفت طريقها إلى روسيا في تلط الفترة .

(4)- المرجع السابق ،ص34.

دوره السياسي من عدة معطيات وأحداث سابقة تميز بها الاستعمار الفرنسي يمكن إيجازها في التالي :

- إن الخسائر الفادحة التي تعرضت لها فرنسا خلال فترة المقاومة في القرن التاسع عشر لم تثنها عن عزمها ضم الجزائر إليها، و هذا في حد ذاته برهان على التعنت الفرنسي.
- إن رفض المطالب الإصلاحية في السابق جاء بضغط من المستعمرين الأوروبيين ذوي الامتيازات على حساب الأهالي، لذلك كانت الدعوة إلى التحرر بالنسبة لهم شيء لا يمكن السكوت عنه.
- إن القمع الاستعماري للوطنيين حتى أولئك الذين يدعون إلى المساواة في إطار إتحاد فدرالي مع فرنسا، لم يترك المجال لأي مطالبة بالاستقلال دون اللجوء إلى وسائل أنفع وهو مقابلة القوة بمثلها لمواجهة الاستعمار الفرنسي.

وبالتالي بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الجزائر ظهور اتجاه مقاومة جديد بأسلوب مميز استنبطه الزعماء الجزائريين من خلال تجاربهم السياسية وثقافتهم الفرنسية ، وكذلك العربية الإسلامية التي فتحت أعينهم على ما يجري في العالم ، وكذلك التجربة العسكرية التي خاضها كثير من افراد الشعب الجزائري من خلال مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية.[1]

وتمخض التعدد والتنوع في التنظيمات السياسية وأهمها الأحزاب عن تعدد وتنوع في القيم السياسية، فمنذ نشأتها حتى اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، قدمت مشروعاً سياسياً، يتمثل في المطالبة بالاستقلال وإعادة إقامة الدولة الجزائرية، هذا على الرغم من الاختلاف في الوسيلة والمنهج لتحقيق الأهداف، كما قدمت وطرحت أفكاراً سياسية وتصورات دستورية لشكل السلطة والدولة، وطالبت بالحقوق والحريات الأساسية للجزائريين في ظل الإدارة الاستعمارية، كما مارست الأحزاب السياسية وظيفة التربية السياسية والوطنية وقامت بتنشئة وتكوين رجال ونخبة قاموا بتأطير الثورة الجزائرية لاحقا. واهم هذه الأحزاب :

1- حركة أصدقاء البيان والحرية:

جاء البيان نتيجة نزول قوات الحلفاء في الجزائر عام 1943 ، حيث تقدم به فرحات عباس بعد مشاورات مع قادة التشكيلات السياسية للحكومة الفرنسية ، ويضمن القيام بإصلاحات سياسية ، من بينها منح الجزائر دستورا خاصا يضمن الحرية والمساواة التامة بين جميع سكانها

(1)- قريري سليمان ، مرجع سابق ،ص67.

بدون تمييز في العرق أو الدين ، وحرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات وحرية العبادة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة ومشاركة الجزائريين المسلمين الحالية والفعلية في حكومة بلدهم. وانطلاقا من ذلك تأسس تجمع سياسي في 14 مارس 1944 باسم حركة أصدقاء البيان والحرية وذلك بائتلاف بعض النواب والمثقفين والعلماء وحزب الشعب، لمواجهة مناورات الإدارة الاستعمارية التي رفضت المطالب السياسية والإصلاحات المقترحة التي جاءت في بيان 1943. ثم تحول التجمع إلى قوة سياسية لها نفوذ سياسي بانضمام الطلبة والكشافة. وقد هيمن التيار الثوري من أعضاء حزب الشعب على قيادة الائتلاف، لهذا تمثلت مطالبه في سن وإقرار دستور جزائري ديمقراطي جمهوري، وإنشاء برلمان جزائري وتشكيل حكومة جزائرية ذات سيادة تختار طواعية لا قسراً.[1]

2- حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

يعتبر هذا الحزب من أهم الأحزاب السياسية التي لعبت دورا مرموقا في الإصلاحات السياسية بالجزائر، وقد كان هذا الحزب الذي تزعمه فرحات عباس ، يطالب باندماج الجزائر مع فرنسا، وتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأوربيين والمسلمين، وقد اشتهر بقوله المشهور بأنه "لا يوجد في القرآن الكريم شيء يمنع الجزائري من أن يكون فرنسيا، وإنما المانع هو الاستعمار.[2]

كما سعى إلى تحقيق مصير الجزائر عن طريق إصلاحات تدريجية دون قطع الصلة بفرنسا، شارك الحزب في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية التي جرت في يونيو 1946 وقدم نوابه في أغسطس 1946 مشروع دستور جزائري تمحور حول تأسيس جمهورية ذات حكم لها مؤسسات سياسية (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطات القضائية). من خلال المواقف السياسية والأطروحات، و تبنى قيم الثورة الفرنسية والحريات الفردية في الفكر الجمهوري الفرنسي.[3]

3- جمعية العلماء المسلمين:

حاولت جمعية العلماء المسلمين ومنذ 1926 ان تحافظ على التراث الإسلامي بقيادة الشيخ بن باديس ، في ظل الاستعمار الفرنسي وطالبت بإبعاد الشريعة الإسلامية عن الفكر الأوروبي الفرنسي وإشراف الإدارة الفرنسية ، واستطاعت بالفعل ان تنشئ الكثير من الجمعيات

---

(1)- ناجي عبدالنور ،مرجع سابق ،ص40

(2)- يحي بوعزيز ، **اليمين في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال خصومه"1912-1948"**(الجزائر ، منشورات جامعة الجزائر)،1991،ص45.

(3)- ناجي عبدالنور ، مرجع سابق ،ص40.

التي تقوم على الوعي والإرشاد الديني الإسلامي ، إلا أنها اضمحلت و ضعف دورها بشكل كبير بعد وفاة الشيخ بن باديس ولكنها ظلت على اتصال بالأحزاب الوطنية .[1]

عادت بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى نشاطها الديني والثقافي والتعليمي بعد مشاركتها في صياغة (بيان 3 فبراير 1943) ومساهمتها في تأسيس جبهة «أصدقاء البيان والحرية» سنة 1944، ظهرت الجمعية برئاسة جديدة ترأسها «الشيخ البشير الإبراهيمي» الذي بعث بمذكرة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية التي أنشأتها السلطات الفرنسية، للنظر في مطالب البيان، تدعو فيها الجمعية في مجال الإصلاحات السياسية إلى إنشاء حكومة جزائرية تكون مسئولة أمام برلمان جزائري.[2]

وفي واقع الأمر أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد انطلقت في أعمالها كمنظمة تعليمية ذات أهداف محددة تشتغل في إطار دولة استعمارية. وقد كانت جهودها وأعمالها تهدف إلى :[3]

- إحياء الدين الإسلامي .
- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية.
- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام.
- توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل.
- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية.
- الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب.
- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية.

اختلفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين اختلافا كبيرا عن الحركات الأخرى ، فهي لم تكن ثورية ولا موالية للفرنسيين ، بل كان علماؤها قبل كل شئ مصلحين وطنيين ، وأعطوا الأولوية للتعليم الإسلامي ، وكانوا قد عارضوا دمج الجزائر في فرنسا .[4]

---

(1)- صلاح العقاد ،**المغرب العربي في التاريخ المعاصر "الجزائر ،تونس ،المغرب ، المغرب الاقصى** (القاهرة :مكتبة الانجلو المصرية،1993) ،ص298.

(2)- ناجي عبدالنور ، مرجع سابق ،ص41.

(3)- عمار بوحوش ، **مسيرة الحركات الوطنية الجزائرية لتحرير الوطن من الاحتلال الأجنبي**(بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 2005)، ص268.

(4)- أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق ، ص406.

4- الحزب الشيوعي الجزائري:

تأسس الحزب الشيوعي الجزائري عام 1935 وقد اقره الحزب الشيوعي الفرنسي بهدف إيقاف الأحزاب الوطنية الجزائرية الأخرى ، والتي بدأت تعمل بقصد الاستقلال والانفصال عن فرنسا ، خصوصا بعد انفصال مصالي الحاج عنه.[1]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاول قادة الحزب الشيوعي الجزائري إدخال عدة عناصر جزائرية فيه أمثال الصادق هجريس، مبروك بلحوسين، بوعلام خالفة، عمر أوصديق، وبدأ يطبع دورية باللغة العربية عنوانها " الجزائر الجديدة ".ونجح في رفع عدد المنخرطين فيه من 9.000 عضو في عام 1935 إلى حوالي15.000 عضو في سنة 1947 . وقد حافظ الحزب على هذا العدد الأخير لغاية 1952حيث انخفض إلى 12.000 عضو، مع فرق بسيط وهو أن الفرنسيين قد تضاءل عددهم بعد سنة 1946 في حين أرتفع عدد الجزائريين في اللجنة المركزية للحزب. وفي المؤتمر السادس للحزب المنعقد في شهر فبراير 1952 حضره 142 مندوب من الجزائريين و 104 مندوب من الفرنسيين، وتشكلت اللجنة المركزية للحزب من 30 جزائري و 17 فرنسي.ويمكن تعديد مشاكل الحزب الشيوعي الجزائري في مجموعة من النقاط : [2]

- مشكلة الحزب الشيوعي الجوهرية هي أنه لم يكن معتبرا حزبا جزائريا بأتم الكلمة. ولهذا لم يتمكن من تجنيد الناس ونيل ثقتها، واتهم أعضاء الحركة الوطنية المطالبين بالمقاومة المسلحة، بأنهم لا يثقون في الجماهير ولهذا التجئوا للعمل العسكري.
- كان يحاول المحافظة على مصالح فرنسا ومصالح الجزائر في آن واحد، ولهذا فشل في ترضية أي طرف.
- كان ضد استعمال العنف وحمل السلاح لجبر فرنسا على الاعتراف بحقوق الجزائريين. ولهذا فإن التزامهم باستعمال الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في الانتخابات المزورة من طرف الإدارة الاستعمارية قد جعلهم يفقدون المصداقية في الأوساط الشعبية.
- كان ينتهج سياسة مستمدة ومستوحاة من الخارج وليس من الجزائر. فقد كان يعمل وفقا للإستراتجية المسطرة من الشيوعية الدولية أو الكتلة الاشتراكية وليس وفقا لمصلحة الجزائر.

---

(1)- المرجع السابق ،ص334.

(2)- عمار بوحوش ، **مسيرة الحركات الوطنية الجزائرية لتحرير الوطن من الاحتلال الأجنبي** ، مرجع سابق ، ص286.

5- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

خاض أنصار حزب الشعب الانتخابات البلدية عام 1937بعد تأسيسه بأشهر ، واظهروا خلال الحملة الانتخابية روح النضال الشديد وحجم التأييد من قبل الجزائريين التي تميز بها الحزب ، ومن ثم تقرر اعتقال جميع زعمائه ومحاكمتهم ، وتقرر حل الحزب من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية ، وحبس مصالي الحاج لمدة سنتين ، و ماكاد يفرج عنه عام 1939 حتى قامت الحرب العالمية الثانية .[1]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وعلى اثر حل حزب الشعب الجزائري ، وبعد رفض الإدارة الفرنسية مشاركة مرشحي الحزب في الانتخابات التشريعية للبرلمان الفرنسي اضطرت القيادات السابقة لحزب الشعب المنحل من قبل الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها مصالي الحاج الى التقدم عام 1945 للانتخابات باسم جديد فاختارت المشاركة تحت اسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " ، حيث تعتبر هذه المشاركة سببا لإنشاء هذه الحركة التي أصبحت تغطية شرعية لحزب الشعب الجزائري.[2]

ونتيجة لتقاطع فكرة المشاركة في الانتخابات التي تبناها مصالي الحاج وممارسة العمل السياسي ، مع أفكار التيار الثوري الذي كان يرى يتبنى الكفاح المسلح لتحرير الجزائر نتج خلاف داخل الحركة ،وتجلى هذا الخلاف الحقيقي في فئتان داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نفسه ، في فئة مصالي الحاج الذي يرى في المظاهرات و الاحتجاجات والمشاركة في الانتخابات هي كل ما يمكن عملهُ عن طريق حركة وطنية ناشئة والذين سموا "بالمصاليين " نسبة لمصالي الحاج ، وفئة شابة ثورية تمثلها اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، سميت "بالمركزيين".[3] ، والتي تبنت أفكار محددة تمثلت في 5 نقاط وهي :[4]

1. إقامة نظام وسيادة جزائرية كاملة .
2. الجلاء العسكري السياسي الفرنسي عن الجزائر .
3. إنشاء علم وجيش وطنيين.
4. تدعيم العلاقات العربية.
5. مقاطعة العمل السياسي تحت مظلة الاستعمار الفرنسي.

---

(1)- صلاح العقاد ، مرجع سابق، ص302.
(2)- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص310.
(3)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص319.
(4)- مصطفى هشماوي ، **جذور نوفمبر** (الجزائر : دار هومة ،1995) ، ص61.

رغم أن الهدف واحد وهو الاستقلال. يمكن القول أن لهذه الاختلافات الأثر البارز في إنشاء جبهة التحرير الوطني لأنها بدأت من هذا الخلاف حيث تمخضت على حل توفيقي يخدم جميع الأطراف و نلخصه في النقاط التالية:[1]

- المشاركة في الانتخابات تحت حركة أسم الانتصار للحريات الديمقراطية بقيادة أحمد مزغنة[*]،كوسيلة تكتيكية لعرض البرنامج السياسي للحزب مع الالتزام بعدم المشاركة في أي نشاط برلماني.
- إنشاء منظمة سرية عسكرية تحت أسم "المنظمة العسكرية الخاصة" بقيادة محمّد بلوزداد[*].
- إبقاء على حزب الشعب المحظور يعمل في السرية بقيادة أحمد بوده [*] .

من خلال ما سبق من عرض لتكوين وأهداف وأفكار الأحزاب السياسية السابقة ، يمكن توزيع التيارات السياسية على النحو التالي :[2]

1- التيار الاستقلالي :

يضم هذا التيار حزب نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب ، وتحول إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، وهو يفضل المواجهة والعنف الثوري مع الاستعمار و برز هذا التيار مع بروز حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 ، وأكد على المسألة الوطنية وتحقيق استقلال الجزائر عن طريق الكفاح المسلح للطبقة العاملة، والتأكيد على اللغة العربية ، ولا يؤمن بالاندماج و إقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستقلال .

2- التيار الديني الإصلاحي :

ظهر هذا التيار في البداية في شكل «نادي الترقي» في أواخر العشرينيات، ثم تطور إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي تأسست سنة 1931. والتي أعلنت عن طابعها غير السياسي ، و تبنت الجمعية إستراتيجية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، قائمة على تغيير

---

(1)- محمد الطيب العلوي ، **مظاهر المقاومة الجزائرية "1830-1954"** (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1994)، ص205.

(*)- عضو في نجم شمال افريقيا (1926-1939) ، وعضو في حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات والديمقراطية (1943- 1954) ، ثم الحركة الوطنية الجزائرية (1954- 1955) ، ثم أوقف من جبهة التحرير الوطني .

(*)- انتمى الى حزب الشعب الجزائري عام 1943 ، وأسس قسم شباب منطقة بلكور ، وأصبح ملاحقا من الاستعمار الفرنسي عام 1945 ، وأعاد تنظيم الحركة العمالية في قسنطينة بعد أحداث 1945 ، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي في حزب الانتصار للديمقراطية والحريات (1947- 1949).

(*)- انتمى الى حزب الشعب الجزائري عام 1937 ، وكان رئيس جريدة البرلمان الجزائرية 1939 ، وأصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب (1939-1956) وعضوا في المكتب السياسي (1939- 1953) ، وأصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير الوطني في العراق ، ثم في ليبيا عام 1962.

(2)- ناجي عبدالنور ، مرجع سابق ، ص34- 35.

عقليات الناس، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي ، ويرى هذا التيار أن الشعب الجزائري يواجه قوة كبيرة لا يستطيع أن يقاومها بالمعارك الحربية والقتال فحسب، بل يجب أن تتهيأ الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية تصحح انحرافات المجتمع وتزيل تناقضاته ، وانطلاقاً من ذلك كان اهتمامه منصباً على الإصلاح الديني والثقافي معتبرا إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الإيديولوجية الاستعمارية وتمثل نشاطها في جمعية العلماء المسلمين.

3- التيار الاندماجي الليبرالي :

بدأت بوادر هذا التيار تظهر في بداية القرن العشرين على يد مجموعة من الجزائريين المتفرنسين، هم نتاج الجهاز التعليمي الفرنسي والفكر الجمهوري (بمعناه السياسي والدستوري)، كانوا معلمين وأطباء وصيادلة ومحامين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة التي ارتبطت بالمهن الحرة أو بالعمل في الوظائف البيروقراطية المدنية أو العسكرية الفرنسية ، و تمثل في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحركة أصدقاء البيان والحرية.

4- التيار الشيوعي الاندماجي :

نتيجة للانتقادات التي تعرض لها الحزب الشيوعي الفرنسي بخصوص موقفه من الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ورفضه تأييد حزب نجم شمال إفريقيا في دعوته إلى الاستقلال اضطر هذا الأخير إلى قطع كل الروابط مع الحزب الشيوعي الفرنسي، ولجأ إلى تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري ، وقد شرع في دعوة الجزائريين للانضمام إلى صفوفه ، إلا أن الحزب الشيوعي الجزائري ظل مدافعا على مصالح فرنسا ، وكان يرى ان المسألة الوطنية اعتبرت من خصوصيات أوروبا الصناعية والتي ليس لها علاقة ببلد غير صناعي كالجزائر. وكان يعتبر الأمة الجزائرية أمة في طريق التكوين تاريخياً وأن المسألة الجزائرية يستحيل حلها قبل وصول البروليتاريا إلى السلطة في فرنسا.

يلاحظ أنّ مطالب التيار الاستقلالي ابتداء من حزب نجم شمال أفريقيا ومروراً بحزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كانت من أجل مؤسسات سياسية جزائرية منتخبة ، وتأسيس جيش وطني جزائري ، مقارنة بالتيارات السياسية الأخرى ، التي تبنت الحراك السلمي سواء بالاندماج في المؤسسات الفرنسية أو التشارك معها في إدارة المؤسسات.

ثالثاً- الوضع العسكري :

(1) - صعود التيار الراديكالي "الثوري المسلح ".

بعد حل حزب الشعب أنظم مجموعة من القادة الوطنيين إلى المكتب المركزي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بغية تكوين أول تنظيم عسكري سري تحت مسمى "المنظمة العسكرية الخاصة" وهم (محمد بلوزداد- حسين آيت احمد- بلحاج جيلالي- احمد بن بله- محمد بوضياف- رجيمي جيلالي- احمد محساس- محمد ماروك) ، وقد قوبل هذا الأمر بالرفض من قبل تيار (المصاليين) الرافض للعمل المسلح ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية .[1] مما خلق نوع من التخبط السياسي داخل الحركة والذي أصبح يهدد مسيرة العمل الوطني ، إلا ان مصالي الحاج وتجنبا لاستمرارية الصراع السياسي بين القوى الوطنية بادر بالموافقة على تأسيس "المنظمة العسكرية الخاصة " بعد اتفاق مع مصالي الحاج على تأسيسها مقابل مشاركته في الانتخابات التشريعية الفرنسية والمجالس البلدية الجزائرية.[2]

تم تنظيم المنظمة العسكرية الخاصة من قبل أعضاء اللجنة المركزية ، ويبدو أن ذلك لهُ علاقة وثيقة بالحركات التحريرية في تونس والمغرب خاصة عندما بدأت الثورة في هذين البلدين تقترب من الانفجار.[3] ويصف محمد بوضياف[*] هذه المرحلة من عمر العمل التنظيمي السياسي والعسكري بقوله:

" إن فترة (1952 – 1953) تميزت بأزمة انعدام الثقة بين الجماهير والأحزاب السياسية لكون لا أحد من هذه الأحزاب اقترح السبيل الواضح لتحرير البلاد الذي يكمن في العمل الثوري، خاصة بعدما انطلق الكفاح المسلح في كل من المغرب وتونس، وهو الوضع الذي جعل الثوريين ينتقدون الحزب انتقاداً لاذعا".[4]

على المستوى العسكري ، طرحت المنظمة العسكرية الخاصة مسألة التسليح على المكتب السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، وسياسيا تم التواصل مع كل الأحزاب

---

(1)- إبراهيم العسكري ، **لمحات عن مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية** (قسنطينة : دار البعث ،1992) ، ص86.

(2)- مؤمن العمري ، **الحركة الثورية في الجزائر**(قسنطينة : دار الطليعة للنشر والتوزيع ،2003) ، ص64.

(3)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص311.

(*)- ولد محمد بوضياف عام 1919 ، وجند في الخدمة العسكرية عام 1943 ، وبعدها تم تعيينه كمسؤو محلي في حزب الشعب الجزائري ، غادر الجزائر عام 1964 ، ورجع إليها عام 1992 ، بطلب من القيادات العسكرية واغتيل في العام نفسه .

(4)- عمار بوحوش ،تحويل المنظمة الخاصة إلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، **الذاكرة** ،العدد 3 (خريف 1995)، ص36.

والتيارات التي أصبحت تطالب بالتحول نحو العمل المسلح ، وبالرغم من افتقار حزب الشعب للاعتمادات المخصصة لشراء الأسلحة ، إلا إن المنظمة تحصلت على السلاح من ليبيا .[1]

وهكذا بدأت المنظمة الخاصة في تنفيذ أهدافها من تكوين فرقه فدائية خاصة تتدرب على تسلق الجبال وحمل السلاح وفى الكتمان بدأت حرب العصابات، ومن ثم تكونت جبهتان لمواجهه السلطات الاستعمارية:[2]

- جبهة سياسية علنية بقيادة مصالي الحاج[*] ، تشارك في الانتخابات .
- جبهة عسكرية سريه (اللجنة المركزية) . بقيادة محمد بلوزداد.

(2)- دور المنظمة العسكرية الخاصة .

بدأ محمّد بلوزداد في تحريك المنظمة وتهيئتها، حيث اجتمع مع بعض قيادي حزب الشعب ، لوضع الأُسس لانطلاق المنظمة في العمل المسلح، وقد تبنت المنظمة العسكرية مجموعة من المقومات التي تسمح بضم الأشخاص إليها وكان أهمها : القناعة بالعمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي ، ومدى كتمان الأسرار العسكرية ، والشجاعة والاستعداد البدني لاحتمال قوة المعارك كما تم الأخذ في الاعتبار مسألة القيادة بتحديدها عبر الاقدمية في الحزب بحيث تكونت هيئة أركان ضمت كل من: محمد بلوزداد، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، أحمد بن بله، أحمد محساس، بالحاج الجيلالي ، محمد ماروك ، الجيلالي رجيمي. [3]

ويمكن إيضاح تركيبة المنظمة العسكرية وتوزيعها جغرافياً على "المناطق" الجزائرية ، والتي ستتحول في المرحلة التالية ، بعد مؤتمر الصومام إلى "ولايات" من خلال الشكل التالي رقم (1).

---

(1)- قريري سليمان ، مرجع سابق ، ص147.

(2)- جاد طه ، **محاضرات في تاريخ العرب المعاصر** (القاهرة : جامعة عين شمس ،1991) ،ص ص224-225.

(*)- ولد مصالي الحاج عام 1898 بمغنية ، ودرس في جامعة بوردو الفرنسية ، كان قائدا في حزب نجم شمال إفريقيا (1926-1946) ثم في حزب الشعب (1937- 1946) ، وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946- 1954) ، وأخيرا في الحركة الوطنية الجزائرية (1954-1958) ، والتي كانت معارضة لجبهة التحرير الجزائرية .

(3)- أمال شلي ، مرجع سابق ، ص318.

شكل رقم (1) يوضح توزيع الجغرافي للقيادات العسكرية على مستوى المناطق الجزائرية. [1]

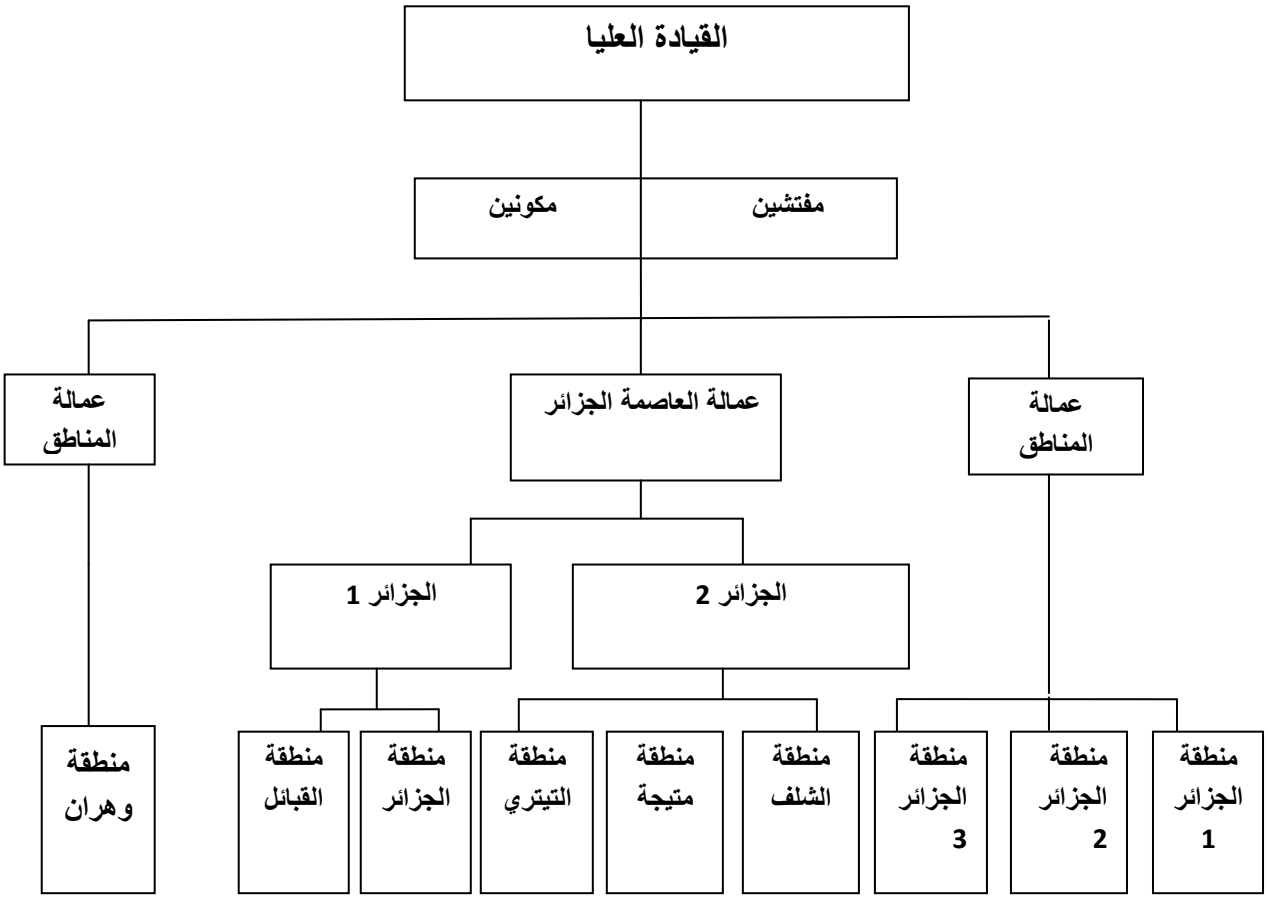

استطاعت المنظمة العسكرية الخاصة أن تحقق خلال فترة وجيزة خطوات هامة منها:[2]

- اختارت من داخل الحزب العناصر القادرة على التجنيد و فصلتها على الحياة الحزبية السياسية، وعن الحياة العامة للتفرغ الكامل للعمل الثوري المسلح.
- تم تجنيد المناضلين وفق مقاييس مشددة وبعد امتحانات صعبة و بعد أداء القسم بان يقدم المناضل في المنظمة جميع إمكانياته لخدمة القضية الوطنية التي يضحى بحياته من اجلها.
- تدريب المناضلين المجندين، وتزويدهم بمعلومات عسكرية نظرية و تطبيقية و خاصة في ميدان حرب العصابات.

(1)- قريري سليمان ، مرجع سابق ، ص177.
(2)- إبراهيم العسكري ، مرجع سابق ، ص86.

- حاولت المنظمة الحصول على الأسلحة بجميع الوسائل و الطرق و ذلك بشرائها سواء من داخل البلاد أو إرسال فدائيين خارج البلاد لشراء السلاح، و أعدت لذلك مخابئ لإخفاء الأسلحة و الذخيرة.
- أنشأت مراكز لصنع الأسلحة و الذخيرة الحربية في عدة مناطق من أنحاء الجزائر.
- تحديد المناطق التي يقع فيها التدريب والتي شملت الجبال ، الغابات ، الصحاري ، وذلك لأن حرب العصابات تطلب معرفة طبيعية للمناطق.
- إنشاء شبكات مدعمة للمنظمة، مثل شبكة الشواطئ و شبكة الاتصالات.

وبالتالي استطاعت المنظمة الخاصة خلال ثلاث سنوات أن توفر الشروط الضرورية للعمل المسلح ضد سلطات الاستعمار الفرنسي، إلاّ أن اكتشاف أمرها من طرف الشرطة الفرنسية فوّت عليها فرصة الإسراع في العمل المسلح، مما أدىٰ إلى اعتقال عدد كبير من أعضائها.[1]

(3)- تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل و تكوين جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني:

بعد اكتشاف المنظمة العسكرية الخاصة ، برز جناح ثالث بالإضافة للجناحين السابقين داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عرف باسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وقد آمنت هذه اللجنة بأسلوب الكفاح العسكري المسلح منذ 1947، كطريق وحيد لانتزاع الحقوق الوطنية. [2] وقرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الانتقال نحو التحضير للعمل المسلح بعد أن يئسوا تماماً من المركزيين و المصاليين معاً لان هذا النزاع الداخلي اعتبر احد أهم الأسباب في اكتشاف المنظمة العسكرية الخاصة، و تم عقد اجتماع شمل (22) عضواً في 25 يوليو 1954 بالمرادية ، وقد كان اجتماعاً تاريخياً ، قدر لأعماله أن تكون الخطوة الأولى في مسيرة الثورة الجزائرية ،ولقد عرف هذا الاجتماع باجتماع "22".[3]

ويمكن تلخيص أهم القرارات التي صدرت عن اجتماع "22" التاريخي كالأتي :[4]

- انتخاب رأس قيادة وطنية مكونة لاحقاً من محمد بوضياف منسقاً عاماً ، ومصطفي بن بولعيد ، ديدويش مراد ، العربي بن مهيدي ، رابح بيطاط ، كريم بالقاسم.

---

(1)- المرجع السابق ، ص86.
(2)- محمد على داهش، **دراسات في الحركات الوطنية الوحدوية في الوطن العربي** (دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، 2004) ، ص8.
(3)- عبد المحسن زغيدي ، التحضيرات السرية للثورة التحريرية ، **الذاكرة** ، العدد الاول (يوليو ،1994) ، ص18.
(4)- مؤمن العمري ، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها و تطورها 1946 -1954**(رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة قسنطينة ،2000) ، ص86.

- اتخاذ قرار اندلاع الثورة و ذلك بالوسائل المتاحة.
- مباشرة التدريبات العسكرية .
- البحث عن الأسلحة و جمعها و توزيعها.

تجدر الإشارة إلي أن أعضاء "22" كانوا يتميزون جميعهم بقواسم مشتركة تتمثل في التالي :[1]

- تكونوا عسكرياً في المنظمة الخاصة .
- ساهموا في صنع الكثير من الأحداث منذ 1945.
- عرفوا أهمية التنظيم و أهمية الوحدة.
- نبعوا من الشعب و عرفوه في مدنه وقراه و أريافه.
- درسوا في عدة مناسبات أسباب فشل الانتفاضات و المقاومة في الماضي.
- امنوا أن الاعتماد على النفس شرط أساسي في أي تنظيم و لاسيما في التنظيم الثوري المسلح.

في الأشهر التي تلت اجتماع "22" التاريخي عقدت اللجنة المتكونة من "6" أعضاء و منهم ديدويش مراد ، ورابح بيطاط ،كريم بالقاسم . وتم توزيع القيادات العسكرية وفقا للجدول رقم (2).

جدول رقم (2) توزيع القيادات العسكرية على المناطق الجزائرية. [2]

ترتيب المنطقة	اسم المنطقة	القيادات
المنطقة الأولى	أوراس النمامشة	قائدها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيهاني بشير وعباس لغرور وعاجل عجول، بالإضافة إلى مسعود بن عقون .
المنطقة الثانية	الشمال القسنطيني	قائدها مراد ديدوش بمساعدة يوسف زيغود وباجي مختار ولخضر بن طوبال وعمّار بن عودة .
المنطقة الثالثة	القبائل	قائدها كريم بالقاسم بمساعدة عمر اوعمران وسعيد محمدي، بالإضافة إلى عميروش آيت حمودة وصادق دهليس وعلي ملاح .
المنطقة الرابعة	الجزائر وضواحيها	قائدها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة، أحمد بوشعيب الزبير بوعجاج، بالإضافة إلى عثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي .
المنطقة الخامسة	وهران ضواحيها	قائدها العربي بن مهيدي بمساعدة رمضان بن عبد المالك وعبد الحفيظ بوالصوف والحاج بن علاّ، بالإضافة إلى أحمد زهانة .
المنطقة السادسة	القسم الشرقي من الصحراء	أسندت قيادتها لمنطقة الاوراس

(1)- المرجع السابق ، ص86.
(2)- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين 19-20** (الجزائر :منشورات المتحف الوطنى للمجاهد ،1996) ، ص120.

وفي اجتماع عقدته اللجنة ببلدية الرايس حميدو ،لابوانت بيسكاد سابقاً بغرب العاصمة ، في 23 أكتوبر1954 وذلك من أجل اتخاذ قرارين هامين هما : إعطاء تسمية جديدة للحركة ، وتاريخ اندلاع الثورة ، حيث تقرر أن يكون 1 نوفمبر 1954 يوم اندلاع الثورة[1].وعن تسمية الحركة يقول محمد بوضياف :

"و في الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني و التنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني ، كما تقرر أن تكون القيادة جماعية ، وان المقياس الوحيد هو الإيمان بالكفاح المسلح" .[2]

الاستعداد للالتحاق بالثورة كان متوفراً لدى مناضلي المنظمة الخاصة والقاعدة العريضة لحزب الشعب الجزائري و لكن حتى لا يكون الالتحاق بشكل عفوي فقد تم تحديد برنامج عمل لذلك يقوم على :[3]

- توزيع المهام بين أعضاء اللجنة التنفيذية تأكيداً لمبدأ العمل الجماعي و القيادة الجماعية.
- هيكلة و تنظيم الأعضاء السابقين للمنظمة الخاصة ضمن جيش التحرير الوطني.
- استئناف التكوين العسكري بالاعتماد على الرصيد التنظيمي للمنظمة الخاصة و من ذلك استغلال كتيبات المنظمة التي أعيد طبعها و توزيعها.
- تحل الأحزاب السياسية نفسها، وينضم أتباعها إلى جبهة التحرير الوطني بصفة شخصية توحيداً لصفوف الشعب، وتدعيماً لمركز الجبهة في الداخل والخارج و تطهير الحركة الوطنية من الاتجاهات الإصلاحية.[4]

بهذه القرارات الثورية الحاسمة تم تجاوز كل العقبات للإعلان عن انطلاق الثورة و الشروع في العمل العسكري لإنقاذ الحركة الثورية من التصدع و الانهيار ، وباعتبارها الوسيلة الوحيدة لتجاوز الصراعات و تحرير الجزائر . وبالنسبة لبيان أول نوفمبر فقد كان بمثابة شهادة ميلاد للشعب الجزائري ودعوة موجهة له لتقديم يد العون وتوحيد صفوفه تحت لواء جيش التحرير الوطني ، وكل من يحاول الاعتراض يعتبر خائنا للثورة ، وأما عن اختيار اسم الجبهة

---

(1)- مؤمن العمري ، **الحركة الثورية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص375.

(2)- صالح فركوس ،**المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين 814 قبل الميلاد إلي 1962** (دار العلوم :عنابه 2003) ، ص48.

(3)- الزبير سيف الإسلام ، و آخرون ، **مؤامرة من خلف الستار"مسيرة بوضياف و قصة اغتياله"**(الجزائر :حواركم للنشر،1992)، ص59.

(4)- محمد على داهش ، مرجع سابق ، ص8.

فذلك لفتح باب الانخراط أمام كل جزائري مهما كان انتماؤه السياسي ، كما ان مواجهة الاستعمار ستكون بجبهة واحدة.[1]

بدأت ردود الفعل تجاه الثورة وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، من قبل الأحزاب السياسية، إيجابية على العموم (1954-1956). ففي البداية أعلن المركزيين تأييدهم وانضمامهم للجبهة، كما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري عن تأييده للثورة، وأخذ أعضاؤه يشاركون في الكفاح المسلح مع احتفاظهم باستقلالهم التنظيمي، كما أعلنت جمعية العلماء انضمامها وانضم أتباعها إلى الكفاح المسلح والجبهة، كما انظم فرحات عباس وحزبه (الاتحاد الديمقراطي) في 1956. [2]

حظيت الثورة بدعم الشعب عموماً، ولم يتخلف عن الانضمام لها سوى (المصاليين) الذي أسسوا فى1955 حزب (الحركة الوطنية الجزائرية) ووقفوا موقفاً سلبياً من الثورة على المستوى السياسي والعسكري، وأدى ذلك إلى تهميش دورهم وفقدان رصيدهم الشعبي الريفي والحضري الذي أصبح القاعدة الشعبية العريضة لجيش التحرير ولجبهة التحرير الوطني الجزائرية.[3]

مما سبق نسجل بعض الملاحظات وهي كالتالي :

1. تبلور فكرة الكفاح المسلح في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كان يمثل بداية تفاقم التناقض داخل الحركات الوطنية بين الأجنحة التي تعودت على العمل السياسي السلمي ، وبين الاتجاهات الراديكالية التي كانت أكثر فهما للأحداث والتطورات التي تمت في خضم الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي كانت أكثر توفيقا في استخلاص النتائج. [4]
2. التفكير في العمل المسلح ، هو تفكير كان موجود مسبقا بصفة عامة في الجزائر وذلك بسبب تجارب العمل السياسي السلمي الفاشلة التي مارستها الحركات السياسية الجزائرية مع السلطات الاستعمارية ، ويعتبر نوعا من التجاوز للقيادات السياسية التقليدية التي استفرغت مهمتها وأدت دورها في تهيئة الرأي العام وإعداده لفكرة الاستقلال .
3. إن تصلب الاستعمار الفرنسي في مواجهة الحركة الوطنية الجزائرية ، ساعد على بروز العناصر الثورية الجديدة و على إعطائها وزنا خاصا داخل القواعد الحزبية على حساب

---

(1)- أمال شلبي ، مرجع سابق ، ص341.
(2)- محمد على داهش ، مرجع سابق ، ص10.
(3)- المرجع السابق ، ص10.
(4)- محمد الميلي ، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب** (بيروت: دار الكلمة ،1983) ، ص21.

القيادات التقليدية خصوصا وان هناك تراثا نضاليا مسلحا أصبحت ذكرياته تستغل فكرة حمل السلاح من طرف العناصر الراديكالية .

4. لم يكن هناك فصل تام بين العمل العسكري والسياسي في المرحلة الأولى من الثورة على الأقل أو في بعض المسؤوليات التي تتداخل فيها المهام .
5. تكوين المجاهد العسكري كان مزدوجاً مما أعطى لجيش التحرير الوطني قوة وفعالية على أرض الميدان ، فالرجال الذين مهدوا للثورة كان لهم رصيد سياسي لا بأس به ، وعلى سبيل المثال لا للحصر إذا نظرنا إلى لجنة الستة المكونة من : محمد العربي بن مهيدي ، مراد ديدويش ، مصطفى بن بولعيد ، محمد بوضياف ، رابح بيطاط ، كريم بالقاسم ، لوجدنا كل أعضائها كانوا منخرطين في تنظيمات حزبية سابقة ، وخاصة في حزب الشعب ، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على وجود أبعاد فكرية وسياسية واجتماعية سياسية وتنظيمية في العمل العسكري المسلح،قد حددت نقطة البداية فيه بكل وضوح ، وشكلت البنية الهيكلية التي سينخرط ضمن صفوفها كل الشعب الجزائري بأشكال مختلفة ومتنوعة .
6. عند اندلاع الثورة الجزائرية ، حدث تغير جذري في تفكير اغلب السياسيين القدامى ، وعلى رأسهم فرحات عباس المتأثر بالأفكار الغربية ، وارتباطاته العميقة بفرنسا ، والذي سرعان ما انتقل من الدعوة للإصلاح ، إلى الكفاح المسلح في ظل جبهة التحرير ، وعلى هذا الأساس فإن الشعور الجماعي بضرورة الدفاع عن الشخصية الجزائرية هو الذي غير أنماط التفكير القديم وقضى على الخلافات والصراعات الحزبية واظهر ان النضال السياسي عن طريق الأحزاب لا يمكن أن تؤدي ، مهما كانت الأحوال إلى استقلال الجزائر التام.
7. لابد من الإشارة إلى فكرة بروز التيار القومي العربي الإسلامي عند الكثير من القيادات السياسية الجزائرية ، خاصة فيما يتعلق بفكرة التحرر التي برزت مع بروز الفكر القومي العربي في مصر بعد حركة الضباط الأحرار في مصر في 23 يوليو 1952 الذين أصبحوا يدعون وبشكل صريح إلى استقلال كافة الدول العربية من الاستعمار الأوروبي خصوصا في دول شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب والجزائر ، الأمر الذي خلق نوع من إعطاء الدافع للقيادات الجزائرية بأن تكون هناك مبادرة تدعو لمقاومة الاستعمار الفرنسي وتحرير الجزائر وهو الأمر الذي كان احد الأسباب الفعلية الذي ساعد في نضوج فكرة المقاومة الشعبية ضد سلطات الاحتلال الفرنسي التي أصبحت تحصل على تأييد الدول العربية وخصوصا مصر بقيادة جمال عبدالناصر، وسيتضح ذلك في المبحث القادم ودعم مصر للثورة الجزائرية ، خصوصا بعد مؤتمر الصومام في أغسطس 1956 ، وبروز منظمة التحرير الجزائرية .

شكل رقم (2) يوضح تطور الحركة الثورية الجزائرية وبروز جيش التحرير الجزائري. [1]

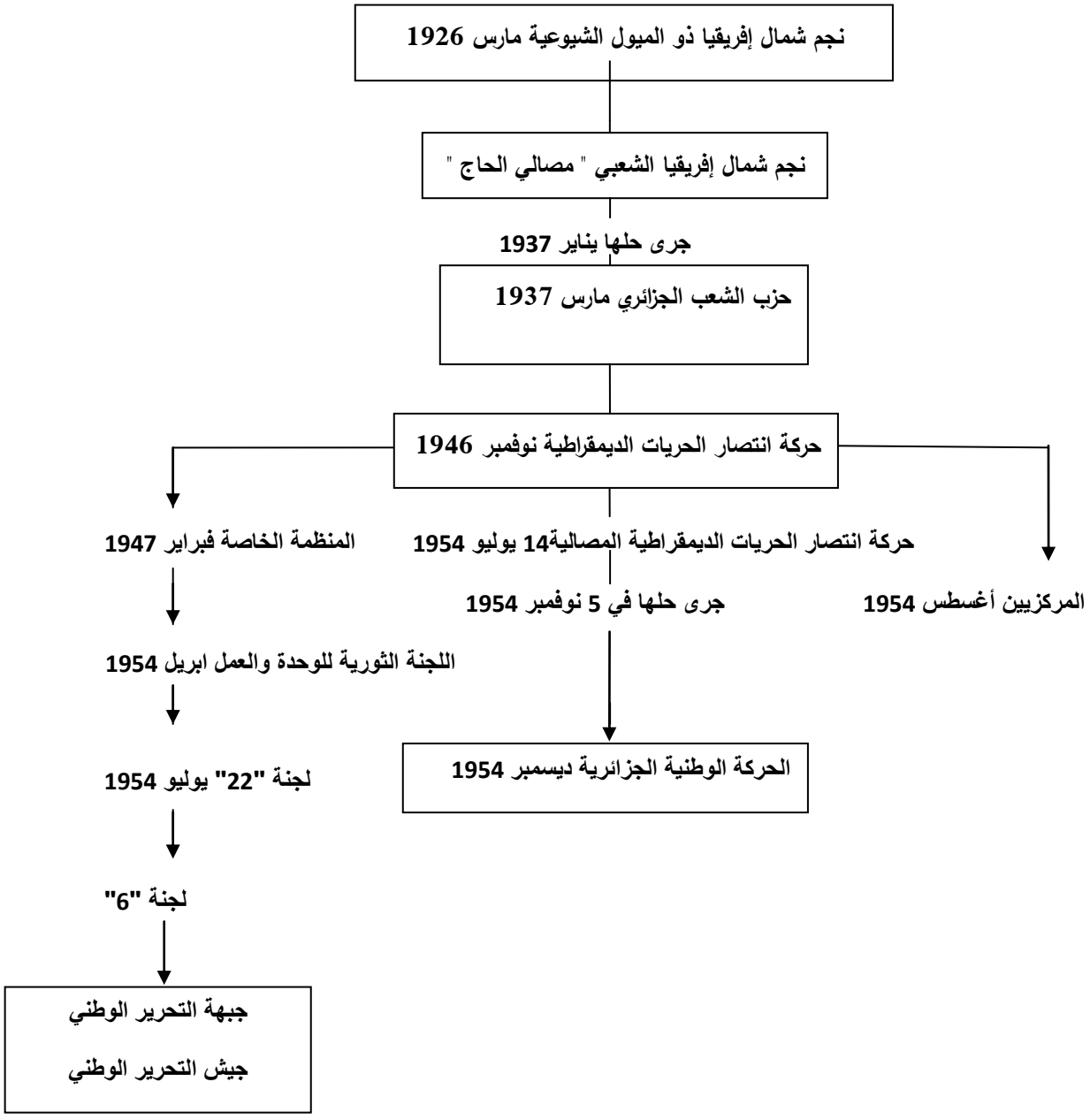

(1)- محمد حربي ، مرجع سابق، ص 319.

المبحث الثاني

مرحلة الاستقلال السياسي

بالرغم من الاختلافات الإيديولوجية لمؤسسي حركة التحرر الوطني الجزائرية إلا أنها نوعا ما استطاعت وبفضل إصرار التيار الراديكالي المسلح قبل السياسي وفرض سياسة الأمر الواقع على السلطات الفرنسية ، أن تؤسس مكونات سياسية وعسكرية (تمثلت في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني)، تضمن لها مواجهة السلطات الفرنسية سياسياً وعسكرياً ، ولكن في خضم كل ذلك برز قبل الاستقلال نوعاً من التنازع على الدور القيادي وإدارة المرحلة بين العسكريين والسياسيين المدنيين الجزائريين ، وتوزيع المهام داخل الحكومات المؤقتة المتتالية ، والمجالس الثورية .

أولاً : الدور الطليعي لجبهة التحرير الوطني :

عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الثورة ، في نوفمبر 1954 ، فإنها فعلت ذلك لتجسيد (إيديولوجية) حزب الشعب الجزائري التي استمرت باستمرار قياداته السابقة في الحراك الوطني ، لأجل ذلك حددت تحركاتها الأولى في إطار مجموعة من التوجهات وأهمها التوجه السياسي والعسكري الذي يهدف إلي استرجاع السيادة عن طريق الكفاح المسلح الذي يجب أن يتحول إلي انتفاضة عامة تضعف السلطات الفرنسية ، وتضعف الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، وتفرض الحرب على فرنسا فتقاد السلطات الفرنسية الاستعمارية إلي التفاوض على استقلال الجزائر كما حدد ذلك بيان نوفمبر1954.

في إطار هذا التوجه ، دعت جبهة التحرير الوطني كافة التشكيلات السياسية إلي الإعلان عن حل نفسها رسمياً ، ودفع مناضليها إلي الالتحاق فرادى بالصفوف ، وأكدت من خلال النداء الأول و في مناسبات عديدة ، ان التفاوض لا يكون إلا معها بصفتها قائداً للكفاح المسلح و ممثلاً و حيداً للشعب الجزائري.[1]

وانطلاقاً من ان طبيعة جبهة التحرير الوطني طبيعة كفاح مسلح و أن أفضل الوسائل التي تبلور هذا الكفاح ، وتمثله أحسن تمثيل هو نظام الجيش ، لذا كان من بين منظماتها التنفيذية الداخلية جيش التحرير الوطني وأهمها، مع العلم أن جيش التحرير الوطني قد برز إلي الوجود في يوم واحد مع جبهة التحرير الوطني ومثلما قامت جبهة التحرير الوطني بتحديد أهداف

---

(1)- محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر "الجزء الثاني** (بيروت : منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999)، ص 9.

الشعب الجزائري الثورية و طموحاته القومية ، فإنها قامت أيضا بإنشاء جيش التحرير الوطني الذي يعتبر نواة الجيش النظامي للدولة الجزائرية. و هو السلاح القوي الذي كانت تعتمد عليه الجبهة .[1]

لم يكن هناك فصل تام بين السياسي والعسكري داخل جبهة التحرير في المرحلة الأولى من اندلاع الثورة على الأقل أو في بعض المسؤوليات التي تتداخل فيها المهام ، فمثلا الرجال الذين أعلنوا الانطلاقة يوم أول نوفمبر و المعروفين باسم الثوريين هم أنفسهم الذين كانوا ينظمون الشعب سياسياً و عسكرياً ، ورغم الإعلان عن قيام تنظيمين في أول نوفمبر إحداهما سياسي و هو الجبهة و الأخر عسكري و هو جيش التحرير الوطني ، فإن الجهات السياسية في الاوراس على سبيل المثال كانت تحت قيادة بشير شيحاني[*] ، لم يرو الفرق بين المنظمين حيث كان الأهم من ذلك هو تحشيد اكبر قدر ممكن من القوى الشعبية للقيام بالعمل الوطني التحرري و تحقيق الهدف الا وهو " الاستقلال".[2]

كانت ليلة اندلاع الثورة (1- نوفمبر- 1954) ، البداية والمنطلق لثورة دامت سبعة سنوات ونصف ، كان المقصود منها ليس إحداث الخسائر والضحايا فقط ، وإنما إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية لزرع الرعب والخوف في قلوب المستوطنين الأوروبيين ، ولتحقيق مبدأ انتشار العمليات والشمول منذ البداية ، فقد عرفت ليلة 1 نوفمبر حدوث ثلاثين عملية أخطرها كان في الاوراس والقبائل ثم العاصمة والشمال القسنطيني وأخيرا وهران . [3]

من التطورات السياسية الهامة التي كان لها الأثر الكبير على مسار ثورة التحرير هو انضمام رجال أكفاء إلي جبهة التحرير الوطني بالعاصمة في مايو 1955 ، من أمثال،سعد دحلب ، ويوسف بن خده ، و رمضان عبان الذين لعبوا دوراً هاماً في تجنيد القوى الشعبية للانضمام إلي الجبهة حيث لم يدع شريحة إلا و حاول استقطابها من شباب و تجار و موظفين و حرفيين و مثقفين إداريين و شرطة بل وحتى فرنسيي الجزائر، و حاولوا بالعاصمة تعبئة المؤسسات الثورية بصورة كاملة من خلال وضع قاعدة متينة ، بتوفير الأموال و الأدوية ووسائل عسكرية و توزيعها على مختلف المناطق.[4] وعكفت جبهة التحرير الوطني على إثر

---

(1)- احسن بومالي ، **إستراتيجية الثورة الجزائرية 1954- 1956** (الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1994) ، ص83.

(*)- ولد شيحاني 1929 ، في ولاية قسنطينة ،وكان من الطلائع الثورية التى ساعدت في تحقيق الثورة ، وهو عسكري قيادي تولى قيادة الاوراس بعد وفاة مصطفى بن بولعيد .

(2)- امال شلي ، مرجع سابق ، ص341.

(3)- محمد لحسن زغيدي ، **مؤتمر الصومام 1956-1962**(الجزائر:دار هومة ، 2005) ،ص42.

(4)- امال شلي ، مرجع سابق ، ص384 .

تنفيذها للعمليات العسكرية الأولى على وضع الأسس الأولى لتعبئة الشعب من جهة ، و تعميم الثورة على مختلف مناطق الجزائر من جهة أخرى ، لذا تعتبر الفترة الممتدة بين أول نوفمبر إلي غاية مؤتمر الصومام 1956 ، من أصعب مراحل الثورة الجزائرية و أخطرها.[1] حيث كان على الثورة التحريرية مواجهة التحديات الكبرى وتذليل الصعاب لان العمليات الأولى ليست إلا بداية ، وبطبيعة الحال فإن السلطات الاستعمارية ستحاول بكل إمكانياتها إجهاض هذه الثورة ، وبالتالي كان على جيش التحرير وجبهة التحرير وفي ظل إمكانيات محدودة مقارنة بالقوة العسكرية الاستعمارية ، تطوير الوسائل والتنظيمات ومواصلة الكفاح المسلح.

جدول رقم (3) يبين عدد جنود جيش التحرير بتاريخ أغسطس 1956. [2]

المنطقة	عدد الجنود	عدد المسبلين (الأنصار)
المنطقة الثانية الشمال القسنطيني	1669	5000
المنطقة الثالثة القبائل	3100	7470
المنطقة الرابعة الجزائر	1000	2000
المنطقة الخامسة وهران	1500	1000
المنطقة السادسة الصحراء	200	100
المجموع	7469	15570

يعكس هذا الجدول أمرين مهمين :

1- ازدياد عدد الجنود الجزائريين في جيش التحرير الوطني 1956 مقارنتاً بعددهم في 1954 والذي بلغ حوالي (2700- 3300) جندي فقط[3]، سواء على مستوى المنظمة الخاصة أو اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، أو بداية تأسيس الجيش الوطني 1954 .

2- زيادة أنصار جيش التحرير ، من التيار الشعبي المتمثل في المسبلين والذين ينتمون أساساً في أغلبهم إلي المجتمع الريفي والزراعي ، وقد انعكس ذلك إيجابا على عمل جيش التحرير في حربه ضد الجيش الفرنسي رغم الفوارق الكبيرة بين القوتين.

وهكذا اخذت الثورة وبصفة خاصة جبهة التحرير وحتى 1956 تضم مختلف القوى السياسية الوطنية التي كانت تتقاسم التمثيل الشعبي قبل الثورة ، فاتسعت قاعدتها التمثيلية ، وأصبحت تعبر عن إرادة غالبية الشعب الجزائري ، والذي بدأ ينخرط في الكفاح الوطني المسلح بشكل ملفت للانتباه ، خاصة في الأرياف الجزائرية التي كانت تستقطب غالبية سكان

(1)- احسن بومالي ، مرجع سابق ، ص 84.
(2)- محمد حربي مرجع سابق ، ص150.
(3)- آمال شلي ، مرجع سابق ، ص415.

الجزائر .وسنرى كيف أن جبهة التحرير ، قد تمكنت من استكمال بناء مؤسساتها وتحديد خياراتها الإيديولوجية وتوجهاتها السياسية من خلال مؤتمر الصومام .[1]

ولكن ظلت هناك مشكلة وهى ، أن جبهة التحرير وجيش التحرير ، كتعبير عن ثورة شعبوية قطعت مع حركة وطنية متأزمة ، لم تتوصل إلى تجاوز مكامن ضعفها الأصلية . فخلف التمييز "سياسيين " و " عسكريين " ، كان يختفي في الواقع الصراع بين تيارين متخاصمين : الأول كان يجد سنده في المدن و يتميز بالبرجوازية والمركزية . أما الثاني يمثله الجيش، الذي كان عامياً ويستند إلى الطبقات الريفية و مهتماً بالجانب الإيديولوجي وهم يناضلون من أجل مصالح فورية تمثلت في الاستقلال .

ثانياً : مؤتمر الصومام (أغسطس 1956) و تطور التنظيم العسكري و السياسي والإداري :

يعتبر مؤتمر الصومام من أبرز الأحداث التاريخية للثورة الجزائرية، ومنعطفاً حاسماً في تاريخ جبهة التحرير الوطني، وقد جاء كنتيجة حتمية للظروف التي أحاطت بالثورة والمتمثلة في جملة التطورات و الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققها الكفاح المسلح من تاريخ بداية الثورة وحتى انعقاد مؤتمر الصومام.[2]

1- على الصعيد السياسي والإيديولوجي :

عقد مؤتمر الصومام في هذه المرحلة بالذات كان في غاية الأهمية نظراً لما بلغتهُ الثورة من اتساع وتعبئة شعبية متزايدة وان كانت بطيئة في ظل نقص الإمكانات المادية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان السلطات الفرنسية من جهتها قد طورت إمكاناتها و وسائلها المادية والبشرية كما فرضت عزلة خانقة على بعض مناطق الثورة مما أدى إلى ضعف التنسيق وصعوبة الاتصال بين قيادات الثورة .[3]

كما أن الجبهة صرفت معظم جهودها في تنظيم القتال و ان لم تغفل بيان الأهداف السياسية الكبرى منذ البداية و هي الاستقلال ، وتدويل القضية الجزائرية و ربط الجزائر بحركة النضال العربي ، وبعد أن ثبتت أقدامها في الميدان العسكري صار من الضروري تقوية الجبهة

---

(1)- محمد حربي ، مرجع سابق ، ص119.
(2)- محمد لحسن زغيدي ، مرجع سابق ، ص117.
(3)- آمال شلي ، مرجع سابق ، ص 143.

في الميدان السياسي ، وذلك بأمرين : إقامة تشكيلات سياسية و إدارية ، و بيان عقيدة سياسية واضحة تشمل المسائل الداخلية و الخارجية.[1]

كانت هناك أسباب أخرى لعقد المؤتمر تمثلت في : [2]

1. صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني حيث أن مناطق الكفاح قبل انعقاد مؤتمر الصومام كانت لها قيادات خاصة، و لا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام.
2. نقص الإمكانيات المادية المتمثلة في نقص المال لشراء السلاح ، وضعف الإستراتيجية التي أدت إلى ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة المنظمة حديثا ، حيث يكاد يكون معدوماً، بسبب انتماءها للفئات الريفية الغير متعلمة والتي لم تمارس العمل السياسي سابقا .
3. كان لابد من تدويل القضية الجزائرية ، والتعاون مع قيادات سياسية جزائرية موجودة في الخارج من اجل التعريف بالثورة الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تحقيق الاستقلال وتقرير مصيره .

هذه الظروف جعلت القيادة العليا تتخذ القرار بعقد مؤتمر وطني فيه قادة جبهة التحرير وجيش التحرير لوضع قاعدة أساسية تقوم عليها إستراتيجية العمل الثوري. وفي هذا الصدد يقول القائد العسكري ابن طوبال[*] :

"قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية للمناقشة، وبدءا ذلك منذ شهر ابريل 1956 ".[3]

ومنذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر، فجرت اتصالات عديدة بين مسؤلي المناطق وقادتها،حيث قام "زيغود يوسف" قائد المنطقة الثانية " الشمال القسنطيني" ببعث رسائل إلى قادة المناطق يقترح فيها عقد مؤتمر وطني بهدف دراسة التجربة الثورية وتوحيد العمل السياسي والعسكري، ووضع إستراتيجية جديدة للثورة.[4]

---

(1)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 398.

(2)- محمد عباس، **نصر بلا ثمن " الثورة الجزائرية 1945- 1962 "** (الجزائر : دار القصبة ،1992) ، ص 258 .

(*)- احد أعضاء المنظمة الخاصة ، وعضو لجنة (22) ، وعضو احتياطي في المنظمة الثورية للوحدة والعمل الجزائرية ، و مسؤول الولاية الثانية (1956-1957) ، و مسؤول مديرية الداخل وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ (1958) ، وأصبح وزيرا للداخلية 1958-1960) ، ووزير دولة (1961 – 1962) ، ورئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتعدين بعد 1965.

(3)- محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص133.

(4)- علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**(الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999)، ص99.

تمحورت هذه الإستراتيجية حول : [1]

- العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية.
- نبذ السلطة الفردية و إحلال محلها القيادة الجماعية.
- ضبط وتحديد السياسة الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير الوطني.
- العمل على تحرير الجزائر و تحقيق الاستقلال التام.
- تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير ، وتحريضه على الثورة ضد المستعمر الفرنسي.
- مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل و الخارج.
- العمل على استغلال كل الطاقات و الوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية.
- أولوية السياسي على العسكري ، و أولوية الداخل على الخارج.
- إعطاء الصلاحيات للمجلس الوطني للثورة الذي يعتبر الهيئة التشريعية العليا للثورة ، و لهُ الحق في اتخاذ مواقف ذات أبعاد وطنية كموقف القتال أو فتح مفاوضات مع العدو و غيرها ، كما أنهُ مسؤول عن توجيه السياسات الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير ، وهو يجتمع كل ما دعت الضرورة لذلك و لا تقع مداولاتهِ إلاّ بحضور 12 عضواً فما فوق .
- منح لجنة التنسيق و التنفيذ صلاحية إنشاء حكومة مؤقتة ، وذلك بالتنسيق و الترتيب مع الجبهة بالخارج.
- تزويد ممثلي الجبهة لدى الأمم المتحدة بكل المعلومات و التعليمات التي يمكن أن تسهل أعمالهم و تساعدهم على خدمة القضية الوطنية.
- تحديد مهام المفوضين السياسيين ووظائفهم المتمثلة في توعية الشعب و نشر أوامر الجبهة و الرد على ما يقوله الفرنسيين، وكذلك الاهتمام بانتخاب المجالس الشعبية في القرى و غيرها من مهام أخرى.
- اتخاذ جبهة التحرير مذهب سياسي واضح و توسيع نطاق كفاحها .
- تحديد الأهداف العسكرية المتمثلة في إضعاف الجيش الفرنسي و إتلاف اقتصاده بواسطة التخريب ، وعزل فرنسا سياسياً في الداخل والخارج .

---

(1)- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية "الجزء الثالث"** (الجزائر: الشركة الوطنية للتوزيع ، 1998) ، ص233.

أما فيما يتعلق بإيقاف القتال فقد وضعت الجبهة مجموعة من الشروط لذلك تمثلت في الأتي : [1]

- الاعتراف بوحدة الأمة الجزائرية ووحدة ترابها.
- الاعتراف باستقلال الجزائر و سيادتها.
- إطلاق سراح المعتقلين الجزائريين.
- الاعتراف بأن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب ، وبعد إيقاف القتال تكون الجبهة هي المفاوض الوحيد باسم الشعب وتجري المفاوضات على قاعدة الاستقلال التام، كما تم تحديد النقاط التي ستجري حولها المفاوضات.

كان البرنامج السياسي للجبهة خلال مؤتمر الصومام يحمل بصمة محرره الرئيسي (الأمين العام السابق والمنشق عن الحزب الشيوعي) عمار أروزقان ، ، لذا فإن القومية والشعبوية وحتى النزعة الاجتماعية معبر عنها بلغة ذات وجه ماركسي.[2]

(أ)- القومية: ينتظم البرنامج حول فكرتين أساسيتين وهما، استقلال الأمة ووحدة الشعب، دون أي تمييز بين الطبقات. أما تحليل العناصر التي يتكون منها الشعب فقد ورد بالشكل العمودي، حيث ينقسم الشعب إلى شرائح (فلاحون، عمال، مثقفون ومهن حرة، حرفيون وتجار، شباب، نساء)، ومشروع جبهة التحرير الوطني هو مشروع دولة مضادة لا مجتمع مضاد. يجري النظر إلى توترات المجتمع الجزائري وتناقضاته من زاوية المعركة العسكرية وخلق الدولة.

(ب)- الشعبوية : الشعبوية في الجزائر تعتبر الشعب بأكمله القوة الثورية، وتنظر إليهِ باعتبارهِ كياناً سياسياً متجانساً، وجسماً غير متباين لا تخترقهُ انقسامات أو صراعات. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في أدبيات الحركة الوطنية منذ قيام "حزب الشعب الجزائري" الذي أنشأه مصالي في 1936 عقب منع نجم شمال إفريقيا من قبل السلطات الاستعمارية (تسمية حزب الشعب نفسها ذات دلالة). وهو ما جرى تأكيدهُ في أدبيات جبهة التحرير الوطني بداية بنداء أول نوفمبر 1954 ثم بعدهُ في ميثاق طرابلس.[3]

---

(1)- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين 19-20** ، مرجع سابق ، ص ص167-172.
(2)- محمد حربي ، مرجع سابق ، ص150.
(3)- العياشي عنصر ، **التعددية في الجزائر"الواقع والأفاق"**(الأردن : المعهد الدبلوماسي،1999)، ص 4.

2- على الصعيد العسكري:

مع ازدياد زخم الكفاح المسلح ضد القوات الاستعمارية الفرنسية ، واتساع رقعة الثورة على مستوى القطر الجزائري أدركت الجبهة والقيادات السياسية والعسكرية انه لا يمكن مواجهة القوة العسكرية الفرنسية الاستعمارية إلا من خلال إعادة تنظيم القوة العسكرية والشعبية والسياسية ، بحيث يتحول العمل المقاوم من عمل عشوائي إلى عمل منظم يقوم على إشراف مؤسسات عسكرية وسياسية ، تتميز بالصرامة والانضباط وتعمل وفقا للتقسيم الهيكلي والوظيفي ، لذلك تم إعادة بناء القوة العسكرية الجزائرية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن إيجازها في التالي :

1. توحيد النظام العسكري وفق تقسيم هيكلي و وظيفي محكم للجيش و للمساحة الجغرافية التي ينشط فوقها و حتى للفئات الشعبية التي تمثل السند الأول و الأساسي لجيش التحرير.[1]
2. إنشاء هيئة أركان جيش التحرير الوطني و اعتماد مقاييس عسكرية موحدة للجيش.[2]
3. تنظيم قوات الجيش و إعادة هيكلتها عن طريق تقسيمها إلي وحدات عسكرية تنشط في الجبال و الأرياف و تعرف بقوات المجاهدين و هي مقسمة بدورها إلي وحدات مختلفة حسب عددها . مع توسيع نطاق العمليات الفدائية و العسكرية وتعميمها.[3]
4. وضع خطة عسكرية إستراتيجية جديدة تتماشى ومستحدثات الظروف.
5. تقسيم الجيش إلي ثلاثة أقسام :مجاهدي الجيش وهم العسكريين الميدانيين ،و المسبلين "الأنصار " وهم المجموعات المسلحة التي لا ترتدي اللباس العسكري ويقومون بتموين الجيش وتزويده بالأخبار ونقل الجرحى وتدمير الطرق والجسور ، أما بالنسبة للقسم الثالث فهو يتمثل في الفدائيون .[4]

3- علي الصعيد الإداري و التنظيمي :

تم إنشاء أول الهياكل القيادية و الرئيسية لجبهة التحرير الوطني و المسؤولة عن مواصلة الكفاح المسلح و الكفيلة باتخاذ كل القرارات المصيرية[5]، واعتماد مبدأ القيادة الجماعية ، وهذه الهياكل هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق و التنفيذ ، و

---

(1)- امال شلي، مرجع سابق،ص.143.

(2)- بشير كاشة الفرحي ، **مختصر وقائع ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1831-1962**(الجزائر: وزارة المجاهدين ،2007)، ص169.

(3)- صالح بلحاج ، **تاريخ الثورة الجزائرية** (الجزائر : دار الكتب الحديثة ، 2008) ، ص40.

(4)- على زغدود ، **ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والأشهر ،2004)، ص ص113-110.

(5)- صورية بالهادف ، **مظاهرات 11 ديسمبر بين الذاكرة والتاريخ** (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة منتوري، 2005) ، ص45.

فيما يخص المجلس الوطني للثورة فهو أعلى هيكل سياسي[1]، وهو عبارة عن برلمان لجبهة التحرير الوطني و يمثل مختلف الاتجاهات الوطنية باستثناء الحزب الشيوعي الذي استبعد من التمثيل في هذا المجلس[2] ، ويقوم هذا المجلس بتوجيه سياسة الجبهة الداخلية و الخارجية ، وله الحق في اتخاذ القرارات الحاسمة.[3]

ويتكون المجلس الوطني للثورة من 34 عضوا ،17 دائمون و17 اضافيون وكانوا موزعين كالتالي : [4]

1- **الأعضاء الدائمون** :مصطفى بن بولعيد ،يوسف زيغود ، بالقاسم كريم ،عمراعمران ،محمد العربي بن مهيدي ،رابح بيطاط ، رمضان عبان ، يوسف بن خده ،عيسات ايدير ، محمد بوضياف ، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر ، أحمد بن بله ،الأمين دباغين ، فرحات عباس ،توفيق المدني، محمد يزيد.

2- **الأعضاء الاضافيون** : الأخضر بن طوبال ، السعيد محمدي ، عبد الحفيظ بوالصوف ، على ملاح ، محمد بن يحي ، محمد يحياوي ، سعد دحلب ، ممثل عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، ممثل عن الاتحاد العام للطلاب الجزائريين ، صالح لونشي ، الطيب الثعالي ، عبد الحميد مهري ، أحمد فرانسيس ، إبراهيم مزهودي .

أما فيما يخص لجنة التنسيق و التنفيذ فهي تعتبر الهيئة التنفيذية لقرارات المؤتمر ، كما تتولى مهام الحكومة المصغرة[5]، وأعضاؤها اختيروا من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة ، وهذه اللجنة مخولة لمراقبة جميع النشاطات داخل و خارج البلاد ، بالإضافة إلي النشاطات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها [6]، ولديها امتيازات واسعة من حيث توجيه و إدارة فروع الثورة ، وهي التي تستدعي المجلس الوطني للانعقاد عندما ترى ذلك ضرورياً ، كما أن قادة الولايات ملزمين بتقديم قرارات عامة عن الأوضاع السائدة في الولاية كل ثلاثة أشهر لهذه اللجنة ، ومن مهامها أيضا إنشاء و مراقبة اللجان المختلفة التي يكون مركزها الجزائر العاصمة [7]، وتتكون لجنة التنفيذ من خمسة أعضاء احتل فيها العسكريين مواقع قيادية مما يدلل على استمرار دور العسكر في هذه المرحلة داخل المؤسسات السياسية المدنية كما في الجدول رقم (4).

---

(1)- مصطفى هشماوي ، مرجع سابق، ص124.
(2)- النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 1954 (الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للمطبوعات ، 2005) ، ص34.
(3)- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19-20 ، مرجع سابق ، ص ص158-159.
(4)- تم إضافة المعتقلين الخمسة الى الأعضاء ، انظر:عمار قليل ، **ملحمة الجزائر الجديدة "الجزء الاول "**(قسنطينة :دار البعث ، 1991) ، ص ص 401-402.
(5)- صورية بلهادف ، مرجع سابق ، ص45.
(6)- النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ، ص34.
(7)- احسن بو مالي ، مرجع سابق ، ص356.

جدول رقم (4) يوضح أعضاء اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر الصومام.[1]

الأعضاء	التكليف	مدني \ عسكري
عبان رمضان	مكلف بالتنسيق بين الولايات و بين الخارج و الداخل	مدني
العربي بن مهيدي	مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن	عسكري
كريم بالقاسم	مكلف بالعمل العسكري وقائد للولاية الثالثة	عسكري
يوسف بن خده	مكلف بالإعلام والاتصال بالطلبة	مدني
سعد دحلب	مسؤول الإعلام	مدني

وحتى على مستوى التقسيم الإداري المحلي فقد احتل العسكريين مراكز قيادية على مستوى الإدارات المحلية بالإضافة إلى الطابع العسكري الذي تم على إثره تقسيم الإدارات المحلية ، فقد تم تقسيم الجزائر الى ست ولايات . (الولايات) حلت محل عبارة " المناطق " وتقسم كل ولاية إلى مناطق وكل منطقة إلى أقسام. ويضم مجلس الولاية عقيد وهو صاحب الرتبة الأعلى في الجيش، وثلاثة رواد، ومجلس المنطقة نقيب وثلاثة ملازمين، ومجلس القسم معاون وثلاثة رقباء أولين.[2] وفي تقسيم أكثر تفصيلا تم تقسيم المنطقة إلى نواحي ،والناحية إلى أقسام ، والقسم إلى دوائر ، والدوائر إلى مشاتي ، ونجد على رأس كل وحدة إقليمية قيادة منظمة ، والهدف من هذا التقسيم الدقيق هو التحكم الجيد في كل النشاطات والتحركات وتوفير نوع من التعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء البلاد الشاسعة .[3]

كان الهدف من تكوين هذه المجالس هو إنشاء نظام سياسي إداري بديل للإدارة الاستعمارية، وكانت هذه المجالس تقوم بالفصل في المنازعات الشخصية.[4] وفيما يخص العمال الجزائريين الذين كانوا ينشطون نقابياً في مختلف المنظمات الفرنسية، فقد تم التوصل بعد دراسات ومشاورات، إلى تقديم ملف قانوني كامل تم بموجبهِ، إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فبراير 1956 وعينت جبهة التحرير أميناً عاماً له القائد العسكري عيسات ايدير، ثم رصدت له الميزانية اللازمة للانطلاق بالكيفية التي تمكن من مغالبة وإلغاء منافسيه،الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين والاتحاد العام للنقابات الجزائرية.[5]

ذلك لان الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يستند إلى الارستقراطية العمالية كما هي الاتحادات الأخرى، بل إلى الشرائح الأكثر استغلالا من قبل المستعمرين الأوربيين وبالتالي هم

---

(1)- بشيركاشة الفرحي ، مرجع سابق ، ص356
(2)- محمدحربي ، مرجع سابق ، ص153
(3)- آمال شلي ، مرجع سابق ، ص379
(4)- صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص39.
(5)- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص ص 144-145.

أكثر الفئات نقمتا على السلطات الاستعمارية، وبالفعل استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يقطع خطوات كبيرة في مجالي التجنيد والعلاقات مع المنظمات المماثلة العاملة خاصة في البلدان الغربية، وبذلك أصبح قادراً على تعبئة الشعب الجزائري لتلبية نداء جبهة التحرير الوطني ، وسهلت أمامه مهمة النفاذ إلى الأوساط النقابية الدولية التي لم تعد تخفي تعاطفها مع الثورة الجزائرية.[1]

بالتدريج، صار الاتحاد يضع الكفاح التحريري في مقدمة نشاطه ويعلن في جميع المناسبات أن أهدافه هي نفس أهداف جبهة التحرير الوطني وهي تتمثل في العمل بجميع الوسائل من أجل تقويض أركان السلطات الاستعمارية الفرنسية حتى يتسنى للعمال الجزائريين أن يمارسوا الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.[2] كما أن وضع الكفاح التحريري في مقدمة الانشغالات لم يصرف المركزية النقابية الجزائرية عن تأدية مهامها الأساسية في الدفاع عن حقوق العمال وحماية مصالحهم وفي التخطيط للمستقبل بواسطة تكوين الكوادر و إعداد الدراسات التقّنية الكفيلة بترقية الاقتصاد الجزائري وتنميتهِ بعد استرجاع السيادة الوطنية.[3]

كما لم يغفل المؤتمر الشؤون الاجتماعية و التنظيمية ذات العلاقة المباشرة بحياة السكان و شؤون معيشتهم ، فقررت قيادة الثورة آن تضطلع بمهامها و مسؤولياتها أمام الشعب ، ولا تتركه خاضعاً لقوانين السلطات الفرنسية ، فقررت القيادة سحب الأحكام القضائية الخاصة بالشعب الجزائري من المحاكم الاستعمارية ، وكذلك مقاطعة الإدارة الاستعمارية.[4] ومن الهياكل المنبثقة التي انبثقت عن المؤتمر :مصلحة الأوقاف المكونة من مجلس يضم 5 أفراد على مستوى القسم و المنطقة و الولاية ، ومهمتها تعيين المدرسين في المدارس وأئمة المساجد و نشر الوعي و المحافظة على معنويات المواطنين و دعوة الشعب إلي التجنيد و التضحية في سبيل الجزائر ، وقد توقفت هذه المصلحة عن العمل بقدوم قوة شال[*] وإنشاء المعتقلات.[5]

ثالثاً :الاستراتيجيات الجديدة بعد مؤتمر الصومام :

بعد أن أصبحت جبهة التحرير هي الفاعل الأساسي على المستوى السياسي والاجتماعي والعسكري والاقتصادي ، قامت بوضع استراتيجيات جديدة بعد مؤتمر الصومام تمثلت في الاهتمام بالشأن الداخلي والشأن الخارجي بما يخدم مصلحة الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي .

---

(1)- المرجع السابق ، ص145.
(2)- المرجع السابق ، ص145
(3)- المرجع السابق ، ص145.
(4)- النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 1954 ، مرجع سابق ، ص ص 36 -37.
(*)- قوة عسكرية فرنسية جندها الجنرال ديغول من اجل إخماد العمل المسلح للثورة الجزائرية ، وتشتيت العمل الوطني الجزائري.
(5)- محمد الامين بالغيث ، **تاريخ الجزائر المعاصر** (لبنان : دار ابن كثير ،2007) ، ص183.

1- على الصعيد الداخلي :

من أبرز مهام جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام في الميدان الوطني كالتالي:[1]

1. إضعاف الهيكل العسكري و الشرطة و الإدارة السياسية للاستعمار الفرنسي.
2. العمل على توفير كل ما تحتاج إليه الثورة من أسلحة و عتاد ومئونة.
3. تدعيم تناسق العمل السياسي و العسكري و ترقيته.
4. الاعتماد بالخصوص على طبقة الفلاحين و العمال فهم أكثر عدداً وميولاً للثورة،أما شباب الأرياف وشباب المدن غير المتعلمين وهم الأغلبية الساحقة، فإن المؤتمر أوصى بإعدادهم للكفاح المسلح وذلك بتطوير حسهم الوطني وتنمية استعداداتهم للتضحية القصوى في سبيل استرجاع الاستقلال الوطني.[2]
5. إقناع المتأخرين عن ركب الثورة بضرورة الالتحاق بها .
6. عزل المتطرفين الاستعماريين و ذلك بالسعي للحصول على تأييد الأحرار من الأوروبيين.
7. السعي في الميدان الخارجي للحصول على المزيد من التأييد المعنوي، وذلك بتوسيع نطاق العمل الدبلوماسي من أجل استمالة الحكومات لتأييد القضية الجزائرية.
8. بث الروح السياسية بين المواطنين و نشر الوعي السياسي بين كل المناضلين.
9. تصفية الجو السياسي بين القوى السياسية المختلفة وكافة القيادات الوطنية، و ذلك بالقضاء على الحواجز و العراقيل التي وضعت في طريق الثورة.
10. الشباب الجزائري يمثل الجانب الأعظم من قوة الثورة.
11. في الوسط الثقافي كونت الجبهة لجان من المثقفين للدعاية لاستقلال الجزائر.
12. القضاء على نشاط جزء كبير من السكان الأوروبيين.
13. تحريض التجار الجزائريين على مقاطعة التجار الأوروبيين.

2- على الصعيد الخارجي :

أ- على الصعيد الفرنسي :

تمثلت أهم مهام جبهة التحرير الوطني في هذا السياق في الأتي : [3]

1. تعلق الجبهة أهمية كبيرة على المساعدة التي تقدمها اليد العاملة المتنورة من الشعب الفرنسي التي تعارض الاستعمار ، ومن هذا توصي الجبهة باتصالات سياسية مع المنظمات

---

(1)- على كافي مرجع سابق ، ص108.
(2)- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص76
(3)- محمد زروال ، **اللمامشة في الثورة** (الجزائر : دار هومة ،2008) ، ص311.

و الحركات القائمة ضد الحرب مثل الصحافة و الاجتماعات الشعبية التي تنظم ضد رحيل الجنود و شحن الآلات و الذخائر العسكرية للجزائر.

2. تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا ، وتعبئة العمال الجزائريين.
3. توصي الجبهة بإدارة الرأي العام الفرنسي و الأجنبي عن طريق نشر المقالات و الأخبار.
4. كما عملت الجبهة على تبيان إخفاق النزعة المصالية كتيار سياسي ، وتورطها مع الحكومة الفرنسية.

ب- على صعيد شمال إفريقيا :

ركزت الجبهة على تحقيق ما يلي : [1]

1. تنسيق السعي بين حكومة تونس التي استقلت يوم 20 مارس 1956 ، و حكومة المغرب التى استقلت يوم 2مارس 1956، للضغط عل الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي ، وكذلك توحيد النشاط معها بإنشاء تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة و بين جبهة التحرير.
2. إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة في البلدين.
3. الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس للقيام بعمل إيجابي لدى الرأي العام و الحكومة.
4. التضامن بين الهيئات النقابية المركزية للبلدان الثلاثة ، الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد المغربي للشغل ، والاتحاد العام للعمال الجزائريين.
5. التعاون بين الاتحادات الطلابية للبلدان الثلاث (تونس ، المغرب ،الجزائر).
6. تنسيق الهيئات الاقتصادية للبلدان الثلاثة.
7. توسيع شبكات نقل الأسلحة عبر الحدود الليبية الجزائرية .[2] حيث تم توزيع هذه الشبكات على ثلاث جهات للتنسيق مع الثوار الليبيين : شبكة طرابلس والتي كانت تنشط عبر المدن الليبية التالية (طرابلس – غريان – الزنتان – نالوت – الرحيبات – فساطو- الرجبان – الحوامد – يفرن) بقيادة الكوني الشين وقد اعتمدت على مخلفات الحرب العالمية الثانية ، وشبكة فزان والتي تعتبر الأراضي المحاذية للجزائر بشكل كبير ، وشبكة برقة والتي كانت الشبكة المسؤولة على جلب الأسلحة وتهريبها من الأراضي المصرية إلى إقليم طرابلس وكانت تحت قيادة مفتاح الفاخري الملقب (بالهنديانى) .[3]

---

(1)- على كافي ، مرجع سابق ، ص110.
(2)-أمال شلي ، مرجع سابق ، ص105.
(3)- فرج الفاخري ، عقدنا العزم ان تحيا الجزائر ، **ليبيا وطننا** ، 19 ابريل 2011، http://home.earthlink.net/~dribrahim

ويذكر إسماعيل دبش في كتابه السياسية العربية تجاه الثورة الجزائرية ان أول شحنة سلاح جاءت من مصر وقدرت قيمتها بحوالي 8000 جنيه قد تم تمريرها عن طريق شبكات التهريب المتفق عليها بين القيادات الليبية والجزائرية عبر برقة وطرابلس. [1]

كما يذكر فتحي الذيب رئيس جهاز الاستخبارات في ذلك الوقت انه تم تزويد أو المبالغ لبن بله من مصر وقدر ب 3000 جنيه مصري ، ولكن المبلغ الأكبر زود من قبل القيادة الليبية لبن بله وهو 5000 جنيه مصري تم تحويله بشكل سري من خلال بن بله المتواجد في طرابلس إلى القيادات الجزائرية المتواجدة على الحدود الليبية الجزائرية .[2] وحسب رواية احمد بن بله الذي يشير الى ان 350او400 قطعة من البنادق الايطالية وصلت أيدي الثوار من مصر عن طريق ليبيا[3]، و يقول احمد بن بله في هذا الصدد :لقد حملنا شحنة من السلاح في مركب "فخر البحار" الذي كان يستخدم كمركب للسياحة آنذاك و كانت المهمة تقوم على نقل السلاح من مصر الى ليبيا ثم يتم نقله بعد ذلك عبر الصحراء الى الجزائر عن طريق الجمال،أو السيارات.فكانت العملية كلها عملية تهريب طويلة على الأراضي الليبية.[4] و خلال النصف الاول من عام 1957 تم شحن كميات من السلاح نحو الجزائر على الجهة البرية عن طريق الحدود الليبية المصرية بالاعتماد على بعض التجار الليبيين المختصين في عمليات التهريب و كللت هذه العمليات بوصول دفعة الأسلحة والتي استلمها القيادي في جبهة التحرير على محساس في شهر فبراير 1957الذي امن وصولها الى الولايات الشرقية.[5] وعلى المستوى السياسي تم الاتفاق لأسباب إستراتيجية على جعل طرابلس كمقر دائم للمجلس الثوري الجزائري ، والحكومة في القاهرة ، وبالتالي سيظهر الدور الليبي بقوة من خلال استضافة اغلب مؤتمرات الحركة الوطنية المتمثلة في جبهة التحرير والمجلس الوطني الجزائري في طرابلس من المدة (1957- وحتى انتهاء مفاوضات إيفيان 1962).[6]

كانت ليبيا تمثل حلقة الوصل المهمة بين الأراضي المصرية والأراضي الجزائرية في عملية نقل السلاح ، مما جعلها تلعب دورا كبيرا ومهما في إنجاح الثورة المسلحة الجزائرية ضد القوات الفرنسية الاستعمارية الأمر الذي جعل من عملية إخماد الثورة الجزائرية مهمة صعبة

---

(1)- إسماعيل دبش ، **السياسة العربية تجاه الثورة الجزائرية** ،(الجزائر:دارهومة ،2007)،ص 71.
(2)- فتحي الذيب ، **عبد الناصر وثورة الجزائر**(القاهرة :دار المستقبل العربي ،1990)،ص59.
(3)- محمد بلقاسم ، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 54-62** (الجزائر:منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 2000) ، ص174.
(4)- احمد منصور،**الرئيس احمد بن بلة يكشف عن اسرار الثورة الجزائرية** (الجزائر : دار الأصالة للنشر و التوزيع 2009) ص99 ص 100.
(5)- محمد بالقاسم ، مرجع سابق، ص182.
(6)- فتحي الذيب ، مرجع سابق ، ص 61.

أمام الجيش الفرنسي ويقول احمد محساس أحد القيادات الجزائرية الثورية حول الدور الليبي في تسليح الثوار الجزائريين :

" لولا الدعم الليبي لتوقفت الثورة الجزائرية في مهدها " . [1]

ج- على الصعيد المصري :

بالإضافة إلى الدور المصري في تسليح الثوار الجزائريين عبر الأراضي الليبية ، كان هناك دورا لا يقل أهمية والذي يتمثل في الدور المعنوي والدعم الإعلامي للثورة الجزائرية خصوصا بعد تنظيم العمل الثوري للكفاح المسلح الجزائري ضد القوات الفرنسية ، وتكوين حاضنة قومية عربية وإسلامية للقيادات الجزائرية الموجودة في القاهرة داعمة لثورة الداخل الجزائري ، والتي اتخذت من إذاعة صوت العرب و التي لعبت دورا بارزا في دعم الشعب الجزائري من اجل الاستقلال، ومقاومة الأطماع الفرنسية في الجزائري.[2]

أصبحت القيادات الثورية الجزائرية تدرك بعد مؤتمر الصومام ان العملية العسكرية ضد الجيش الفرنسي تحتاج إلى عملية تنظيم على مستويات سواء سياسيا وإعلاميا إلى جانب توفير الإمكانيات العسكرية ، لذلك كل القيادات الجزائرية أصبحت تنظر إلى مصر كدولة مهمة في هذا الإطار خصوصا بعد ثورة يوليو 1952 بقيادة جمال عبد الناصر الذي يؤيد حركات الاستقلال العربية من منطلق الفكر القومي العربي والذي تأثر به الكثير من القيادات الجزائرية وعلى رأسها احمد بن بله .

كما تمكن الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية علماء المسلمين الجزائرية الذي كان يقيم بالقاهرة منذ بداية الثورة الجزائرية من توجيه نداءاته الحارة،وأحاديثه الدينية القيمة الى الشعب الجزائري ، والمجاهدين الجزائريين في جيش وجبهة التحريرالوطنى يدعوهم فيها الى ،وجوب الانخراط في صفوف الثورة الجزائرية،و المساهمة فيها و تأييدها بكافة الوسائل المتاحة ،و الالتحاق بصفوف الثورة للتخلص من الاستعمار الفرنسي .[3]

لذلك قامت القيادات الثورية الجزائرية بعد مؤتمر الصومام بإرسال وفد إلى مصر يمثل صوتها الخارجي مما صنع نوعا من الاتصال الوثيق بين الدول العربية و الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من جهة ، وكذلك اتصال القيادات الجزائرية مع الجاليات الجزائرية من طلبة

---

(1)- احمد محساس ، حديث احمد محساس عن الثورة الجزائرية ، **الشروق الجزائرية** ، عدد 20 فبراير 2013 ،ص3.

(2)- تركي رابح عمامرة ، **إذاعة صوت العرب في القاهرة من 1956-1962 الإعلام و مهامه أثناء الثورة الجزائرية** (الجزائر: دار القصبة للنشر 2009)، ص195.

(3)- المرجع السابق، ص196

أو عمال الموجودين في الدول العربية و الجاليات الموجودة في أوروبا ، الأمر الذي ساعد في انتشار فكرة المقاومة وخلق أرضية داعمة اكبر للثورة الجزائرية على المستوى الدولي[1]

و في نهاية عام 1956 تكون مكتب جبهة التحرير الوطني للصحافة و الإعلام في القاهرة طبقا لقرارات مؤتمر الصومام التي عبرت عن أهمية وسائل الإعلام و الدعاية على طبيعة دورها في المعركة كضرورة لتكثيف العمل الدعائي على الصعيد الدولي عن طريق إنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج على وسائل الإعلام من صحف و تقارير و أفلام لخدمة ثورة الشعب الجزائري . [2]

أصبحت مصر بقيادة جمال عبدالناصر الداعم الإعلامي والسياسي الرئيسي للثورة الجزائرية ، نظرا لتأثر اغلب القيادات الجزائرية بالموقف القومي والإسلامي والتي كانت تتبناه القيادة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، لدرجة أن القاهرة أصبحت تشرف حتى على اجتماعات القيادات الثورية الجزائرية خوفا من تسرب مخططات العمل الثوري للجهات الموالية للقيادات الفرنسية الاستعمارية مما قد يسبب في إخماد الثورة الجزائرية ، الأمر الذي جعل جمال عبدالناصر يحدد النقاط التي يجب ان تحدد العمل الثوري الجزائري المسلح ضد الاستعمار الفرنسي والتي يجب ان تتفق عليها كل القيادات الحزبية والثورية الجزائرية ، وتتمثل أهم هذه النقاط في التالي : [3]

1- المبادرة باستقبال مندوبي الأحزاب الجزائرية ومجاراتهم فيما سيطرحوا من أراء بالنسبة لأهمية تحقيق وحدة الشعب الجزائري على ان نبدأ بتجميع كل قيادات حزب الشعب الجزائري السابقة أولا ثم تجميع باقي الأحزاب بما فيها جمعية العلماء بعد ذلك في بوتقة الثورة في إطار موحد مع التركيز والمحافظة على المبادئ العامة للثورة الجزائرية والى ركزت على :

- الاعتراف بجيش التحرير.
- الاعتراف بالكفاح المسلح كأسلوب وطريق وحيد لتحقيق استقلال الجزائر.
- الاعتراف بوحدة الكفاح بشمال إفريقيا وليس بالجزائر فقط.

---

(1)- المرجع السابق ، ص197.
(2)- المرجع السابق ، ص203
(3)- فتحي الذيب ، مرجع سابق ، ص69.

2- بعد قبول ممثلي الأحزاب للمبادئ الثلاثة يتم تكوين جبهة التحرير ويتم تكوين لجنة تمثل كافة الأطراف تتولى الدعاية الخارجية للقضية الجزائرية دون تدخل في أعمال جيش التحرير لمنع الأحزاب من التدخل في أسرار وعمليات الثورة .

3- التركيز على إيضاح موقف ثورة 23 يوليو ومنذ البداية بأن إي تعامل بالنسبة للدعم المادي أو العسكري بالإمداد بالسلاح لن يكون إلا مع ممثلي جيش التحرير مع استعداد مصر للدعم السياسي لجبهة التحرير الجزائرية في نطاق اللجنة التي سنساعد في تكوينها في مصر وتوحيد جهودها ممثلة لجبهة التحرير الجزائرية وليست ممثلة للأحزاب بأية صورة من الصور .

4- مساهمتنا في الإشراف وتحديد اختصاصات و واجبات أعضاء اللجنة بما يتفق ومصلحة الكفاح الجزائري .

5- حق القاهرة في اتخاذ أية إجراء للمحافظة على مصلحة الشعب المصري بما لا يتعارض ودعم القضية الجزائرية في إطار من العمل المنسق حتى يحقق الشعب الجزائري الاستقلال.

6- البد في اختيار العناصر الطلابية الجزائرية التي وضح إيمانها بالثورة من الطلبة الدارسين بالأزهر والجامعات المصرية وتخصيص دورة تدريبية خاصة لتأهيلهم كقادة عسكريين أكفاء لممارسة أعمال حرب العصابات لتعويض النقص الذي بدأ الكفاح الجزائري يعانيه نتيجة استشهاد بعض القادة المتمرسين في العمليات المستمرة التي يقوم بها جيش التحرير الجزائري ضد الفرنسيين وعلى كافة الجبهات .

قد كان لهذه النقاط المهمة الدور الأكبر في استمرار الثورة الجزائرية وإنهاء عملية التشتت التي كانت نوعا ما تشكل طبيعة التكوين العسكري والسياسي داخل حركة التحرر الجزائرية ، وسيتضح هذا الدور من خلال سماح القيادة المصرية بتشكيل أول حكومة في القاهرة ، كما ساعدت في بروز العديد من القيادات العسكرية المتأثرة بالطابع العربي القومي الإسلامي التي تكونت وتدربت في مصر والتي أصبحت تمثل حجر أساس في تكوين جيش التحرير بالإضافة إلى العسكريين المتكونين في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية .

ت- على الصعيد العالمي :

عززت الجبهة وفودها القائمة بالمأموريات الخارجية ، وأصبح لها مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة ، ووفود و مكاتب في البلاد الأسيوية ووفود مستقلة في كافة العواصم العالمية للدعاية للثورة ، والمشاركة في المؤتمرات و التجمعات العالمية.

رابعاً : أهم أعمال الجبهة عقب مؤتمر الصومام :

تطبيقاً لقرارات مؤتمر الصومام وتماشياً مع التقسيم الترابي للولايات تشكلت لجان على مستوى كل هيئة لها مسؤول عام سياسي وأخر عسكري،كما اقرها المؤتمر، ومن صلاحياته:[1]

1. يتمتع بالسلطة المركزية في حدود دائرتهِ الترابية ،و بالتالي يعتبر المسؤول الرئيسي أمام الهيئة الأعلى.
2. تنظيم وترأس اجتماعات اللجنة.
3. احترام مبدأ الإجماع أو الأغلبية في اتخاذ القرار.
4. تطوير التكامل و الانسجام فيما يتعلق بالميدانيين السياسي و العسكري.
5. تبليغ التوجيهات و التعليمات اللازمة إلي جميع الأعضاء و البحث في شروط تطبيقها.
6. يتمتع بسلطة و صلاحية التفتيش و الرقابة فيما يتعلق بنشاط و أعضاء لجنته، وكذلك مجموع اللجان التي هي في سلم تصاعدي.

أما بالنسبة لصلاحيات المسؤول العسكري : هو مسؤول في حدود دائرته على جيش التحرير الوطني ، ورجال الدرك وهو بالتالي يعتبر المسؤول الأول عن التدريب العسكري لجنود جيش التحرير الوطني ، وعن مراقبة حدود أمكنة العمليات ، كما يتمتع بالصلاحيات التالية : [(2)]

1. التربية السياسية لعناصر جيش التحرير الوطني .
2. الاتصال الدائم و التحاور المستمر مع مختلف شرائح الشعب ، فهو يوضح لهم الأهداف الحقيقية للثورة كما حددتها الوثيقة الأساسية لجبهة التحرير الوطني .
3. الاجتماع بالمجالس الشعبية للدوائر وتبليغها التعليمات ومراقبة أنشطتها.

خامساً : دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

1- الدورة الأولى : (القاهرة من 20-28 أغسطس 1957):

أقرّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورتهِ الأولى بالقاهرة عام 1957 مبدأ إنشاء حكومة مؤقتة، وفوض إلي لجنة التنسيق و التنفيذ صلاحية الإعلان عن تأسيسها. وكان في جدول أعمال الاجتماع نقطتان أساسيتان هما، توسيع مجلس الثورة و توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ ، وكانت هناك نقطة هامشية هي إعادة النظر في بعض بنود مؤتمر الصومام ، وتلك

(1)- على كافي ، المرجع السابق ، ص110.
(2)- المرجع السابق ، ص111.

البنود تمثلت في أولوية العمل السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.[1] وقد تدارس السياسيين والعسكريين أوضاع الثورة الحاضرة وخطتها المستقبلية، وبحثوا أمر الخلاف بين قادة الداخل و الخارج، وجرت دورة الاجتماع على مستويين:[2]

1- جلسات سرية اقتصرت على كبار المسؤولين السياسيين و العسكريين.

2- جلسة عامة ختامية : ترأسها فرحات عباس ، استغرقت حوالي ثلاث ساعات استمع من خلالها أعضاء المجلس إلي خطب وتقارير من رئيس الجلسة وكل من : الأمين دباغين و محمد يزيد الذين كانا معترضان على فكرة أولوية العسكري على السياسي ويعتبران من القيادات السياسية الثورية التي أنظمت مبكرا إلى العمل الثوري التحرري ،كما إن الأمين دباغين كان من المرشح لرئاسة الحكومة ، ولكن اعترض عليه القيادات المعتقلة في باريس، واختتم الاجتماع بالاتفاق على وضع لائحة عامة جاء فيها النظر للتأويلات الغامضة لبعض مواقف مؤتمر الصومام 20أغسطس1956، والنظر لما يستوجب الحفاظ على وحدة الشعب .

جدول رقم (5) يوضح أسماء أعضاء الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتصنيفهم العسكري والمدني .[3]

العضو	التصنيف
عمار بوقلاز	عسكري
عمار بن عودة	عسكري
هواري بومدين	عسكري
عبد الحفيظ بالصوف	عسكري
دهيليس سليمان	عسكري
عبدالله بن طوبال	عسكري
كريم بالقاسم	عسكري
محمد العموري	عسكري
عمراوعمران	عسكري
محمود الشريف	عسكري
عبان رمضان	مدني
يوسف بن خده	مدني
محمد بن يحي	مدني
سعد دحلب	مدني
احمد فرانسيس	مدني
الطيب الثعالبي	مدني
توفيق المدني	مدني
محمد يزيد	مدني
الأمين دباغين	مدني
عبدالحميد مهري	مدني

(1)- المرجع السابق ، ص111.
(2)- محمد عباس ، مرجع سابق ، ص235.
(3)- مصطفى هشماوي ، مرجع سابق ، ص ص133-134.

يعكس الجدول رقم (5) نوع القيادات الوطنية الجزائرية التي كانت تمثل الحركة الوطنية الجزائرية ، فقد تنوعت مابين قيادات سياسية مدنية ، وقيادات سياسية عسكرية ، كما أن الجدول يبين حجم التوازن بين التنوع القيادي العسكري المدني لأهم المؤسسات الوطنية الجزائرية في تلك الفترة آلا وهو المجلس الوطني الجزائري ، كما تعكس التركيبة السياسية لهذا المجلس حجم القيادات العسكرية ونفوذها داخل المجلس الوطني ، الأمر الذي يوضح حجم النفوذ العسكري داخل المؤسسات الثورية ، وهو ما يعلل سبب وجود نوع من الصراع بين القيادات المدنية والعسكرية في تلك المرحلة . وقد انعقدت هذه الدورة نظراً للأسباب الآتية : [1]

1. الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، والنظر في كيفية التعامل مع الظروف السياسية المستجدة وتأثيرها على مسار الثورة خصوصا بعد اعتقال قيادات ثورية مهمة وهم : (حسين آيت أحمد – أحمد بن بله – محمد خيضر – محمد بوضياف – مصطفى الاشرف).
2. معالجة بعض بنود مؤتمر الصومام ، وأهمها مبدأ أولوية السياسي على العسكري ، ومبدأ أولوية الداخل على الخارج ، والتي سببت نوع من التخبط في تحديد الأولويات ودرجة أهميتها ، الأمر الذي سبب نوع من الخلاف بين القيادات السياسية والعسكرية .
3. زيادة عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ،و زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة .
4. تكوين قيادة عسكرية موحدة . بالإضافة إلى تكوين حكومة مؤقتة لكي تستطيع الجبهة دعم الاتصالات بالحكومات الأجنبية ، ودعم شرعية الثورة في المحافل الدولية.[2]

قرارات الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية :

1- الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية وحيث مصلحة الثورة، وبالتالي بهذا القرار تم العدول على المبدأين السابقين.[3]

2- تقرر ضرورة الإسراع بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني.[4] باسم اللجنة الدائمة للثورة ،تضم خمسة عسكريين هم :كريم بالقاسم ، لخضر بن طوبال ، محمود الشريف ، عمر اوعمران و عبد الحفيظ بالصوف .[5]

3- بعد إنهاء الخلافات حول المبدأين السابقين وتكوين قيادة جيش موحدة يتم القيام بهجوم عسكري عام في كل أنحاء الجزائر مع توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج لإعطاء

---

(1)- على زغدود ، مرجع سابق ، ص32.
(2)- المرجع السابق ،ص34.
(3)- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص27.
(4)- المرجع السابق ، ص103.
(5)- محمد عباس ، مرجع سابق ، ص236.

التضامن العالمي مع الجزائر صورة عملية محسوسة، والمحافظة على قوتهِ واتساعهِ باستمرار.[1]

4- زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضوا بعد إن كانوا 34 عضوا ، بحيث يشمل الذين قاموا بدور فعال في الثورة وقد عهد إلى لجنة التنسيق والتنفيذ باختيار الأعضاء المضافين .

5- زيادة عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 9 أعضاء إلى 14 عضوا ، خمسة منهم عسكريون وهم : محمود الشريف ، بن طوبال ، كريم بالقاسم ، عمر اوعمران ، عبد الحفيظ بوالصوف ، وأربعة مدنيون وهم: عبان رمضان ،فرحات عباس ، الأمين دباغين ، عبدالحميد مهري ، بالإضافة للعناصر الثورية الخمسة المعتقلين في السجون الفرنسية ، وهم : حسين آيت أحمد – أحمد بن بله – محمد خيضر – محمد بوضياف – مصطفى الاشرف) وذلك كردة فعل على عملية الاختطاف ورفع الروح المعنوية لدى الشعب الجزائري .[2]

جدول رقم (6) يوضح أعضاء لجنة التنسيق والمهام وصفاتهم المدنية والعسكرية 1957.[3]

العضو	المهمة	الصفة
فرحات عباس	الشؤون الإعلامية	مدني
كريم بالقاسم	الشؤون العسكرية	عسكري
عمار اوعمران	الشؤون العسكرية	عسكري
عبد الحفيظ بوالصوف	الشؤون العسكرية	عسكري
محمد الأمين دباغين	الشؤون السياسية	مدني
بن طوبال	الشؤون الداخلية	عسكري
محمود الشريف	الشؤون المالية	عسكري
عبدالحميد مهري	الشؤون الاجتماعية و الثقافية	مدني
عبان رمضان	الشؤون السياسية	مدني

تعتبر هيئة التنسيق والتنفيذ المؤسسة السياسية الأكثر قوة ونفوذا في تلك المرحلة ، حيث تشرف هذه المؤسسة على كافة الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة التنفيذية والتشريعية للثورة الجزائرية المتمثلة في الحكومة والمجلس الوطني ، كما أن مهامها لا تقتصر على المستوى السياسي فقط بل يمتد إلى الشؤون العسكرية المتعلقة بالتسليح وتوظيف القيادات داخل باقي المؤسسات وبالتالي هذا الأمر أعطاها صلاحيات واسعة جعلتها تتحكم في المشهد

(1)- محمد لحسن أزغيدي ، مرجع سابق ، ص163.
(2)- محمد عباس ، **ثوار عظماء** (الجزائر : دار هومة ، 2003) ، ص 163.
(3)- محمود شاكر ، **التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر : بلاد المغرب** (بيروت: المكتب الإسلامي ، 1996) ، ص280.

الجزائري الثوري ككل ، والجدول رقم (6) يعكس حجم النفوذ الذي تمتع به العسكريون داخلها مما جعلهم أصحاب القوة السياسية والعسكرية في عملية اتخاذ القرار .

6- أقر المجلس الوطني إنشاء حكومة مؤقتة ، وتم تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ والتي تتكون من أغلبية عسكرية صلاحية الإعلان عن تأسيسها. وكانت وفقاً للجدول رقم (7).

جدول رقم (7) يوضح تركيبة الحكومة المؤقتة الأولى أغسطس1957.[1]

الوزير	الوزارة	عسكري \ مدني
فرحات عباس	رئيس	مدني
حسين آيت احمد	نائب	مدني
احمد بن بله	نائب	مدني
كريم بالقاسم	نائب الرئيس- وزير الدفاع	عسكري
عبدالله بن طوبال	وزير الداخلية	عسكري
عبد الحفيظ بوالصوف	الاتصال الخارجي والمخابرات	عسكري
محمود الشريف	وزير التسليح والتموين	عسكري
الأمين دباغين	وزير الخارجية	مدني
عبدالحميد المهري	وزير الشؤون المغاربية	مدني
احمد فرانسيس	وزير المالية	مدني
يوسف بن خده	وزير الشؤون الاجتماعية	مدني
توفيق المدني	وزير التعليم	مدني
خيضر محمد	وزير دولة	مدني
رابح بيطاط	وزير دولة	مدني
امين خان	كاتب دولة	عسكري
عمراوصديق	كاتب الدولة	مدني
مصطفى استنبولي	كاتب دولة	مدني
محمد بوضياف	وزير دولة	مدني
محمد يزيد	وزير الإعلام	مدني

من خلال التركيز على البنى السياسية التي تأسست من خلال هذه الدورة نلاحظ تحكم القيادات العسكرية في تأسيسها ومشاركتهم القوية فيها ، فالمجلس الوطني كان يضم كل القادة العسكريين للولايات ، وبالرغم من إن العدد بالنسبة للسياسيين المدنيين قد يفوق عدد العسكريين إلا إن على الواقع كان العسكريين يمتلكون قوة تحقيق أهداف الثورة من خلال امتلاكهم السلاح وكل المواقع الحساسة التي تخول لهم التحكم في الأمور ، وحتى الحكومة ينطبق عليها نفس الأمر ، فالحكومة أعطيت صلاحيات تكوينها للجنة التنفيذ والتنسيق والتي تتكون من أغلبية عسكرية التي شاركت بنفس قياداتها في الحكومة المشكلة وتحصلت على كل الوزارات ذات الأهمية كالدفاع والاستخبارات والتسليح والامن الخارجي والداخلي مقارنة بالوزارات الأخرى

(1)- مصطفى هشماوي ، مرجع سابق ، ص146.

بالإضافة إلى نائب رئيس الحكومة، وهذا الأمر يعكس مدى قوة القيادات العسكرية وشدة تأثيرهم في سير الأمور السياسية والعسكرية في تلك الفترة .

2- الدورة الثانية للمجلس الوطني : (طرابلس ليبيا 16 ديسمبر1958 – 18يناير 1959):

استمع المجلس الوطني إلي البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي لم يسمح لأعضائها بحضور هذه الدورة، باعتبارها دورة عسكرية بحتة.[1]وقد صادق المجلس الوطني للثورة على مشروع البرنامج الذي أعدتهُ اللجنة التحضيرية بسرعة، وعلى نصين أساسيين حيث ان النص الأول يتعلق بالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني و المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية ، وقد كانت النتيجة البارزة في البناء التأسيسي الذي وضعته تلك الدورة هي الخلط التام بين السلطات ، فجبهة التحرير الوطني مختلطة بالجيش من جهة و بجهاز الدولة من ناحية أخرى .[2] و تعديل الحكومة و توحيد الجيش حيث تُحدّث تشكيلة الحكومة الجديدة ، وأُعتبرت هذه الدورة منعرجاً حاسماً في تطوير ميزان القوى ضمن قيادة جبهة التحرير ، فقد أدى إنشاء هيئة الأركان العامة التي تولي رئاستها هواري بومدين إلي فصل تأسيسي بين القيادة السياسية و القيادة العسكرية و قد كان هذا الفصل لصالح تنامي الدور السياسي للقيادة العسكرية.[3]

جدول رقم (8) يوضح تركيبة الحكومة المؤقتة الثانية يناير1959.[4]

الوزير	الوزارة	عسكري / مدني
فرحات عباس	رئيس	مدني
احمد بن بله	نائب	مدني
كريم بالقاسم	وزير الدفاع	عسكري
عبدالله بن طوبال	وزير الداخلية	عسكري
عبد الحفيظ بوالصوف	وزير المواصلات والاتصالات الخارجية والمخابرات	عسكري
محمد بوضياف	وزير سجين	مدني
الأخضر بن طوبال	وزير الداخلية وفيدرالية فرنسا	عسكري
عبدالحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية	مدني
احمد فرانسيس	وزير المالية والاقتصاد	مدني
محمد خيضر	وزير دولة	مدني
رابح بيطاط	وزير دولة	مدني
آيت احمد	وزير دولة	مدني
محمد يزيد	وزير الإعلام	مدني

(1)- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص136.
(2)- صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص477.
(3)- المرجع السابق ، ص ص478-481.
(4)- يوسف بن خده ، **نهاية حرب التحرير "اتفاقيات إيفيان** ، ترجمة : لحسن زغداد (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987) ، ص 53.

3- الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة: (طرابلس ليبيا 19- 27 أغسطس 1961):

في هذه المرحلة حدثت تطورات عديدة على صعيد التنظيم الداخلي للثورة ، حيث عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعاً في طرابلس في الفترة الممتدة من 19 - 27 أغسطس 1961 ، و أصدر في نهاية اجتماعهِ بياناً ختامياً أنهي فيهِ مُهمتهِ و تنظيم الحكومة وأوكل إليها متابعة الصراع ، وحل يوسف بن خده محل الرئيس فرحات عباس في رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية و قد كان أشد تصلُباً من سلفهِ [1] ، وقد فسّر الجانب الفرنسي هذا التعديل الوزاري على أنهُ اتجاه نحو التشدد ، وذلك بعد يأس الجزائريين من التفاوض مع الفرنسيين ، وكان وراء الموقف الجزائري الالتزام الجماعي لأعضاء جبهة التحرير الوطني بقرارات مؤتمر الصومام و الذي لم يكن في وسع أحد منهم الخروج عليها .[2]

جدول رقم (9) يوضح تركيبة الحكومة المؤقتة الثالثة1961. [3]

الوزير	الوزارة	مدني / عسكري
يوسف بن خده	الرئيس – وزير المالية والاقتصاد	مدني
كريم بالقاسم	نائب الرئيس – وزير الداخلية	عسكري
احمد بن بله	نائب رئيس	مدني
محمد بوضياف	نائب رئيس	مدني
حسين آيت احمد	وزير دولة	مدني
رابح بيطاط	وزير دولة	مدني
محمد خيضر	وزير دولة	مدني
الأخضر بن طوبال	وزير دولة	عسكري
محمدي السعيد	وزير دولة	عسكري
سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية	مدني
عبد الحفيظ بالصوف	وزير التسليح والاتصالات العامة	عسكري
محمد يزيد	وزير الإعلام	مدني

كان الصراع على أشده بين الحكومة المؤقتة الجزائرية و بين قيادة أركان جيش التحرير الوطني، التي كانت قد استقالت احتجاجاً على قبول التفاوض مع فرنسا، و على التعليمات التي أصدرتها اللجنة الوزارية، والتي تدعو سائر الولايات بعدم الاعتراف بقيادة الأركان.[4] حيث كانت تريد إنشاء قيادة موحدة لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير في

---

(1)- بسام العسلي ، مصطفى طلاس ، **الثورة الجزائرية** (بيروت : دار الشورى ، 1986)، ص583.
(2)- نبيل احمد بلاسي ، **الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1990 ، ص216.
(3)- المرجع السابق ، ص207.
(4)- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص ص135-136.

الداخل و الخارج ، مستقرة في الحدود وتضم بالإضافة لكريم وبوالصوف وبن طوبال أعضاء هيئة الأركان أنفسهم ، اقتراح كان من شأنه إن يؤدي إلي وضع السلطة بين أيديها .[1]

قرارات وتوصيات هذه الدورة:

1. تقوية وتعزيز جيش التحرير الوطني وتزويدِهِ بالأسلحة وتكليف الحكومة المؤقتة الجديدة بالإسراع في ذلك.
2. دراسة أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج وفي الداخل وأمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها، وأوصاها بمضاعفة جهودها لتزويد الولايات بما تحتاجهُ.
3. تشكيل حكومة جديدة تعمل على تعزيز نشاط جيش التحرير وتعبئة الجماهير ورفع مستواها النضالي ، وتؤكد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلال الجزائر بواسطة حل التفاوض الذي يحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله بما فيه الصحراء .

من حيث توازن السلطة في القيادة تمخضت الدورة الثالثة عن أربعة نتائج: [2]

1. على مستوى الأشخاص كانت الدورة بمثابة ثأر أخذهُ القادة السياسيين المدنيين من العسكريين، على إقصائهم في أغسطس 1957، صاروا المدنيين السياسيين أصحاب القياد في الحكومة المؤقتة الثالثة ، حيث ألت الرئاسة مع الشؤون المالية إلي بن خده ، والخارجية إلي سعد دحلب ، و قطاع الإعلام من نصيب محمد يزيد ، و بما أنها كانت مرحلة مفاوضات ، كانت تلك هي أهم المناصب التي شكلت الحكومة في منظورها. وذلك لان الحكومة كانت تحتاج إلى الترويج لعملية التفاوض إعلامية ودعمها ماليا .
2. تشكيل التحالفات وتحديد الفاعلين الذين سيقومون بالأدوار السياسية ، فهيئة الأركان وبن بله وفرحات عباس وأصدقائهم من ناحية ، والحكومة المؤقتة بمختلف جماعتها وأنصارها من ناحية أخرى.
3. تعميق الأزمة بين هيئة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة، كما أعادت الدورة للمجلس توزيع الأوراق في قيادة جبهة التحرير الوطني من دون تغيير يذكر في سياساتها.
4. حدد المجلس في بلاغهِ النهائي أهداف الثورة وتنظيمها الجديد ، كما صادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني و تعبئة الجماهير الجزائرية ، ورفع مستواها النضالي ، وتهديد العمل الثوري وإضعاف الموقف الدولي الاستعماري ، كما ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديمقراطي و الاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري .

---

(1)- صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص ص 498-499.
(2)- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19-20** ، مرجع سابق ، ص207.

واصلت الحكومة المؤقتة الثالثة المفاوضات التي بدأتها حكومة فرحات عباس إلي أن تم اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر.وقد ركزت الحكومة المؤقتة الثالثة على هدف الاستقلال و تقرير المصير، منذ بدايتها، وأصبحت هي الضامنة و المؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري إلي أن يعبر عن اختياراتهِ بحرية.[1]

4- الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة (طرابلس ليبيا 22-27 فبراير 1962) :

نظراً لتطور المفاوضات ودخولها مرحلة حاسمة، استوجب الأمر استدعاء المجلس الوطني إلى الانعقاد من جديد من اجل مسودة الاتفاق قبل إمضاءها، فاجتمع أعضاؤها في دور استثنائية بطرابلس من 22 -27 فبراير 1962، درسوا خلالها مختلف الجوانب لسير المفاوضات ونتائجها وأهدافها.وحددوا الإطار الذي يجب أن تستمر فيه.[2] وتم التصويت في هذا الاجتماع على مشروع التفاوض من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة بما فيهم الخمسة المعتقلون الذين أرسلوا توكيلاتهم بالموافقة على مشروع التفاوض ، وصوت الحاضرون بالأغلبية المطلقة وليس بالإجماع ،لأن أربعة عسكريين من أعضاء المجلس تحفظوا على بنود الاتفاقية وهم : هواري بومدين ، أحمد قايد ، على منجلي ، مختار بويزم .[3]

5- مفاوضات اتفاقية إيفيان (7-18 مارس 1962) :

بعد الكثير من الاتصالات السرية التي حدثت بين شارل ديغول والقيادات الجزائرية تم الاتفاق على تواصل التفاوض من اجل مناقشة البنود المطروحة من الطرفين في مدينة إيفيان السويسرية ، واللذين كان يضمان من الطرف الجزائري (كريم بالقاسم - سعد دحلب - محمد الصديق بن يحي - - لخضر بن طوبال - أمحمد يزيد - عمار بن عودة - رضا مالك - الصغير مصطفاي) ، وكان من الطرف الفرنسي (لوي جوكس - روبير بيرون - - برنار تريكو - برينو دو لوس - كلود شايي - الجنرال دو كماس) وكانت البنود تتمحور حول التالي :

1. وقف إطلاق النار بكامل التراب الوطني ابتداء من 19 مارس 1962.
2. الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها بما فيها الصحراء .
3. إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لإدارة المرحلة الانتقالية التي حددت ب4 أشهر. يتم خلالها التمهيد لإجراء الاستفتاء.

---

(1)- بسام العسلي ، مصطفى طلاس ، مرجع سابق ، ص585.
(2)- يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين 19-20** ، مرجع سابق ، ص208.
(3)- المرجع السابق ، ص208.

4. حق المستوطنين في الاختيار بين الجنسية الجزائرية و الفرنسية مع إعطائهم ضمانات كافية للاحتفاظ بأملاكهم و أموالهم.
5. تأجير قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة ، ومطارات عنابة وبشار ورقان وبوفاريك لمدة 5 سنوات.
6. تكفل الجزائر بسلامة الحقوق الخاصة ، بامتيازات استغلال المناجم و المحروقات و حرية الشركات الفرنسية في الاستمرار في ممارسة نشاطها .
7. التعاون بين الجزائر و فرنسا في جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
8. يتم إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير عقب الفترة الانتقالية مباشرة ، و تشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة و تكون صيغته الاستفتاء : نعم أو لا للاستقلال و التعاون.

6- ميثاق طرابلس(دورة طرابلس ليبيا 25 مايو- 7يونيو 1962) :

في بداية ابريل 1962 بدأت التحضيرات للاجتماع حيث أرسلت الاستدعاءات من قبل الحكومة المؤقتة إلي قادة الولايات الستة وأعضاء مجالسهم، والقيادات العامة لجيش التحرير الوطني ، للاجتماع في دورة استثنائية في 25 مايو1962 لمناقشة بنود اتفاقية إيفيان ، وقد توفرت شروط الحضور الجماعي إجراء نقاش جدي و العمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل.[1] وتم تكوين لجنة لتحضير الوثائق وتكونت اللجنة من أحمد بن بله،أمحمد يزيد ، محمد الصديق بن يحي ، مصطفى الاشرف ، رضا مالك ، محمد حربي ، عبد المالك تمام وقد تضمنت الدورة مناقشة بنود اتفاقية إيفيان والمصادقة عليها ، و وضع ميثاق يتفق ويصادق عليه المجتمعون وقد تضمن الكثير من البنود على كافة المستويات (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية). [2]

ا - المستوى السياسي :

- دعم السلم و التعاون الدولي المتوازن و العادل.
- تجسيد الوحدة المغاربية و الإفريقية .
- بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية.
- تحويل جبهة التحرير إلى حزب جبهة التحرير ، مع تبني لمبدأ الحزب الواحد.

---

(1)- علي كافي ، مرجع سابق ، ص285.
(2)- المرجع السابق ، ص285.

- تحويل جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي .

ب- المستوى الاقتصادي:

- محاربة التسلط الاحتكاري و الإقطاعي، مع التأكيد على ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل و تحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- تطبيق سياسة التخطيط.
- مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج مع إحداث تغيير جذري على هياكل الحياة في الريف و تصنيع البلاد.
- التأكيد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة.

ج- المستوى الاجتماعي :

- رفع مستوى معيشة السكان بالقضاء على البطالة، الأمية، تحسين الوضعية الصعبة و توفير السكن- استعادة الثقافة الوطنية و إعطاء اللغة العربية مكانتها
- دعم الثقافة الوطنية على أسس تعليمية ثورية .
- ترسيخ القيم الوطنية في إطارها الحضاري العربي و الإسلامي
- تأكيد التمسك باللغة العربية كعنصر أساسي للهوية الوطنية المتميزة.

قرارات دورة طرابلس ليبيا 25 مايو- 7يونيو 1962:

1- المصادقة على اتفاقية إيفيان .

2- المصادقة على ميثاق طرابلس .[1]

3- إنشاء هيئة قيادية تنفيذية بعد الاستفتاء، تقوم باستلام السلطة خلال المرحلة الانتقالية .

4- إنشاء جيش يطلق عليه "القوة المحلية " مكون من 40 ألف جندي ، يؤطرهم ضباط وضباط صف جزائريون مازالوا في الخدمة الفرنسية 1962 ، وضباط فرنسيين يعملون في إطار التعاون الفني الذي نصت عليه الاتفاقية .[2]

5- الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمتكون من 80 ألف موظف منهم 65600 فرنسي ، 14400 جزائري استفادوا من برنامج الترقية الاجتماعية الذي قامت به السلطات الاستعمارية

(1)- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19-20** ، مرجع سابق ، ص210.
(2)-عبدالحميد الإبراهيمي، مرجع سابق ، ص56.

الفرنسية عام 1956، والحفاظ على الليبرالية الاقتصادية واحترام المصالح والامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة عند الاستقلال .

6- إنشاء هيئة تنفيذية مهمتها تسيير الشؤون العامة خلال المرحلة الانتقالية خلال المرحلة الانتقالية و حتى تنظيم الاستفتاء ، وتتكون هذه الهيئة التنفيذية من 12 عضوا ، يشارك فيها 5 أعضاء من جبهة التحرير ، و3 من الأوروبيين المقيمين في الجزائر، والباقي من الجزائريين المحايدين حسب المفهوم الفرنسي . وكانت كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10) يوضح تركيبة الهيئة التنفيذية المؤقتة (مارس 1962- يوليو 1962).[1]

العضو	الوظيفة	محايد \أوربي \جبهة التحرير
عبد الرحمان فارس	الرئيس	محايد
روجي روث	نائب الرئيس	مستوطن فرنسي
شوقي مصطفاوي	الشؤون العامة	جبهة التحرير
عبد السلام بلعيد	الشؤون الاقتصادية	جبهة التحرير
محمد الشيخ	الشؤون الزراعية	محايد
جوني منوفي	الشؤون المالية	مستوطن فرنسي
عبد الرزاق شنتوف	الشؤون الإدارية	جبهة التحرير
عبد القادر حصار	الأمن العام	محايد
حميدو الحاج	الشؤون الصحية	جبهة التحرير
شارل كونين	الأشغال العامة	مستوطن فرنسي
الشيخ إبراهيم بيوض	الثقافة	محايد
محمد بن تفتيفة	البريد	جبهة التحرير

وجرت عملية الاستفتاء المباشر تحت مراقبة اللجنة الأممية المكلفة بمراقبة الاستفتاء وإعلان النتائج التي أسفرت عن التصويت بنسبة 99.3 % من الأصوات المعبر عنها (حيث كان عدد المسجلين6.549.736 ، وصوت حوالي 5,951,581 ب(نعم) للاستقلال ، مقابل 16,534 صوت ب(لا) للاستقلال.[2] و فور الإعلان عن النتائج تم الاعتراف بالاستقلال في تصريح رسمي من طرف الجنرال ديغول يوم3 جويلية 1962 ، و هذا وفق المادة 24 من الباب السابع المتعلق بنتائج تقرير المصير وطبقا للمادة27 من لائحة تقرير المصير التي تنص على : [3]

- تعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر .
- يتم نقل السلطات فورا للجزائريين.

---

(1)- مصطفى هشماوي ، مرجع سابق ، ص ص - 199-200 .
(2)-عمار عمورة ، **موجز في تاريخ الجزائر**(الجزائر:دار ريحانة ،2002)،ص209.
(3)- المرجع السابق ، ص209.

- تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة في خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية الجزائرية (المجلس التأسيسي).

وباستقلال الجزائر أصبح واجبا على كل القيادات السياسية والعسكرية ان تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر تسخر كل الطاقات فيها لأجل بناء دولة مابعد الاستعمار ورسم برنامج تنموي ينهض بالمجتمع الجزائري ويحقق تطلعات الشعب ، إلا ان ذلك لم يحدث ، فعوضا عن بناء الدولة ، دخل الزعماء السياسيين والعسكريين الجزائريين في البحث عن السلطة والصراع من اجل السيطرة على الحكم ، وهذا ما سيتبين من خلال الفصل القادم .

خلاصة الفصل الأول

بدايةً يمكن القول إن السياسات الاستعمارية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد خلقت ظروف تكون الحركة الوطنية المطالبة بالإصلاحات في البداية ومن ثم تحولت هذه المطالب بالتغيير إلى حركة مسلحة وطنية تحولت من تيار اندماجي إصلاحي إلى تيار راديكالي استقلالي استطاع آن يستقطب الجماهير الجزائرية الكادحة ويحولها من مجرد مجموعات فلاحيه إلى مجموعات مسلحة تقاوم الاستعمار بكل عتاده العسكري .

وقد احتاج استقطاب الشعب الجزائري وتعبئتهِ إلى نوع من التنظيم السياسي والعسكري، وبالتالي أصبح من الملح تأسيس منظمة تلتف حولها كل المكونات السياسية والعسكرية ، وهذا الأمر كان وراء تكوين جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ، والتي تعتبران امتداد للحركة الراديكالية المطالبة بالقطيعة السياسية مع الاستعمار ، والوضع السياسي عامةً ، والتحول إلى الثورة ، ومن ثم بناء مؤسسات انتقالية تستطيع إدارة المرحلة حتى تحقيق الاستقلال .

هذا التحول احتاج إلى تحديد المهام ، وفهم الأدوار داخل كل المؤسسات الانتقالية ، الأمر الذي ادخل القوى الجزائرية في نوع من الصراع بين العسكريين و السياسيين المدنيين ، و ظهور نوع من الاختلافات حول أولوية العمل السياسي على العسكري والعكس ، هذا الأمر كان واضحاً في تكوين الأبنية السياسية المختلفة ابتداء من هيئات التنسيق الثوري وانتهاء إلى المجالس والحكومات الانتقالية.

من خلال ما تقدم يمكن آن نقول بأن دور العسكر السياسي كان واضحاً في بناء كل المؤسسات في مرحلة حرب التحرير وحتى المرحلة التي سبقت الاستقلال (المفاوضات) ، وأصبح العسكر شركاء أساسيين إلى جانب المدنيين في إدارة شؤون الجزائر، وقد تبين ذلك من خلال التركيبات المختلفة للمجالس والدورات والاجتماعات والحكومات الانتقالية والمواثيق أثناء التحرير والمفاوضات وهذا الأمر خلق للقيادات العسكرية من داخل القيادة العليا للأركان نوع من التواجد في كل مؤسسات الدولة والطموح في قيادة وبناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال . معتمدة على شرعية الكفاح الثوري ضد الاستعمار الفرنسي والقوة المنظمة والأكثر انضباطاً وتسليحا والتي من خلالها أصبحت تستطيع تشكيل وتغيير المشهد السياسي الجزائري وتحقيق طموحات قادتها متى سنحت لهم الفرصة .

الفصل الثاني

البناء السياسي الجزائري والمؤسسة العسكرية

مقدمة :

بالرغم من الاختلافات الفكرية على مستوى النخب السياسية الجزائرية قبل الثورة ، إلا ان الثورة لعبت دورا مهما في تماسك القوى الوطنية الجزائرية و استطاعت الجبهة ان تستوعب كل المكونات السياسية داخلها ، إلا ان بعد الاستقلال بدأت تبرز على المشهد السياسي صراعات بين القوى السياسية أصبحت تطرح مسألة السلطة لا مسألة الدولة ، وفشلت هذه القوى في إيجاد حل لهذه الصراعات .

هذا الانقسام داخل الجبهة ، بين القوى الوطنية لا يرجع في حقيقته إلى اختلافات طبقية أو طائفية وإنما يرجع إلي تمسك كل طرف برأيه حول شكل النظام السياسي الجديد ويعود تحديدا إلى عملية الاستحواذ على السلطة .و هذا في ظل غياب حزب قوي متماسك ، فالثورة الجزائرية بقدر ما جمعت كافة الشعب الجزائري حول مشروع واحد هو استقلال الجزائر ، فإنها في المقابل لم تسمح بتبلور طليعة سياسية ذات تكوين سياسي عضوي متماسك ومتناسق ، وذي اتجاه فكري وإيديولوجي واضح ، بحيث يتولى السلطة بعد الاستقلال في استقرار وتستطيع ان تسير بالثورة الجزائرية نحو التنمية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

اثر ذلك على تماسك العمل الوطني ، وبطبيعة الحال ، كان الجيش القوة الأكثر تنظيماً وانضباطاً بالإضافة لامتلاكهِ قوة الردع المتمثلة في السلاح الثقيل والدبابات التي ورثها عن حقبة التحرير ، كذلك امتلاكهِ لشخصيات تتمتع بالكاريزمة والحنكة في القيادة التي تملك الطموح والشرعية الثورية .

الأمر الذي سمح له بأن ينقض على السلطة ويؤسس الدولة الجزائرية ونظامها السياسي وفقاً لرؤيتها السياسية و طموحات قيادته ، مما انعكس على شكل النظام السياسي للجزائر ، و حال دون استقرار الجزائر سياسياً، لذلك تناول الباحث في هذا الفصل البناء السياسي الجزائري ما بعد الاستقلال ، من خلال مبحثين ، المبحث الأول تحدث على دولة ما بعد الاستقلال والانتقال الصعب من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة والصراعات التى صاحبت هذه العملية و وصول الجيش للسلطة متمثلا في هواري بومدين ، أما المبحث الثاني كان حول تشكيل الأبنية السياسية والدستورية في ظل حكم العسكر .

المبحث الأول

اعتلاء الجيش للبناء السياسي بعد الاستقلال

ظلت قوات جيش التحرير الوطني تستمد شرعيتها من مكانتها التاريخية المتحققة لجبهة التحرير التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي ، و امتلكت هذه الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أية قوة سياسية طامحة ، مثلما سببت تداخلاً ، بين دولة مابعد الاستقلال والجبهة ، لما يقرب من الاندماج ، وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر ، حيث تأطير الشرعية ، بقدر ماتسبب ذلك في تراجع قوتها ونفوذها وبالتالي نفوذ الدولة معها ، لتسبب نوع من التراكم في الأزمة مما أدى إلى فقد النظام السياسي شرعيته أمام الشعب ، الأمر الذي سمح ببروز مؤسسات أكثر تنظيماً داخل النظام السياسي كالجيش ويتحول بعد ذلك كقوة صاعدة تستطيع آن تشكل مؤسسات الدولة السياسية كما تريد .

أولا- الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان "أزمة صيف 1962":

رفضت هيئة الأركان الاعتراف باتفاقية إيفيان التي وقعتها الحكومة المؤقتة ، لأنها كانت ترمي في نظر هيئة الأركان ، لان تؤسس في الجزائر نظاماً استعمارياً جديداً بعد الاستقلال . [1]

وبما ان يوسف بن خده كان رئيسا للحكومة المؤقتة ، فقد حاول إخضاع الجيش إلى سلطته ، وأمر بإعادة تنظيم الجيش ،وإيقاف تعامل قادة الولايات الداخلية مع هيئة الأركان، وقوبل هذا الأمر بعداء شديد وصريح من قبل هيئة الأركان .[2] الامر الذي خلق انقساما على مستوى القيادات العسكرية الداخلية والقوات العسكرية المرابطة على الحدود، حيث انقسمت إلي:[3]

الطرف الأول : بقيادة مساعد رئيس الأركان الرائد على منجلي ، والذي كان يقف إلى جانب بن خده ويطمح إلى تكوين قوة محلية من جيش الداخل ، لإحداث توازن مع جيش الحدود .

الطرف الثاني :بقيادة رئيس الأركان هواري بومدين متحالفا مع القيادات الثورية السابقة ، بالإضافة إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الرافضين لإدماجهم ضمن جيش الداخل ، على اعتبار أنهم أكثر تدريبا وتطورا .

---

(1)- عبدالحميد الإبراهيمي ،مرجع سابق ، ص 56.
(2)- صالح بلحاج ، **أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة "1956-1965"**(الجزائر :دار قرطبة ،2006) ،ص78.
(3)- عبدالحميد الإبراهيمي، **مرجع سابق** ، ص46.

يقول الضابط السابق عبدالحميد الإبراهيمي في هذا الصدد :

"كانت لعلي منجلي على ما يبدو خطة شاملة ومتناسقة، سياسية وعسكرية بغية إنقاذ الثورة. كان هذا يبدو انشغاله الأساسي. ولم يكن يبدو عليه انه يفكر في لعبة شخصية ولم تكن لديه إستراتيجية لأخذ السلطة. على العكس من ذلك ، فإن بومدين على رأس القيادة العامة للأركان كانت تندرج في إطار إستراتيجية شخصية لأخذ السلطة ، وهو ما بدأت تظهر ملامحه ابتداءً من عام 1961".[1]

أصبح يخيم على الجزائر شبه حرب بين الحكومة المؤقتة ، وهيئة الأركان ، خاصة بعد إقدام يوسف بن خده على عزل رئيس الأركان هواري بومدين ، وبالرغم من ان بن بله كان قد اتخذ موقفا وسطا في البداية إلا انه أصبح مع الأيام يتقرب من القيادات العسكرية لجيش الحدود ، ويبتعد عن الحكومة المؤقتة ، وعارض بن بله قرار عزل بومدين وكرد على ذلك انشأ بن بله وخيضر وبومدين مكتبا سياسيا لحزب جبهة التحرير ضم كلا من (بوضياف – بن بله – مصطفى الاشرف – الحاج بن علة – محمد خيضر- حسين آيت احمد – محمدي السعيد) مقابل الحكومة المؤقتة ، وأعلن بن بله من تلمسان عن طريق الراديو قيام المكتب السياسي ، وقد جاء باسم المكتب على الخصوص ما يلي :[2]

1- قيام المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير بضمان قيادة البلاد وإعادة تكييف جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني .

2- بناء الدولة وتحضير المؤتمر الذي سينعقد في نهاية 1962، لتأسيس الجمعية الوطنية.

3- دعوة المواطنين الجزائريين وكل الشعب الجزائري لدعم القيادة السياسية من أجل :

- توطيد الاستقلال.
- قيام دولة عصرية وديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية البوليسية.
- الضمان لكل المواطنين الحرية الفردية وحرية التعبير و العدالة الاجتماعية.

عقب تشكيل المكتب السياسي وفي 25 يوليو 1962 دخلت قوات جيش الحدود للولاية الثانية وسيطرت على مدينة قسنطينة ، وتحركت قوات الجيش في ناحية وهران للسيطرة على الولاية الرابعة في 29 أغسطس 1962 بقيادة العقداء (الزبيري – شعباني – سليمان

(1)- المرجع السابق ، ص 47.
(2)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص41-42.

هوفمان) وسيطرت علي العاصمة بعد دخول4000 جندي بقيادة هواري بومدين ، ويعلن بعد ذلك يوسف بن خده تفويض صلاحيات الحكومة للمكتب السياسي برئاسة بن بله واختفت الحكومة نهائيا عن الساحة السياسية بسبب تشتت أعضاءها .[1]

إبان ذلك الإعلان، و وسط تلك التطورات تجسدت القضايا الأساسية التي كان ينبغي على الدولة الوليدة مواجهتها في هدفين: [2]

1- إعادة بناء المجتمع الجزائري بعد سنوات طويلة من الاستعمار ، وحرب التحرير بما يتماشى وأهداف القاعدة الاجتماعية العريضة التي قادت الثورة والمتمثلة في الفلاحين ، أي أن الدولة الجديدة ينبغي أن تكون أداة المجتمع الفلاحي ، ومن هنا سيكون للدولة دور هام في توجيه وتنمية المجتمع الجزائري.

2- تكوين بناءات للسلطة ، إذ يفتقر المجتمع الجزائري الأدوات المؤسسية القادرة على تسيير الدولة وإدارة عملية التنمية.

ثانيا: اعتلاء بن بله السلطة:

في هذه الفترة الانتقالية ظهرت شخصية بن بله كشخصية كاريزمية متعطشة للسلطة تزيح من أمامها إي احد بدون حساب عواقب ذلك ، فبعد ان تحالف مع بومدين وقضوا على الحكومة المؤقتة ، وفي خضم هذه الأجواء المتسمة بالصراع والتنافس ، وهيمنة بن بله على الساحة السياسية أعلن بن بله على تشكيل أول حكومة في 26سبتمبر1962، والتي احتوت على مختلف الشخصيات التي كانت سائدة قبل الاستقلال ، ماعدا أعضاء الحكومة المؤقتة والمناهضين لاتجاهات بن بله والمكتب السياسي . [3]

هذه الحكومة شكلت فريقا غير متجانس تعبر عن علاقة القوة بين التشكيلات السياسية في ذلك الوقت ، فلقد وجد ممثلين عن جمعية العلماء المسلمين ممثلة في (توفيق المدني) ، ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ممثلة في (احمد فرنسيس – بومنجل) ، وفرحات عباس الذي كان رئيسا للمجلس الوطني والمعروف بتوجهاته الليبرالية ،

---

(1)- صالح بلحاج ، **أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة "1956-1965"** مرجع سابق ،ص135.

(2)- عطا محمد صالح، فوزي احمد تميم ،**النظم السياسية العربية المعاصرة"الجزء الثاني"** (بنغازي :منشورات جامعة بنغازي ، 1988) ، ص288.

(3)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص42.

ومن الشيوعيين (عمار اوزقان) ، وعن مجموعة وجدة (العقيد هواري بومدين – الرائد مدغري – الرائد عبدالعزيز بوتفليقة).[1]

جدول رقم (11) يوضح تركيبة أول حكومة لبن بله 26 سبتمبر1962 .[2]

الحقيبة	الوزير	مدني \عسكري
رئيس الوزراء	احمد بن بله	مدني
نائب رئيس الوزراء	رابح بيطاط	مدني
وزير العدل	عمار بن تومي	عسكري
وزير الداخلية	احمد مدغري	عسكري
وزير الدفاع	هواري بومدين	عسكري
وزير الخارجية	احمد خميسي	مدني
وزير المالية	احمد فرانسيس	مدني
وزير الزراعة	عمار اوزقان	مدني
وزير الاقتصاد	محمد خبزي	مدني
وزير الطاقة	عروسي خليفة	مدني
وزير البناء	احمد بومنجل	مدني
وزير العمل	بشير بومعزة	مدني
وزير التربية الوطنية	عبد الرحمان بن حميدة	مدني
وزير الصحة	محمد الصغير نقاش	عسكري
وزير البريد	موسى حشاني	عسكري
وزير المجاهدين	محمد السعدي	مدني
وزير الشباب	عبد العزيز بوتفليقة (*)	عسكري
وزير الأوقاف	توفيق مدني	مدني
وزير الأخبار	محمد حاج حمو	مدني

يعكس الجدول رقم (11) استمرارية تواجد الكوادر العسكرية ضمن تركيبة المؤسسات المدنية حتى بعد الاستقلال ، وما يؤكد ذلك هو تولى شخصية عسكرية ممثلة في هواري بومدين منصب نائب رئيس الوزراء إلى جانب احتفاظه بحقيبة وزير الدفاع بعد إزاحة شخصية مدنية تمثلت في رابح بيطاط من قبل بن بله .[3]

على هذا النحو أصبح بن بله معتمداً أكثر من أي وقت مضى على قوة الجيش، الذي نجح في إعادة بنائهِ وتشكيلهِ بصورة حديثة، على الرغم من حذرهِ وتخوفهِ الشديدين، إلا أنه كان

---

(1)- عبدالعالي دبلة ، المرجع السابق ،ص43.

(2)- يحي ابوزكريا ، **الجزائر من بن بله الى بوتفليقة** (الكويت : مؤسسة ناشري ،2003) ، ص21.

(*)- هو من مواليد 02 مارس 1937 ، بمدينة وجدة المغربية، فيها تلقى تعليمه من الإبتدائي حتى الثانوي، وإذ عاش سنوات عمره الأولى- إلى غاية التاسعة عشر من عمره- بعيدا عن الجزائر، إلا أنه كان دائما يشعر ويستحضر أصوله الجزائرية، واستغل أول فرصة أتيحت له ليلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد مضي عامين على انطلاق ثورة نوفمبر ، أي سنة 1956 مكّنته خبرته وحنكته في ظرف وجيز أن يتقّلد مناصب عدة أثناء الثورة التحريرية، حيث عمل مراقبا للولاية الخامسة سنتي 1957 و 1958 ، بعدها ضابطا في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة، ليلتحق بعد ذلك هيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، ثم هيئة قيادة الأركان بالغرب، ثم هيئة قيادة الأركان العامة.انظر : عديلة محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999- 2004** (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2005) ، ص 45.

(3)- يحي ابوزكريا ، مرجع سابق ، ص21.

مجبراً على ذلك في ظل تلك الظروف المعقدة. ولأن جدل الصراع على السلطة وإفرازاتهِ السياسية العملية أبرزت قوتين على الساحة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال، هما قوة بن بله الذي يتمتع بشعبية غير منظمة وعفوية ، وقوة بومدين الذي يعتمد على الجيش. الأمر الذي تؤكده التركيبة الوظيفية داخل الجمعية الوطنية والتي احتل فيها القادة العسكريين على نسبة عالية من المقاعد ، إذا ما تحدثنا على جمعية وطنية مدنية واستمرار دورهم السياسي .

جدول رقم (12) يوضح البناء الوظيفي والاجتماعي للجمعية الوطنية1962. [1]

المهن	عدد المقاعد
العسكريون	18
أصحاب مهن حرة	18
تجار	14
معلمون	12
فلاحون وزراعيون	11
عمال	7
كوادر وموظفون و مستخدمون مدنيون	10
طلاب	10
المجموع	100

تعكس هذه التركيبة للبرلمان تقاطع تياران سياسيان ، احدهما ليبرالي بزعامة فرحات عباس ، و آيت احمد الذين نادى بتبني نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية ، مقابل تيار سياسي أخر متأثر بالأفكار الاشتراكية تجعل من الحزب الواحد هو الموجه لاختيارات الدولة ويتزعم هذا التيار احمد بن بله بالإضافة للقيادات العسكرية داخل الجمعية الوطنية .[2]

هذا التحالف القوي بين بن بله، والجيش بقيادة هواري بومدين، تم بعد أن اعترى الفترة الانتقالية خلافات فكرية وسياسية حول طبيعة النظام السياسي المرجو إقامته، وسلسلة كاملة من المناورات والتحالفات التكتيكية المؤقتة، والتحالفات المضادة لفرقاء الصراع ، كل ذلك قد أبرز معطيين أساسيين: [3]

1. هشاشة وضعف بنية حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف الأصعدة الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وعدم تماسكها.

(1)- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**(بيروت:اتحاد الكتاب العرب،1997)،ص938 .
(2)- ناجي عبدالنور ، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري ، **التواصل** ، العدد20(ديسمبر2007)،ص305.
(3)- توفيق المديني ، مرجع سابق ، ص938 .

2. مواجهة الدولة الفتية مجموعة الصعاب الداخلية في الميدانين السياسي والاقتصادي، والأخطار الخارجية جراء الأزمة مع المغرب، وهذا ما جعل الجيش يبرز كقوة منظمة ومتماسكة ومنضبطة.

في ظل هذه المعطيات ونتيجة لقوة التحالف الذي صنعه بن بله مع القوة المنظمة الوحيدة بعد الاستقلال (الجيش) ، بدأ بن بله بعد تأسيس الجمعية الوطنية ، في أبعاد كل الخصوم السياسيين عن الساحة السياسية ، ابتدأ من محمد خيضر السكرتير العام لجبهة التحرير ، وإقالة بيطاط من منصب نائب رئيس الوزراء ، وإقرار دستور 1963، مما اضطر فرحات عباس للاستقالة من رئاسة الجمعية الوطنية ، واستقالة محمد بوضياف من المكتب السياسي للجبهة وتأسيس (حزب الثورة الاشتراكية المعارض) ، واستقالة حسين آيت احمد من المكتب السياسي للجبهة ، وتأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض) .[1]

ثالثاً- الجيش وجبهة التحرير في دستور 1963 :

بينت مقدمة الدستور أهداف الدولة الاشتراكية، و التطور الاقتصادي في إطار الاشتراكية والإسلام. حيث أكد الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة ودين رئيسها، وان الاستقرار لا يتوطد إلا بنظام الحزب الواحد الطليعي الذي يكون المصدر الأول للسلطة، وجاء النص بالشكل التالي:

" **إن ضرورة قيام حزب الطليعة الواحد، و دوره المرجح في إعداد و مراقبة سياسة الأمة، هما المبدآن الجوهريان اللذان حملا على اختيار شتى الحلول لمعالجة المشاكل الدستورية التي تواجه الدولة الجزائرية و بذلك يتم ضمان السير المنسجم و الفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني**".[2]

وقد تمثلت أهم مهام جبهة التحرير التي جاءت في مقدمة الدستور في النقاط التالية:[3]

- تُعبئ و تُنظم الجماهير الشعبية و تُهذبها لتحقيق الاشتراكية.
- تُدرك و تُشخص مطامح الجماهير الشعبية بالاتصال الدائم بها.
- تُعد و تُحدد سياسة الأمة و تُراقب تنفيذها. و يتم إعداد هذه السياسة و تنشيطها و توجيهها من طرف أشد العناصر الثورية وعياً ونشاطاً.

---

(1)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص45.

(2)- الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية ، **دستور دولة الجزائر 1963**، (الجزائر : مؤسسة المطبوعات الرسمية ، 1963) ، ص1.

(3)- المرجع السابق ، ص 2.

- تُقيم جبهة التحرير الوطني تنظيمها و قواعدها على مبدأ المركزية الديمقراطية.
- إنّ الحزب وحدهُ باعتباره الجهاز المحرك الدافع الذي يستمد قوتهُ من الشعب، هو الذي يستطيع أن يُحطم أجهزة الماضي الاقتصادية، و يقيم مقامها نظماً اقتصادية يُمارسها الفلاحون العاملون، و الجماهير الكادحة بصورة ديمقراطية.

وقد أكدت مجموعة من المواد النقاط السابقة الواردة في الدستور وهي كالتالي: [1]

المادة 23: لا يجوز لأيّ كان أن يستعمل الحقوق و الحريات السالفة الذكر في المساس باستقلال الأمة و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية و مؤسسات الجمهورية و مطامح الشعب الاشتراكية، ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني .

المادة 23 : جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر.

المادة 24: جبهة التحرير الوطني تُحدد سياسة الأمة، و تُوحي بعمل الدولة و تُراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 26: جبهة التحرير الوطني تُشخص المطامح العميقة للجماهير و تُهذبها و تُنظمها و هي رائدة في تحقيق مطامحها. و تُنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، و تُشيد الاشتراكية في الجزائر.

المادة 27: السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين لهُ في مجلس وطني، ترشحهم جبهة التحرير الوطني، ويُنتخبون باقتراعٍ عام مباشر و سري لمدة خمسة سنين.

على صعيد الجيش، أكدت مقدمة الدستور على أنّ الجيش يلعب دوراً سياسياً، ولكن في إطار الحزب. ويقول النص تحديداً :

"**إنّ الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مسهماً في خدمة الشعب، ساهراً على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملاً على تشييد الأنظمة الجديدة الاقتصادية منها و الاجتماعية للبلاد**".[2]

---

(1)- المرجع السابق ، المواد من 22- 27 ، ص ص5-7.
(2)- المرجع السابق ، المقدمة ، ص 1.

أكدت أيضا المادة 8 من الدستور هذا النص: [1]

المادة 8: الجيش الوطني جيش شعبي، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائهِ لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني. و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يُسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

كما منح الدستور المجلس الوطني سلطات محدودة جداً مقارنتاً بالسلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية، وقد عبر نص المقدمة على هذا الأمر كالتالي:

"أمّا النظام الرئاسي و النظام البرلماني التقليديان للحكم، فلا يمكن لهما أن يضمنا هذا الاستقرار المنشود، بينما النظام القائم على قاعدة هيمنة الشعب صاحب السيادة، و على الحزب الطلائعي الواحد، فإنّهُ يمكنهُ أن يضمن ذلك الاستقرار بصورة فعّالة.[2]

أُعطي دستور1963 الرئيس سلطات واسعة تمثلت أهمها في المواد التالية : [3]

المادة 39 : تسند السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية. و هو ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري بعد تعيينهِ من طرف الحزب. بما فيها سلطات الطوارئ.

المادة 42 : يُوقع رئيس الجمهورية بعد استشارة المجلس الوطني و يُصادق على المعاهدات والاتفاقيات و المواثيق الدولية و يُسهر على تنفيذها.

المادة 44: هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية.

المادة 44 : يُعلن رئيس الجمهورية الحرب و يُبرم السلم بموافقة المجلس الوطني.

المادة 45: يترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للدفاع و المجلس الأعلى للقضاء.

المادة 46: يمارس رئيس الجمهورية حق العفو بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

المادة 48: يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة و توجيهها، كما يقوم بتسيير و تنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد طبقاً لإرادة الشعب التي يُجسمها الحزب، و يُعبر عنها المجلس الوطني.

---

(1)- المرجع السابق ، المادة 8 ، ص 4.
(2)- المرجع السابق ، المقدمة ، ص1.
(3)- المرجع السابق ، المواد من39-59 ، ص ص 8-9.

المادة 49: يكلف رئيس الجمهورية بإصدار القوانين و نشرها.

المادة 50 : يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني برسالة مبينة الأسباب خلال الأجل المحدد لإصدار القوانين، للتداول في شأنها مرة ثانية، و لا يمكن رفض طلبهِ هذا.

المادة 52: يتولى رئيس الجمهورية تنفيذ القوانين.

المادة 53: تمارس السلطة النظامية من رئيس الجمهورية.

المادة 54: يعين رئيس الجمهورية الموظفين في جميع المناصب المدنية و العسكرية.

المادة 58: يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني التفويض لهُ لمدة محدودة حق اتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تُتخذ في نطاق مجلس الوزراء أو تعرض على مصادقة المجلس في أجل ثلاثة أشهر.

المادة 59 : في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية. و يجتمع المجلس الوطني وجوبا.

من خلال المواد السابقة، يمكن القول، انه كانت العديد من المؤشرات تذهب إلي أن بن بله قد استطاع أن ينتصر على خصومهِ، و الأمور تسير نحو استقرار السلطة السياسية في البلاد، خاصةً بعد أن أطلق سراح السجناء السياسيين.غير أن تعزيز السلطة من جانب بن بله، وممارسته الفردية لها، خلق لهُ معارضة قوية وعنيفة هددت النظام بالدخول في صراع مسلح بزعامة حسين آيت أحمد زعيم "جبهة القوى الاشتراكية" وهو ما جعل بن بله أكثر اعتماداً على الجيش في مواجهة المعارضة المسلحة، والقضاء على مراكز مقاومة النظام. [1] وبذلك فشل الاتجاه المؤيد لإقامة نظام برلماني يعتمد على التعددية الحزبية في مواجهة الاتجاه الاشتراكي الذي ترأسه بن بله، والذي تمكن بفضل سيطرته على المكتب السياسي والحكومة والمجلس التأسيسي ،وتحالفه مع الجيش من فرض أفكاره القائمة على سلطة واحدة منبثقة عن الحزب الواحد.

وبالتالي ضمن بومدين من خلال تحالفه مع بن بله و مواد الدستور المواقع المهمة والحساسة في المشهد السياسي الجزائري، ليغدو بعدها الجيش القوة السياسية الأكثر نفوذا، وهو الامر الذي جعل من الجيش دعامة أساسية من دعائم الحكم.

---

(1)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص50 .

رابعا :اعتلاء الجيش للسلطة والانقلاب على بن بله:

بعد المصادقة على الدستور في سبتمبر 1963 ، كان هواري بومدين يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، في ذلك الوقت بدأ فعليا في ضم كل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي للجيش رغبة منه في تطوير الجيش الجزائري وعصرنته ، لمعرفته بقوة تدريبهم ودرجة الاحترافية العالية التي يتمتعون بها . [1] لهذا الغرض انشأ هواري بومدين مكتبا عسكريا فنيا تحت إشراف كل من (محمد زرقيني – سليمان هوفمان – محمد بوتلة) ، ووكلت مصلحة التسليح لكل من (حمو بوزادة – مصطفى شلوفي)، وتعيين كل من (العربي بلخير – بن عبدالمؤمن – بورتان) لإدارة مراكز التدريب بالإضافة إلي ضابطين من قادة الولايات هما(الشاذلي بن جديد – احمد عبد الغني) في قيادة المنطقة الشمالية ، وتعيين احمد الشريف قائدا عاما للدرك الوطني ، والحبيب خليل مديرا لملاك الموظفين ، وتعيين عبد القادر شابو أمينا عاما لوزارة الدفاع ، وسعيد آيت مسعودان مديرا للطيران . [2]

هذه القوة الصاعدة للجيش بقيادة هواري بومدين ، وازدياد حجم الاحتجاج على الدستور من قبل أحزاب المعارضة كان من شأنهما ان تجعل بن بله أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال و بناء على الدستور ، ان يفكر في استراتيجيين ، إستراتيجية أولى سياسية يستطيع من خلالها امتصاص غضب المعارضة من خلال ضمها الى حزب جبهة التحرير، و وضع ميثاق جديد ينهي ميثاق طرابلس ، وإستراتيجية أمنية عسكرية ينهي من خلالها الاعتماد على الجيش للمحافظة على الحكم بإنشاء قوات "الحرس الوطني " المسلحة لتحقيق نوع من التوازن مع الجيش ، ولهذا الغرض فكر في دعوة لمؤتمر عام لجبهة التحرير في ابريل 1964 .[3]

على المستوى السياسي تمخض بالفعل عن هذا المؤتمر وثيقة جديدة حلت محل ميثاق طرابلس ، والذي اعتبر بمنزلة برنامج استراتيجي لجبهة التحرير الوطني ، حيث حدد الميثاق الخيار الاشتراكي للجزائر واصفا الاشتراكية بأنها قابلة للتحقيق بفضل الديناميات الشاملة للصراع الاجتماعي كما تبدى بعد تحرير الوطن مباشرة ، وينص الميثاق على :[4]

1. ان الأساس الرئيسي الذي تقوم عليهِ الاشتراكية بشكله التسيير الذاتي في كل من الصناعة والزراعة. في هذه العملية سيصبح دور العمال الحضريين والريفيين المشتركين في التسيير

---

(1)- محمد حربي ، مرجع سابق، ص191.
(2)- عبدالحميد الإبراهيمي ،مرجع سابق ، ص47.
(3)– صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص ص446-447.
(4)- توفيق المديني ، مرجع سابق ، ص940.

الذاتي أكثر حسماً ، لأن الأساس الاجتماعي للسلطة الثورية لا يمكن أن يكون إلا من جماهير العمال المتحالفين مع فقراء الفلاحين في القطاع التقليدي ومع المثقفين الثوريين.

2. يُحذر الميثاق في نطاق تحليلهِ للبنية الاجتماعية الطبقية من تشكل شريحة اجتماعية جديدة في الجهاز الإداري والدولة والاقتصاد.حيث يؤكد بأن هذه القوة بمركزها في جهاز الدولة والاقتصاد قد تصبح أشد خطورة بكثير من الاشتراكية، والتطور الديمقراطي للثورة من أية قوة اجتماعية قائمة في البلد.
3. يحدد الميثاق خيار التسيير الذاتي كنموذج اقتصادي للجزائر الذي يوجه فترة الانتقال. وهو يعترف بالتناقض البنيوي الذي يعترض مبدأ التنظيم الاقتصادي هذا وبين "طرائق وبنى تنتمي لتنمية رأسمالية وأهدافه اشتراكية. كما يعطي الميثاق أولوية لمبدأ التخطيط المركزي من جانب الدولة، بهدف خلق مؤسسات مختلطة ووطنية، وتقوية القطاع العام الاشتراكي، ومحاربة المشاريع الخاصة.
4. يعترف الميثاق بأنه "يتعين على المرء أن لا ينسى أن التعاونيات ،وكذلك المؤسسات المختلفة والوطنية، أو رأسمالية الدولة يمكن أن تكتسب مغزى مختلفاً تماماً تبعاً لما إذا كانت الدولة تخضع هي بنفسها لقوى اشتراكية أو لقوى رجعية. فإذا كانت الدولة تمثل مصالح البرجوازية الوطنية، فإن المؤسسات المختلطة ستقوم بدور المفصل بين مصالح هذه المؤسسات ومصالح الامبريالية. أمّا إذا كانت الدولة من الناحية الأخرى تمثل مصالح الشعب الذي تتولى مسئوليتهِ، فإن الارتباط مع المجموعات الخاصة الأجنبية يمكن في ظل شروط معينة أن يكون مفيداً.
5. الجيش الوطني الشعبي هو احد أدوات الدفاع عن الثورة، وانه وسيلة لخدمة الشعب ورهن إشارة الحكومة، وقبل هذا كله هو مدرسة المواطن والمناضل، وان الحزب المسؤول الوحيد عن التوعية السياسية للجيش، أي ان القيادة للحزب، ورئيس الحزب هو من يتولى العمل السياسي في داخل الجيش.

وعلى المستوى العسكري ، ابرز المؤتمر صراعا قويا بين بن بله الذي كان يريد تنظيم علاقة الحزب بالجيش ، وبين بومدين المسيطر على الجيش باعتباره مصدر سلطته وقوته، فقد وضع المؤتمر علاقة الحزب بالجيش على مائدة البحث، إذ كشفت المناقشات المتعلقة بالجيش وطريقة تكوينه عن الخلافات، والتناقضات في داخل جهاز القيادة، وذلك بعد آن شكك بن بله بتأييد من اليساريين الملتفين حوله بموقف بومدين وبأسلوبه، عندما اتهمه بتحويل جيش

التحرير الى جيش من المحترفين البعيدين عن التكوين الثوري و الالتزام السياسي، على عكس صورته المعروفة خلال الثورة، وذلك لإسناد المراكز القيادية فيه الى ضباط نشئوا ضمن الجيش الفرنسي وتطبعوا بالروح العسكرية الاستعمارية، كما وانتقد أيضا المرتبات العالية التي كان يأخذها منتسبي الجيش موازنة بمستوى دخل الفلاح والعامل الجزائري، وبمعنى أخر لقد اتهم الجيش بالتقاعس عن أداء دوره الثوري.[1] كما اتخذ بن بله ضمن سياسته الرامية الى تقليص نفوذ الجيش والحد من سلطته قراراً كان له وقعه على مجموعة وجدة خاصة والجيش عامة، هو قرار إنشاء ميليشيا شعبية (القوة المحلية) مستقلة عن الجيش، بهدف تقليص دوره أولا وعزله عن الشعب ثانياً.[2] كما سعى بن بله وكخطوة أخرى في مخططه الرامي الى ضرب بومدين، الى تجريده من أنصاره، إذ بدأ بإقالة وزير الداخلية أحمد مدغري بعد آن عمل على تقليص مهامه، عن طريق إلحاق حكام الولايات مع كامل مسؤولياتهم برئيس الجمهورية وذلك في الحادي والثلاثين من يوليو عام 1964، وهو الامر الذي عارضه وزير الداخلية الذي قدم على أثره استقالته.[3] واستمر بن بله في هذه الإستراتيجية مع هواري بومدين ، وفي خطوة أخرى ، وعندما كانت الجزائر تستعد لاستقبال الوفود الإفريقية والأسيوية للمشاركة في مؤتمر القمة الإفريقية الأسيوية 1964 ، قام بن بله باستبعاد احد المقربين لهواري بومدين ووزير الخارجية عبدالعزيز بوتفليقة. [4]

جدول رقم (13) يوضح الاتجاهات السياسية في وزارات بن بله الثلاث.[5]

	الوزارة الأولى	الوزارة الثانية	الوزارة الثالثة
اندماجيين	3	3	
مركزيين	3	1	2
اللجنة الثورية للوحدة والعمل	3	5	4
تكنوقراط	5	3	9
عسكريين	5	5	4
المجموع	19	17	19

(1)- عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق ، ص103.
(2)- سعيد بو الشعير، **النظام السياسي في الجزائر**(الجزائر:دار الهدى،1993)، ص59.
(3)- المرجع السابق، ص59.
(4)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص449.
(5)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ،ص52.

يبرز الجدول رقم (13) ، آن الوزارة الثالثة بالمقارنة مع الوزارة الأولى والثانية ، تقلص فيها عدد العسكريين من 5 إلى 4 ، وفي المقابل ازداد عدد التكنوقراط ، ويفسر هذا الأمر الإستراتيجية التي تعامل بها بن بله مع العسكريين وذلك من اجل تقليل نفوذهم المتزايد ، والتوجه نحو تأسيس بنى سياسية مدنية تتولى قيادتها شخصيات مدنية من ذوي التخصص .

في ظل هذا النزاع ، وبما آن بن بله قد استند إلي الجيش الذي يقوده بومدين في الوصول إلي السلطة وفي حفاظه عليها في مواجهة الانشقاقات التي قامت سواء في إطار النخبة الحاكمة أو النخب المعارضة الأخرى ، بيد انه حاول الانفكاك من قيود هذا التحالف عن طريق تقليص دور بومدين بإبعاد كل الشخصيات الموالية له ، والارتكان إلى تحالفات إضافية جديدة ، إلا آن هذه العملية أدت إلى انقلاب الجيش عليه في 19 يونيو 1965 وإبعاده عن السلطة ووضعه تحت الإقامة الجبرية ، وتعليق كل من الدستور والجمعية الوطنية ، وحل المكتب السياسي للحزب .[1]

و أنكر بومدين ان تكون حركتهم انقلاباً عسكرياً، وإنما هي ممارسة ثورية نفذها الجيش الوطني الشعبي ابن الشعب و أحد عناصر الثورة، بعد ان تيقن من انحراف الثورة، ليعيد الشرعية ومبادئها الشعبية وسيادتها، فقد اتخذ من تأييد غالبية النواب لحركتهم التي أطاحت بن بله دليلاً على كونها حركة تصحيحية[2].

وكتفسير لذلك يمكن القول أنّ هذا الانقلاب كشف عن حقيقة كانت موجودة أثناء الثورة وبعد الاستقلال، وهي أن الجيش هو القوة المنظمة التي يمكن أن تحدث تغييرات جوهرية على الساحة السياسية ، وليس المدنيين السياسيين ، ومن جهة أخرى كشف هذا الانقلاب عن حقيقة وهي هشاشة السلطة السياسية، وأنّ هناك اختلال في موازين القوى السياسية ، فالقوة الوحيدة المؤثرة هي الجيش و ليس غيرها . ومن جهة أخرى يمكن القول أن العقيد هواري بومدين كان ينتظر الفرصة السانحة للاستيلاء على الحكم ، وهذا ما تحقق لهُ بعد أن هيأ له بن بله نفسهُ كل الظروف المناسبة والمشجعة و خاصة إدراك بومدين لضعف الحزب وعدم تأثيره في الساحة السياسية .

---

(1)- عطا محمد صالح ، فوزي احمد تميم ، مرجع سابق ، ص305.
(2) سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص ص 63-64.

المبحث الثاني

طبيعة البناء السياسي "هيمنة جبهة التحرير(فترة بومدين)".

كان على الجزائر المستقلة آن تشرع في إنشاء مؤسسات جديدة دون آن تكون متصلة بالماضي الاستعماري ، غير أن الاتجاه الغالب في السنوات التي حكم فيها بن بله ، والذي اعتمد على المنظمات الشعبية المنبثقة عن الحزب الواحد الحاكم "حزب جبهة التحرير " وعلى الزعامة الشخصية ومن ثم لم تلعب المؤسسات الدستورية دوراً بارزاً ، فلم يظهر أثر ملموس لمجلس النواب ، وحينما تولى بومدين السلطة عطلهُ نهائياً .[1]

يُدرك بومدين العسكري المحنك أن عملية السيطرة على المشهد السياسي الجزائري ، لا يمكن آن يتم من خلال جيش أو مؤسسات ثورية توجد به كوادر عسكرية وسياسية لها ولاءات فكرية وسياسية لقادة سياسيين سابقين ، وبالتالي بدء منذ البداية في صناعة ولاءات جديدة يستطيع من خلالهم آن يشكل النظام السياسي الجزائري ويسيطر عليه وذلك من خلال أمرين :

أولا – تشكيل المؤسسات الثورية .

1- الجيش.

لما كان بومدين قد اهتم بشكل أساسي بالاستيلاء على السلطة منذ 1962 ، ثم بتوطيد نظامهِ منذ يونيو 1965 ، حاول آن يقيم نوعاً من التوازن داخل الجيش بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، ومن بقي من الضباط المقاومين ، وقد عهد إلى الأولين بتسيير وزارة الدفاع والقيادات الإستراتيجية ، وعهد إلى الآخرين قيادة النواحي العسكرية والقطاعات العسكرية.[2]

لم تكن آلية التوازن تلك تمثل غير توازن ظاهري ، لأنها كانت منحازة بلا جدل إلى قدامى الجيش الفرنسي ، ففي الواقع أن القيادة الفعلية للجيش هي على مستوى وزارة الدفاع الوطني لا على مستوى النواحي العسكرية والقطاعات التي تكون مناصبها شرفية بالأحرى. قام بومدين بانتداب عدد كثيف من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، وتمت كل هذه المحاولات في شكل متوازٍ تم فيه إبعاد القادة التاريخيين لجيش التحرير الوطني عبر إعفائهم من وظائفهم القيادية وتوجيههم نحو مواقع سياسية، أو دبلوماسية ، أو حتى أعمال تجارية.[3]

---

(1)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص452.

(2)- عبدالحميد الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ص116.

(3)- رياض الصيداوى ، سوسولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك "الجزء الثاني ، **الحوار المتمدن** ، العدد14،1888-7-2007، www.ahewar.org

وكانت عملية تعويضهم التدريجي تحدث عبر ترقية "ضباط الجيش الفرنسي" وإعطائهم مناصب هامة. وحاول بومدين تبرير اختياراتهِ عبر مقولة الضعف العلمي والتقني لضباط جيش التحرير حيث كان أغلبهم من الفلاحين أو العاملين البسطاء غير القادرين على إدارة جيش عصري مجهز بتجهيزات ثقيلة.[1]

كان لا بد، وحسب رأيهِ، من الالتجاء إلى "ضباط الجيش الفرنسي" لتأطير الجيش. لكن هذه الحُجّة تخفي في الواقع دافعاً آخر متعمداً لدى بومدين. ففي الحقيقة سعى هواري بومدين إلى إبعاد القادة التاريخيين للجيش لأسباب سياسية في الدرجة الأولى، فهو كان يخشاهم لأنهم يمتلكون الشرعية الثورية التاريخية مثلهُ، ومن ثمة يمكنهم مجادلتهِ، أو حتى رفض أوامرهِ والتمرد عليهِ لطبيعتهم المتمردة التي اكتسبوها من نضالهم الثوري أثناء حرب التحرير.[2]

وحتى يحكم قبضتهُ كلياً على الجيش كان عليهِ أن يستبعد مثل هؤلاء الضباط وتعويضهم بآخرين يتميزون بروح الانضباط، بالاحتراف، وبعدم التسييس أو بوجود طموحات سياسية إضافة إلى وفائهم و ولائهم لبومدين الذي دافع عنهم وأعاد إليهم الاعتبار أمام ازدراء زملائهم الذين شاركوا في الثورة منذ بدايتها. احتاجهم واحتاجوه، وظن أن ولاءهم سيكون مطلقاً وكان ظنهُ صحيحاً إلى حين وفاتهِ.[3]

2- مجلس قيادة الثورة:

كان بومدين قد شكل مجلس قيادة الثورة 30 يونيو1965[4] ، باعتبارهِ أول مؤسسة عُرفت بعد الاستقلال ، وبعد أن علق الدستور والجمعية الوطنية (البرلمان)، والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي حُلّ وأعطى العسكر لمجلس قيادة الثورة صلاحيات أعلى ، أي سلطة سياسية وتشريعية قضائية لا حدود لها ، إلى حين إعداد دستور جديد يحدد أجهزة سلطة الدولة الجزائرية الجديدة.[5]

كانت الخطوط الرئيسية لتقسيم مجلس قيادة الثورة تستند إلى خلفية الصراع بين قيادات جيش الحدود، أي العسكريين النظاميين والوزراء القريبين لبومدين من جهة، وعصابات حرب التحرير في الداخل أي قادة الولايات والوزراء "المدنيين" من جهة أخرى. لقد حل التمثيل الكبير للعسكريين في مجلس الثورة على أولوية مهمة المجلس في تحقيق النظام والأمن في ضم

---

(1)- المرجع السابق .www.ahewar.org

(2)- المرجع السابق .www.ahewar.org

(3)- المرجع السابق.www.ahewar.org

(4)- سعد بن البشير العمامرة ، **هواري بومدين الرئيس القائد**(الجزائر :قصر الكتاب ،1997) ،ص86.

(5)- توفيق المديني ، مرجع سابق ، ص945.

كافة الأفراد ذوي النفوذ داخل القوات المسلحة، وبالتأكيد تبقى وحدة الجيش الضمانة الكبرى لاستقرار النظام الجديد وقدرتهِ على مقاومة المعارضة، أكثر مما كان عليه بن بله. [1]

اعتمد بومدين على نوع من القيادة الجماعية لتبرير شرعية وجودهِ في السلطة ، و إلي إقامة ائتلاف واسع من النخب السياسية حتى لا تتمكن نخبة واحدة من السيطرة دون غيرها على الحياة السياسية واحتكارها ، ومن هنا تمثلت أولى الخطوات في إرساء المؤسسات السياسية الجديدة في إنشاء مجلس لقيادة الثورة ، وقد جسد المجلس السلطة العليا في البلاد إلي أن يتم وضع دستور جديد وإقامة مؤسسات الحكم تتمشي مع الوضع الجديد ، وبذلك تكون مهمة المجلس مرحلية.[2]

ضم المجلس 26 عضواً ، اثنان منهم فقط لم يحتلا مواقع عسكرية خلال الثورة ،أي أنّ المجلس بمجموعهِ كان من العسكريين ، سواء كانوا من المحترفين أو الذين ارتبطوا بالنضال المسلح خلال حرب التحرير ،أي أن أيّا من النخب التي عملت في الساحة السياسية قبل قيام الثورة لم يمثل في المجلس.[3]

يضم المجلس ثلاثة من الثوريين وواحداً من الراديكاليين و22عسكرياً ،كما أن عشرة من أعضاء المكتب السياسي السبعة عشر أصبحوا أعضاء في المجلس الجديد ،كما ضم المجلس كافة قادة ولايات الداخل أثناء حرب التحرير ممن لازالوا على قيد الحياة ،كذلك العسكريين في رئاسة أركان الجيش والبوليس وضباط من مدرسة شرشال العسكرية ، وقادة المناطق الخمسة وأمين وزارة الدفاع ،أما العضوان المدنيان فهما ،أحمد محساس وبشير بومعزة.[4]

وفي دراسة أخرى يصنفها الباحث الفرنسي "ماكو" إلى أن هذه التركيبة يمكن تفرقتها إلى جماعتين ، جماعة وجدة[*] الذين تكونوا قبل الاستقلال حول العقيد بومدين وهم :بوتفليقة ، أحمد قايد، طيبي العربي ، أحمد المدغري ، شريف بالقاسم ، بشير بومعزة ، والجماعة الثانية الضامنة تتمثل أساساً في : محمد اولحاج ، طاهر الزبيري ، بالإضافة إلى كل المسئولين الآخرين في الجيش على مستوى النواحي العسكرية .[5]

---

(1)- المرجع السابق ، ص 945.
(2)- عطا محمد صالح ،فوزي احمد تميم ، مرجع سابق ، ص306.
(3)- المرجع السابق ، ص306 .
(4)- المرجع السابق ، ص306.
(*)- هم مجموعة الشباب الجزائريين ، الذين انتدبهم بومدين من مدينة وجدة المغاربية ، وكانوا من أهم الضباط على مستوى جيش التحرير الموجود على الحدود المغربية الجزائرية ، وهم :أحمد قايد – عبدالعزيز بوتفليقة – بلقاسم شريف –أحمد مدغري – هواري بومدين .
(5)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص56.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هواري بومدين قد اعتمد على إستراتيجية مهمة تتمثل في اعتماده على القيادات العسكرية الموالية له في تسيير مؤسسات الدولة ، وبالتالي هذا الأمر يساعده على تفادي السقوط أمام انقلابات عسكرية قادمة ، ولعل تجربة الزبيري الانقلابية في 1967ستؤكد هذا الأمر .

3- مجلس الوزراء :

تم تشكيل المؤسسة الثانية للحكم في 10 يوليو1965 ، وقد تركزت مهمة مجلس الوزراء في غياب الدستور في القيام بالمهام التنفيذية ، كما أصبح جسداً تشريعياً كذلك ، أي أنّهُ جسد تنفيذي يمارس مهام تشريعية ، إضافة إلي عملهِ الأصلي ، مع ملاحظة أن بومدين كان يرأس في نفس الوقت كلاً من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء إضافة إلي حقيبة وزارة الدفاع .[1]وعلى صعيد العلاقة بين الوزراء ومجلس قيادة الثورة حدد بومدين في خطابهِ الذي ألقاهُ في 10 يوليو 1965 ، والذي عكس فعلا غياب دور مجلس الوزراء :

سيكون الوزراء مسؤولين أمام مجلس قيادة الثورة الذي يقيم أعمالهم مع إدراك أن الوزير ينفذ القرارات التي تتخذها السلطات العليا مثل مجلس قيادة الثورة .[2]

كان النظام الجديد يتألف في معظمهِ من العسكريين المحترفين المهيمنين على مجلس قيادة الثورة ومن المثقفين المؤهلين فنياً، والذين تولوا مناصب حكومية، نظراً لتأكيد النظام على معايير الكفاءة الفنية والتطوير الاقتصادي والإنتاج. وجدير بالملاحظة أن نسبة أعضاء حكومة بومدين كانت في معظمها من الوزراء الذين تلقوا ثقافة غربية في إحدى المدارس أو الجامعات الفرنسية، وإن كان الضباط العسكريون قد احتلوا أهم مواقع القيادة السياسية والاقتصادية والنيابية.[3]كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع بن بله ، فبالإضافة إلى عبدالعزيز بوتفليقة استمر بشير بومعزة وحاج إسماعيل و محساس يمارسون مناصبهم الوزارية وثلاثتهم من المشتغلين بالتخطيط الاقتصادي.[4]

بذلك يمكن القول أن الحياة السياسية في الجزائر تمت مركزتها بواسطة مجلسين ، هما مجلس قيادة الثورة الذي ضم في معظمه عسكريين ، ومجلس الوزراء الذي ضمّ عسكريين من أعضاء مجلس قيادة الثورة في المناصب الحساسة ،أي أن مجلس قيادة الثورة رغم كونهِ السلطة

---

(1)- عطا محمد صالح ، فوزي احمد تميم ، مرجع سابق ، ص307.
(2)- توفيق المديني ، مرجع سابق ، ص952.
(3)- المرجع السابق ، ص952.
(4)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص451.

العليا فقد حرص على التواجد الفعلي في الوزارات ،إضافة إلي وجود مجموعة من المثقفين الثوريين الذين يقودون الوزارات التي تحتاج إلي مهارات تقنية ، ويقود هذين الجهازين رجل واحد ينتمي إلي الجيش – العسكر (هواري بومدين).[1]

ثانيا : التغير في البنية الدستورية إبّان فترة حكم الرئيس بومدين :

بعد الانقلاب العسكري 1965 أصبحت كل السلطات في يد بومدين ومجلس الثورة العسكري، وعُطِّل العمل بالدستور والمجلس الشعبي. عُيِّن بومدين رئيساً و وزيراً أول، كما عيّن أتباعهُ للمراكز العشرين الأخرى في المجلس. كان الهدف المعلن، إعادة إحياء قيم الثورة، وإلغاء النزعة الفردية لبن بله، و وقف الفروقات الداخلية، و بناء اقتصاد اشتراكي حقيقي، و أصبح بومدين يتمتع بدعم من العسكريين والنخبة من الفنيين حول مشروعهِ الثوري.

مثل نظام 19يوليو1965 لبعض القادة العسكريين أهمهم قادة الولايات من الضباط المنتمين لجيش الداخل سابقا ، خروجاً عن الشرعية الدستورية وإحلال محلها شرعية ثورية مكنت من الإطاحة بالرئيس بن بله وبالنظم والمؤسسات التي وضعها دون آن تنسلخ السلطة الجديدة من الاختيارات والاتجاهات التي كان ينادي بها النظام السابق ، والمتمثل أساساً في الديمقراطية الاشتراكية التي تمارس في ظل الحزب الواحد وبناء مجتمع اشتراكي ينبذ الاستغلال و العلاقات الرأسمالية .[2]

1- الجيش بعد انقلاب الطاهر الزبيري[*]1967:

رغم التجانس الذي بدا يظهر على القيادة الجديدة ، فإنها لم تخلْ من نزاعات وتشنجات بلغت ذروتها حينما زحف رئيس الأركان الطاهر الزبيري يوم 14 ديسمبر 1967 إلى مدينة الجزائر في محاولة لإسقاط بومدين . والحقيقة أنهُ منذ يناير 1965 و إلى ديسمبر 1967 ، بقيت إشكالية السلطة مطروحة على الساحة السياسية الجزائرية ، وقد أدى انقلاب بومدين ضد حليفه القديم بن بله إلي ظهور معارضات أخرى تنافس بومدين وجماعته على السلطة ، وفي هذه الأثناء ظهر نوعين من المعارضة ، خارجية متمثلة في المنظمة السرية للثورة الجزائر

---

(1)- عطا محمد صالح ، فوزي احمد تميم ، مرجع سابق ، ص307.

(2)- فريد علواش ، نبيل قرقور ، مبدأ الفصل بين السلطات ،**الاجتهاد القضائي** ، العدد 4 ، (يناير2003)، ص233.

(*)- كان مسؤول فرقة إطفاء في مناجم الوانزة الجزائرية ، وعضو في حركة الانتصار للحريات والديمقراطية ، وعضو في المنظمة الثورية للوحدة والعمل الثوري ، وأصبح مسؤول هيئة الأركان (1963- 1965) ، وعضو في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني (1964) ، وعضو مجلس قيادة الثورة (1965-1967).

1966، والحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري ، ومعارضة من داخل النظام نفسهِ تمثلت في جماعة الطاهر الزبيري.[1]

بما أن الجيش كان أقوى منظمة داخل الجزائر كان بومدين يدرك أنّ الخطر الأكبر على النظام قد يكون انقلاباً ثانياً من داخل الجيش. يمكن ان تأتي من القادة المناطقيون (قادة الولايات السابقين) ،و على رأسهم الطاهر الزبيري (ناحية البليدة) الذي عبر عن كرهه وعدم ثقته بضباط الجيش المحترفين المحيطين بهواري بومدين.[2]

أعلن الزبيري أحد اكبر القادة العسكريين (المقاومين) رفضه بشدة لتقلد حوالي 200من ضباط الجيش الفارين من الجيش الفرنسي في مناصب ومسؤوليات في الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال خصوصا بعد تعيين عبد القادر شابو أمينا عاما لوزارة للدفاع ونائب لمجلس قيادة الثورة ، وتعيين (جبايلي - بوراس - خالد نزار- وسليمان هوفمان – محمدعلاهم) في الإدارات الرئيسية للجيش والدرك، هذه الأمور جعلت الزبيري يدين هذه الممارسات ويعتبرها انحرافاً عن مبادئ الثورة، وقد رفض ذلك وأعلنه صراحةً بقولهِ :

" إنّ تبجيل ضباط جيش « فرنسا » على حساب جيش التحرير أمر غير مقبول وغير مبرر، وأنّ هؤلاءِ الضباط كانوا يتقززون من كلمة مجاهد"[3]

كان الزبيري يرى أن الأولوية ينبغي أن تكون لجيش التحرير ولمن كان سبّاقاً في العمل لصالح الثورة، وعندما لم يأبه بومدين بوجهة نظر الزبيري تلك، وتجاوزهُ في تسييرهِ مؤسسات الثورة،وإهمال إقليمه المتمثل في (ناحية الاوراس).[4] الأمر الذي دفع بالطاهر الزبيري وضباط جيش التحرير في (البليدة) للتخطيط عام 1967 للانقلاب على بومدين، غير أنهُ فشل في انقلابهِ وتم قمع الذين قاموا بهِ بشكل قوي من قبل بومدين والمحيطين بهِ.[5]

لقد أصبح الجيش هو القوة المركزية والمهيمنة على القرار السياسي و تدبير شؤون الدولة ، ومنذ محاولة الانقلاب 1967 ، تفطن النظام لمشكلة الجيش وانطلق في حملة لتنظيم الجيش حتى لا يتكرر ماحدث سابقاً ، وهكذا تضاعفت المدارس العسكرية منذ يونيو 1967 ، ولعبت دوراً هاماً في تكوين الجنود ، وإطارات الجيش ، وبعد عام من محاولة الانقلاب الفاشلة

---

(1)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص58.
(2)- عبد الحميد الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ص945 .
(3)- الطيب ولد العروسي ، نصف قرن من الكفاح للطاهر الزبيري "أضواء على فترة جزائرية حالكة ، **القدس العربي** ،السنة 23، العدد 6964 ، (نوفمبر2001) ، ص10.
(4)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ،ص451.
(5)- الطيب ولد العروسي ، مرجع سابق ، ص10.

تم إعلان الخدمة الوطنية 6 ابريل 1968 ، ويبدو أن الرئيس بومدين أراد بذلك أن يؤسس جيشاً متجانساً وقوياً ويكون تحت مراقبتهِ وإدارتهِ حتى لا يفاجأ بأي محاولة انقلاب أخرى ، ولقد أراد من الخدمة الوطنية تجاوز الولاء والجهوية داخل الجيش و التي اعتبرت من الأسباب الرئيسية لمحاولة الانقلاب ، وبالتالي تصبح من عوائق لتكوين دولة مركزية . فبإقرار الخدمة الوطنية تم تجاوز ذلك وتركت مكانها جسم عسكري موحد ومتجانس أصبح المشرف على الدولة والضامن للاستمرارية الثورية .[1] ونتيجة لذلك و بعد آن كان في الجزائر أثناء محاولة الزبيري الانقلابية سوى عقيدين "بومدين" و "بن شريف" أصبح للجزائر في 1973 ، 18 عقيد و مقدم ، و60 رائد ، ومن 25-30 رقيب ، إلى 3500 ملازم أول ومرشح .[2]

وبذلك نجح بومدين في تكوين جيش عصري يدين لهُ بالولاء ويحميه في حالة الخطر ، إذنً فنظام بومدين كسب رهان الجيش وبعث الحيوية فيهِ من جديد وفوق هذا أصبح الجيش هو صاحب القرار السياسي عن طريق ممثلهِ الرئيس هواري بومدين الذي أصبح يعتمد على الجيش المنظم والذي يعتبر بالنسبة لهُ صاحب الشرعية و المحافظ و الضامن للثورة .[3]

2- الشرعية الدستورية"1976" وتكريس نظام الحزب الواحد "حزب جبهة التحرير الوطني":

بعد سنتين من الاستقلال ، رَسَم ميثاق الجزائر سنة 1964 ، الأحادية المركزية ، و البناء الواعي للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية بديلاً عن ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية والتي سنها البيان المرجعي للثورة التحريرية ، كما تم تحييد أول جمعية وطنية تأسيسية منتخبة يوم 20 سبتمبر 1963 ، بل إنّ أولّ دستور عرفتهُ الجزائر نُوقش وتمت المصادقة عليهِ خارج قاعة الجمعية التأسيسية ، ونص هو كذلك في مادتهِ (33) على الأحادية الحزبية .[4]

وقد شهدت الفترة الأولى لحكم الحزب الواحد 1963-1965سيطرة كاملة من طرف الرئيس احمد بن بله ، الذي لجأ إلى مبدأ سيادة الحزب الواحد ، ممثلاً في شخصهِ ، للإطاحة بكل معارضيه في الحكم ، إلى أن تدخل الجيش في انقلاب يونيو 1965 بزعامة هواري

---

(1)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص63.
(2)- المرجع السابق ، ص63.
(3)- المرجع السابق ، ص63.
(4)- سعيد بو الشعير ، مرجع سابق ، ص180.

بومدين الذي تعهد باسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع داخل الحزب ، وبالعمل على تحويلهِ إلى حزب ديناميكي.[1]

لذلك فإن بيان انقلاب يونيو تبنّى ما جاءَ في برنامج طرابلس[*] ، وميثاق الجزائر ، مما يستشف منهُ بأن تشكيل الأحزاب أو الجمعيات ذات الصبغة السياسية ممنوع عبرَ كامل التراب الوطني.[2] ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال أهم النقاط التي جاءت في بيان الانقلاب، والتي اعتبرها مجلس قيادة الثورة بقيادة هواري بومدين من أهم الأسباب التي دعت الجيش للتدخل وإنهاء حكم بن بله : [3]

1. الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طليعي يضم كل المناضلين من اجل بناء الجزائر المستقلة الجديدة على أساس اشتراكي حقيقي وتخريب كل جهد بناء في سبيل ذلك .
2. عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية ، بما يعزل عن مراكز السلطة كل العناصر الانتهازية والتي ارتبطت مصالحها بمصالح المستعمرين .
3. أبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت ايجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية والغير ثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي على حساب الشعب .
4. إهدار حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات أو أسباب إلا للإرهاب لدوافع شخصية .
5. بعثرة أموال الدولة والشعب من غير فائدة الدولة والشعب ، بل استخدامها لأغراض مناوراته ومساوماته السياسية ، من اجل استمتاعه بالحكم الفردي الدكتاتوري .
6. فشل السياسة الاقتصادية عامة وسياسة الزراعة خاصة نتيجة تدخلاته التعسفية وإخفائه للأخطاء المرتكبة .
7. القيام بعمليات تخريب متعمدة ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين عامة والوحدة الوطنية ووحدة الجيش الوطني الشعبي .
8. الانحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي ، الذي أسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصالية التي أرادت ان تتحكم في مصير الشعب الجزائري .

---

(1)- إسماعيل قيرة وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)، ص156.

(*)- برنامج طرابلس (يونيو 1962) ، يعتبر اول إعلان إيديولوجي لجبهة التحرير الوطني ، بقصد تزويد البلد المستقل حديثا بتوجيه سياسي ، والذي جعل جبهة التحرير يمثل حزب الطليعة .

(2)- احمد سويقات ، التجربة الحزبية في الجزائر (1962-2004) ، **الباحث** ، العدد 4 (2006) ، ص 123 .

(3)- سعد بن البشير العمامرة ، مرجع سابق ،ص64.

كان ميثاق طرابلس ، ومن بعده ميثاق الجزائر ينصان على ان حزب جبهة التحرير هو الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر ، وبالتالي يصبح هو الحزب الذي يشرف على تسير كافة الإدارات والمؤسسات ، وان الأحزاب والجمعيات السياسية وتأسيسها غير مصرح به بناءا على النصوص التي نص عليها الميثاقان . وبالتالي فإن بيان الانقلاب أو "الحركة التصحيحية " كما يسميها مجلس قيادة الثورة ، جاء ليؤكد على هذه النصوص .

وهو الأمر الذي يؤكده السيطرة على المنظمات الشعبية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ، والصحفيين ، وانتهت في يناير 1971 بحل الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين.[1]

بقيت عملية إنشاء الأحزاب والمنظمات السياسية محصورة في ما جاء به ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر وبيان انقلاب يونيو 1965 إلى غاية 1971 ، إذّ صدر عن مجلس قيادة الثورة نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في الأمر رقم (71\79) المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 ، وأهم ما يلفت الانتباه في هذا النص هو المادة (23) إذّ تنص على " "تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب، و يكون التأسيس موضوعاً لمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسي لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها".[2]

من دراسة هذا النص يتضح أن المشرع أولى أهمية للجمعيات ذات الطابع السياسي حيث نص بصراحة على إن تأسيسها يكون موضوع مرسوم يشرف الحزب على إصداره، وذلك لما لها من حساسية ومخافة أن يؤدي الأمر إلى إنزلاقات سياسية لا تُحمد عُقباها ، في دولة تعتبر حديثة العهد بالاستقلال.وبالتالي تصبح عملية الانفتاح وتشكيل الأحزاب مقررة مسبقا بحسب الاستراتيجيات السياسية لحزب جبهة التحرير . الأمر الذي أكد عليه دستور 1976 الصادر بموجب الأمر(76\97) المؤرخ في 22 نوفمبر1976 .

هذا الدستور كرس مبدأ الحزب الواحد في الباب الثاني "السلطة وتنظيمها" الفصل الأول "الوظيفة السياسية" إذّ نصت المادة (94) " يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد "، وتؤكد ذلك مرة أخرى المادة (95) التي تنص "جبهة التحرير الوطني هي

(1) -عبد العالي دبلة ، مرجع سابق ،ص61.
(2)- احمد سويقات ، مرجع سابق ،123.

الحزب الواحد في البلاد ". وبقيت الأمور على حالها حيث بقي حزب جبهة التحرير الوطني هو الذي يُوجه السياسة العامة للبلاد و يعمل جاهداً على التعبئة العامة لها.[1]

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مواد الدستور(1976)، التالية :[2]

المادة 6 : الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة و قوانين الدولة. و هو المصدر الإيديولوجي و السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب و الدولة على جميع المستويات. الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضاً لأيّ تأويل لأحكام الدستور.

المادة 12 : ترمي الاشتراكية إلى تحقيق أهداف ثلاثة :

1- دعم الاستقلال الوطني .

2- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

3- ترقية الإنسان و توفير أسباب تفتح شخصيته و ازدهارها. و تعود إلى مؤسسات الحزب و الدولة مهمة تحقيق هذه الأهداف المتكاملة المتلازمة.

المادة 104: يضطلع بقيادة الوظيفة التنفيذية رئيس الجمهورية، و هو رئيس الدولة.

المادة 111: يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات المخولة لهُ بنص هذا الدستور، بالسلطات و الصلاحيات الآتية:

1- يمثل الدولة داخل البلاد و خارجها.

2- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة.

3- يحمي الدستور.

4- يتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية.

5- يتولى مسئولية الدفاع الوطني.

6- يقرر طبقاً للميثاق الوطني و لأحكام الدستور، السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي و الخارجي، و يقوم بقيادتها و تنفيذها.

---

(1)- المرجع السابق ، ص123.

(2)- الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية ، **دستور دولة الجزائر 1976** ، (المطبعة الرسمية :الجزائر ، 1976) ، ص2.

7- يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة طبقاً لأحكام الدستور.

8- يترأس مجلس الوزراء.

9- يترأس الاجتماعات المشتركة لأجهزة الحزب و الدولة.

10- يضطلع بالسلطة التنظيمية.

11- يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات.

12- يعين الموظفين المدنيين و العسكريين، طبقاً للقانون.

13- لهُ حق إصدار العفو و حق إلغاء العقوبات أو تخفيضها و كذلك حق إزالة كل النتائج القانونية، أياً كانت طبيعتها، و المترتبة على الأحكام التي تصدرها المحاكم.

14- يُمكن لهُ أن يَعمد لاستفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية.

15- يُمكن لهُ أن يُفوض جزءً من صلاحياتهِ لنائب رئـيس الـجمـهـورية و للوزير الأول مع مراعاة أحكام المادة (116) من الدستور.

16- يُعين سفراء الجمهورية و المفوضين فوق العادة للخارج و يُنهي مهامهم، و يتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، و أوراق إنهاء مهامهم.

17- يُبرم المعاهدات الدولية و يُصادق عليها وفقاً لأحكام الدستور.

18- يُقلد أوسمة الدولة و نياشينها و ألقابها الشرفية.

المادة 82 : تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني و درع الثورة، في المحافظة على استقلال الوطن و سيادتهِ، و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها، و حماية مجالها الـجوي و مسـاحتها الترابية و مياهها الإقليمية و جرفها القاري و منطقتها الاقتصادية الخاصة بها. يساهم الجيش الوطني الشعبي، باعتبارهِ أداة الثورة في تنمية البلاد و تشييد الاشتراكية.

المادة 83 : العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني. الجيش الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حولهُ تنظيم الدفاع الوطني و دعمهِ.

المادة 84 : الخدمة الوطنية واجب و شرف. لقد تأسست الخدمة الوطنية، تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني و تأمين الترقية الاجتماعية و الثقافية لأكبر عدد ممكن، و للمساهمة في تنمية البلاد.
المادة 85 : يحظى المجاهدون و أولو الحق من ذويهم بحماية خاصة من طرف الدولة. ضمان الحقوق الخاصة بالمجاهدين و أولي الحق من ذويهم، و الحفاظ على كرامتهم، فرض على الدولة و المجتمع.

المادة 94 : يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد .

المادة 95 : جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد .جبهة التحرير الوطني هي الطليعة المؤلفة من المواطنين الأكثر وعيا، الذين تحدوهم المثل العليا للوطنية و الاشتراكية، و الذين يتحدون بكل حرية ضمنها، طبقا للشروط المنصوص عليها في القوانين الأساسية للحزب . مناضلو الحزب المختارون على الخصوص من بين العمال، و الفلاحين و الشباب، يصبون إلى تحقيق هدف واحد و إلى مواصلة عمل واحد غايته القصوى انتصار الاشتراكية .

المادة 96 : مؤسسات الحزب و كيفية تسييرها محددة بالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني .

المادة 97 : جبهة التحرير الوطني هي القــوة الطلائــعيــة لقيــادة الشعب و تنظيمه من أجل تجسيم أهداف الثورة الاشتراكية .تشكل جبهة التحرير الوطني دليل الثورة الاشتراكية و القوة المسيرة للمجتمع. و هــي أداة الثــورة الاشتراكية في مــجـالات الـقـيـادة و التخطيط و التنشيط .تسهر جبهة التحرير الوطني على التعبئة الدائمة للشعب، و ذلك بالتربية العقائدية للجماهير و تنظيمها و تأطيرها من أجل تشييد المجتمع الاشتراكي .

المادة 98 : تتجسد قيادة البلاد في وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة .و في إطار هذه الوحدة، فإن قيادة الحزب هي التي توجه السياسة العامة للبلاد.

المادة 100 : المنظمات الشعبية(*)، بإشراف الحزب و مراقبته، مكلفة بتعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد و النجاح في بناء الاشتراكية. والمــنـظمات الشعبية مكلفة، دون غيرها، بمهمة

(*)- يقصد به في الدراسات السياسية المتعلقة بالجزائر ، منظمات المجتمع المدني والنقابات .

تنظيم العمال و الفلاحين و الشباب و النـساء، و العمل على تعميق وعيهم لمسؤولياتهم و للدور المتعاظم الذي يجب أن يضطلعوا به في بناء الوطن.

المادة 112: يُمكن لرئيس الجمهورية أن يعين نائباً لرئيس الجمهورية يساعدهُ و يعينهُ في مهامهِ.

المادة 113: يُعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة. ويُمكن لرئيس الجمهورية أن يُعين وزيراً أول.

المادة 114: تُمارس الحكومة الوظيفة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية.

المادة 115: نائب رئيس الجمهورية و الوزير الأول و أعضاء الحكومة مسئولون أثناءَ ممارسة كل منهم لمهامهِ، أمام رئيس الجمهورية.

المادة 116 : لا يجوز بأيّ حال من الأحوال أن يفرض رئيس الجمهورية سلطتهِ في تعيين نائب رئيس الجمهورية و الوزير الأول و أعضاء الحكومة، أو إعفائهم من مهامهم، أو حل المجلس الشعبي الوطني، أو تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة.

المادة 117 : في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالتهِ، يجتمع المجلس الشعبي الوطني، وجوباً، و يثبت حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية. يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها خمسة و أربعون يوماً. تنظم خلالها انتخابات رئاسية. و لا يحق لرئيس المجلس الشعبي الوطني أن يكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية. و يستدعَىَ الحزب قصد تعيين المرشح لرئاسة الجمهورية.

المادة 118 : لا يمكن حل أو تعديل الحكومة القائمة إبان وفاة أو استقالة رئيس الجمهورية إلى أن يتسلم رئيس الجمهورية الجديد مهامه.

المادة 121: يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة.

المادة 128 : ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، بناءً على ترشيح من قيادة الحزب، عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري.

المادة 166: لرئيس الجمهورية أن يقرر، في اجتماع يضم الهيئة القيادية للحزب و الحكومة، حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات مسبقة لهُ.

المادة 182: يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء.

المادة 191: تمارس الأجهزة القيادية في الحزب و الدولة، المراقبة السياسية المنوطة بها، و ذلك طبقاً للميثاق الوطني و لأحكام الدستور.

المادة 191 : لرئيس الجمهورية حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور في نطاق الأحكام الواردة في هذا الفصل.

المادة 195: لا يمكن لأي مشروع لتعديل الدستور أن يمس:

1- بالصفة الجمهورية للحكم.

2- بدين الدولة.

3- بالاختيار الاشتراكي.

4- بالحريات الأساسية للإنسان و المواطن.

5- بمبدأ التصويت عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري.

6- بسلامة التراب الوطني.

المادة 196 : يُصدر رئيس الجمهورية القانون المتعلق بالتعديل الدستوري.

واقر كل من الميثاق والدستور 1976 في استفتاء شعبي ، وبذلك تمت العودة من الناحية النظرية إلى الحكم الدستوري ، كما تم انتخاب هواري بومدين المرشح الوحيد في 10ديسمبر 1976 رئيساً للجمهورية . [1]

ومن خلال ما ذكر من مواد الدستور السابقة يتضح أن هواري بومدين ، إلى جانب امتلاكهِ القوة العسكرية أصبح يمتلك دستور جعل منه يسيطر على المناصب السياسية التالية :

- رئاسة الدولة.(مؤسسة الرئاسة)
- رئاسة الوزراء.(السلطة التنفيذية)
- وزارة الدفاع.(المؤسسة العسكرية).(القوة العسكرية)
- رئاسة – أمانة – الحزب.(الحزب الواحد)
- رئاسة مجلس الدفاع الوطني.(القوة العسكرية)
- رئاسة المجلس الشعبي. (البرلمان).(السلطة التشريعية)
- القضاء الأعلى.(السلطة القضائية)
- المنظمات الشعبية .

(1)- عطا محمد صالح ، فوزي احمد تميم ، مرجع سابق ، ص 310.

كما يلاحظ من هذه المواد تغييب فكرة المشاركة السياسية بصورة مطلقة ، وإبعاد القوى المدنية والنقابية ، وحتى الأحزاب الأخرى عن العمل السياسي ، وإنهاء كل صور العمل التعددي والديمقراطي، والإصرار على عسكرة المجتمع وارضاخهِ لسلطة فردية تستخدم القوة العسكرية في ذلك، وتحويل كل مكونات النظام السياسي التشريعية والقضائية والتنفيذية والتنظيمية (الافتراضية) إلى مجرد مؤسسات صورية.

وفي مطلع فبراير 1977 ، تم انتخاب أول مجلس شعبي وطني ، وبهذا أكمل النظام من جهة أركان الدولة ومن جهة أخرى أكمل العملية التأسيسية ، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجزائر تمتلك كل القواعد والإجراءات والنصوص القانونية والتشريعية والتأسيسية ، وبذلك يكون بومدين قد كسب رهان العملية التأسيسية ، وإضفاء طابع الشرعية على نظام حكمهِ الذي لم يكن في البداية يتمتع بهذه الشرعية ، بل كان يستند إلى مجلس الثورة الذي هو رئيسهُ في نفس الوقت وبعض المراسيم والأوامر التي أصدرها طيلة الفترة التي سبقت إقرار الدستور.[1]

وهنا يمكن القول ان الفرق بين بن بله وهواري بومدين ، يتمثل في أن بن بله اعتمد علي قيادات الجيش في الوصول للسلطة ، إلا انه لم يعتمد عليه في المحافظة على الحكم ومحاولة خلق ولاءات عسكرية جديدة من خلال بناء قوة عسكرية موازية (القوة المحلية) عوضا عن القيادات العسكرية التي أوصلته لسدة الحكم ، وإبعادها عن المشهد السياسي من خلال تقليص وجودها في المؤسسات السياسية والوزارات، في الوقت الذي قرر فيه الاعتماد على التكنوقراط في تسيير مؤسسات الدولة السياسية المختلفة ، أما هواري بومدين فقد وصل للسلطة من خلال الجيش أيضا إلا انه حافظ على تمكين القيادات العسكرية الثورية القديمة في المؤسسات المدنية بالإضافة إلى الاستعانة بالقيادات العسكرية المحترفة وصناعة ولاءات جديدة مع قيادات عسكرية جديدة تمثلت في الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، وذلك من اجل خلق نوع من التوازن بين القيادات العسكرية مما يتيح له الاستمرار في السلطة الأمر الذي لم يستطع بن بله صناعته إثناء حكمه .

(1)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص73.

خلاصة الفصل الثاني

إن امتداد الخلاف العسكري المدني قبل الاستقلال ، استمر إلي دولة ما بعد الاستقلال ، وهذا الأمر يعطي مؤشراً مهما على أن التناقض الإيديولوجي ، أيضاً استمر داخل القوى السياسية الجزائرية ، ولكن بشكل أخر ، فقبل الاستقلال كان الجيش يعترض على كيفية تشكيل الحكومات والمجالس الثورية ، وبعد الاستقلال أصبح الجيش يعترض على إشراك القوى البرجوازية ذات التوجهات الغربية في تسيير إدارات ومؤسسات الدولة ، لأنه ينتمي إلى مجتمع فلاحي تأتي اغلب كوادرهُ منه ، ويرفض إشراك القوى السياسية الأخرى لأنهُ يرى بأنها لا تمتلك الشرعية الثورية ولم تقم بأي خطوات مقاومة للاستعمار الفرنسي .

استطاع الجيش من خلال القوة التي اكتسبها نتيجة حرب التحرير إن يحدث تغييرات جوهرية في المشهد السياسي الجزائري بعد الاستقلال ، وذلك بسبب الصراعات السياسية بين القوى الجزائرية السياسية أولاً ثم بفضل قوتهِ التنظيمية ثانياً ، وبطبيعة الحال فإن الجيش الجزائري استمد قوتهُ من خلال شرعية الثورة ، والتي أصبح يتبنى من خلالها العديد من المفاهيم الثورية أهمها كان (التصحيح الثوري) ضد سياسات بن بله ، والتي أكسبتهُ فيما بعد قوة تغيير شكل البناء السياسي الذي أقامه بن بله ، ورفض أيّ قوة أخرى تكون شريكً معهُ في الحكم ، وبناء شرعية دستورية أخرى تبعها بناء مؤسسات سياسية (صورية) ، جعلت منهُ القوة الوحيدة المتحكمة في الساحة السياسية وذلك من خلال دستور 1976، وحتى يستطيع الجيش آن يكتسي ثوب العمل السياسي ، تبنى الفكر الحزبي الأحادي وأصبح يحكم من وراء حزب جبهة التحرير، مع رفض أيّ وجود لأحزاب أخرى .

فترة حكم بن بله أوضحت أن الحكم السياسي بقوة العسكر هي أكثر ما ميز دولة الجزائر بعد الاستقلال ، وذلك لان بن بله جاء للحكم بقوة الجيش ، الذي يقوده هواري بومدين ، وبمجرد ما أدرك الجيش أن بن بله أراد آن يحكم بمنء عن القوة العسكرية ، جاء انقلاب 1965 ، وأصبح هواري بومدين هو صاحب السلطات الثلاث الذي حكم بدستور1976 ، والذي جعل منهُ رجل الجيش والسياسة في وقت واحد (الكاريزمة) .وهذا الأمر انعكس على الساحة السياسية الجزائرية بشكل كارثي بعد وفاة هواري بومدين الذي حكم بفكر اشتراكي أحادي عسكري ، والذي خلق نوعاً من التصحر على المستوى السياسي الناضج على المستوى المجتمعي ككل، مما أدى إلى صعوبة استيعاب القوى السياسية الجزائرية لفكرة التعددية والتعامل معها ، أثناء فترة الشاذلي بن جديد.

الفصل الثالث

"استمرارية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية".

مقدمة :

بعد وفاة بومدين ، وعلى الرغم من تطور المحيط السياسي الجزائري لصالح الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية والمؤسسات المجتمعية المدنية ، فقد تدخلت المؤسسة العسكرية الجزائرية لتحسم الصراع بين جناح يحياوي الحزبي وجناح عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسي لصالح عقيد من صفوفها ، كالشاذلي بن جديد ، خارج إطار الحراك المجتمعي والشعبي المتمثل في الانتخابات، والذي تم باسم ما تبقى من مجلس الثورة الذي أعلن رسمياً 1978 شغورهِ بعد مرض بومدين.

طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد يؤدي حتماً إلى طريق مسدود لما يصاحبهُ من احتكار للسلطة من قبل أقليّة عسكرية متعسفة مساعداً بذلك في خلق وضع متفجر سواء على المدى القريب أو البعيد ، ويعود السبب في ذلك انتهاج سياسة الإقصاء الذي تتعرض لهُ قوى سياسية ذات إيديولوجيا مغايرة كجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر، بحيث تمنع من كل وسائل التعبير عن مواقفها وأفكارها والدفاع عنها بطريقة ديمقراطية وفي إطار مؤسسي وشرعي سياسي ، وبالتالي يصبح البديل الوحيد أمامها هو المقاومة السلبية أولاً ، ثم تستمر لتصل إلى مرحلة الاحتجاج وممارسة العنف ، ويصبح من الصعب احتوائها ، وبعدها تحاول الأقلية العسكرية الارتضاء بالتعددية السياسية وفق دساتير و ممارسات انتخابية و شخصيات سياسية ترضى عنها بهدف تخفيف الضغط وإدارة دفة الحكم بشكل غير مباشر مما يسمح لها بالمناورة والتدخل في الشؤون السياسية ، لذلك سنتحدث في هذا الفصل عن استمرارية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر من خلال مبحثين ، المبحث الأول سنتحدث فيهِ عن المرحلة الانتقالية بعد وفاة بومدين ، و دخول الجزائر لحقبة التعديدية السياسية ، وبروز حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية في الساحة السياسية الجزائرية وكيف أدار العسكر هذهِ الفترة ، والمبحث الثاني يتحدث عن تجربة الانتخابات الجزائرية بعد إيقاف المسار الانتخابي الأول عام 1991 ، والذي بدأ تحديداً بعد انتخابات الرئاسة التي فاز فيها الجنرال اليمين زروال ، وبعد ذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية المتلاحقة في عهد عبدالعزيز بوتفليقة ومحاولته انتهاج الأسلوب الانتخابي لبناء مؤسسات سياسية دستورية ، و كيف تعاملت المؤسسة العسكرية معها.

المبحث الأول

الفترة الانتقالية بعد وفاة بومدين وبروز جبهة الإنقاذ.(1978-1992)

عرفت حقبة هواري بومدين نوع من الأزمة في المشاركة السياسية ، واستيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري التي ترغب في المشاركة في الحياة السياسية ، وبالتالي انتقل هذا الأمر إلى مرحلة مابعد بومدين بسبب غياب التراث والتقاليد السياسية المتعلقة بالتداول السلمي على السلطة مما خلق نوع من التصادم بين الجيش الرافض للتنازل عن المكتسبات السلطوية السابقة والارتضاء على سلطة جديدة تختلف عنهُ إيديولوجياً وتنظيمياً وسياسياً ، بأن تحكم الجزائر.

أولاً : وصول الشاذلي بن جديد قمة السلطة السياسية :

في بداية 1978 ، بدأت تظهر ، على الرئيس هواري بومدين أعراض المرض ،وتوقفت اجتماعات مجلس الوزراء و أصبحت الجزائر مشلولة سياسياً،خاصةً و أنّهُ لايوجد نائب للرئيس ، وفي هذا الوقت الصعب ،اتجهت الأنظار إلي مجلس الثورة الذي يعتبر الهيئة العليا التي جاء منها بومدين ونظامهِ ، ولا يوجد غيرها لملء الفراغ السياسي .وقد برزت أهمية هذه القيادة السياسية في هذا الوقت بالذات ،لأنها مازالت سلطة ثورية ترمز إلي السيادة الوطنية.[1]

و في يوم 30نوفمبر1978 ، قرر مجلس الثورة عدم ترك الجيش بدون منسق عسكري بين وحداتهِ، بعد مرض وزير الدفاع هواري بومدين ،و ذلك خوفاً من قيام أي جماعة عسكرية بحركة ما قصد تحطيم مجلس الثورة و الظهور كقوة موازية لهُ، وقام بتعيين الشاذلي بن جديد، قائد الناحية العسكرية الثانية – وهران، منسقًا بين النواحي العسكرية الستة ،أي أنّهُ أصبح يمارس صلاحيات وزير الدفاع و ينسق بين مجلس الثورة و قيادات الجيش الوطني الشعبي، إلى أن تتضح الرؤيا في المستقبل و يتعرف جميع أعضاء مجلس الثورة على ماذا سيحصل للرئيس هواري بومدين.[2]

بعد وفاة بومدين ، كانت هناك ثلاث مؤسسات يمكن أن تلعب دوراً في اختيار خليفتهِ : مجلس قيادة الثورة المكون من ثمانية أعضاء ، و الأمانة العامة لجبهة التحرير المكون من خمسة أعضاء ، ثم المؤسسة الشعبية (المؤتمر العام لحزب جبهة التحرير) ، و التي لم تنعقد منذ مدة طويلة والذي يتكون من حوالي أربعة ألاف عضو ، وكانت تمثل بقدر الأسلوب المتاح

---

(1)- عمار بوحوش ، بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والقانونية** ، العدد 3 ، المجلد 42 ، (2004) ، ص522.

(2)- المرجع السابق ، ص522.

من الشكل الديمقراطي حينئذ الأقاليم الخمسة عشر بمختلف وحداتها الإدارية الأصغر وكذلك الاتحادات المهنية .[1]

جدول رقم (14) يبين تركيبة أعضاء مجلس قيادة الثورة1979.[2]

العضو	الوظيفة	مدني /عسكري
محمد الصالح يحياوي	منسق جبهة التحرير الوطني	عسكري
أحمد بن الشريف	وزير الري	عسكري
محمد بن احمد عبد الغني	وزير الداخلية	عسكري
أحمد دراية	وزير النقل	عسكري
الطيبي العربي	وزير الفلاحة و الثورة الزراعية	مدني
عبد الله بلهوشات	قائد الناحية العسكرية الأولى	عسكري
الشاذلي بن جديد	قائد الناحية العسكرية الثانية	عسكري
عبد العزيز بوتفليقة	وزير الخارجية	عسكري متقاعد

جدول رقم (15) يوضح توزيع فئات الأعضاء وأعدادهم في مؤتمر حزب جبهة التحرير من 27-31 يناير1979 .[3]

الفئات	عدد الأعضاء
مندوبو القاعدة والبلديات والتعاونيات	2161 عضو
ضباط الجيش الوطني	640 عضو
مسؤول كبير في الحكومة والإدارة	337 عضو
مشارك بحكم المنصب	491 عضو
نائب بالمجلس الشعبي الوطني	323 عضو
ممثل للمنظمات والاتحادات المهنية	25 عضو
ممثلو مجالس البلديات والولايات	31 عضو

جدول رقم (16) يوضح نوعية الجماعات التي كانت ممثلة في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في المؤتمر الرابع يناير 1979 .[4]

القطاعات	الأعضاء الأساسيين	الأعضاء الإضافيين
وزارة الدفاع	30	07
المنظمات الشعبية	23	04
المجلس الشعبي الوطني	22	03
الوزراء	18	05
المكتب السياسي	17	--
المحافظون الوطنيون للحزب	12	03
وزارة الخارجية	12	--
الجهاز المركزي للحزب	11	07
باقي الوزارات	07	05
الوزراء السابقون	03	--
الولاة	03	01
الرئاسة	01	05

(1)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص456.
(2)- عمار بوحوش ، **بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات** ، ص ص522 -523.
(3)- عمار بوحوش ، **الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الصعبة في الجزائر**، (الجزائر : جامعة الجزائر، 2009) ، ص4.
(4)- المرجع السابق ، ص529.

تعكس الجداول السابقة حجم البيروقراطية والتواجد العسكري داخل تركيبة أهم المؤسسات السياسية في هذه المرحلة الهامة من عمر النظام السياسي الجزائري . وبالرغم من ذلك برزت مشكلة اختيار من يخلف بومدين ، وظهرت معها الكثير من الصراعات بين القيادات العسكرية حول ملء فراغ الرئاسة ، وفي هذا الشأن قُدمت الكثير من الاقتراحات ، حيث كان هناك اقتراح بانتخاب رئيس من داخل مجلس قيادة الثورة ، واقتراح أخر يدعو إلى تطبيق النصوص الدستورية لدستور 1976 ، والذي ينص على تولى رئيس البرلمان ، وكان رابح بيطاط ، بتولي الرئاسة لمدة 45 يوماً بالنيابة، لحين اجتماع المؤتمر العام للحزب جبهة التحرير، وإجراء انتخابات رئاسية لانتخاب رئيس جديد للدولة ، وتم اعتماد هذا الطرح .[1]

بعد انتهاء المدة الدستورية الانتقالية لرابح بيطاط ، والمحددة في دستور1976 ب 45 يوماً، برز تياران متصارعان : [2]

التيار الأول : يقودهُ العسكري السابق محمد صالح يحياوي ، والذي كان يدعو إلى مؤتمر وطني لحزب جبهة التحرير ، على أمل أن يحول حزب جبهة التحرير ، إلى حزب حاكم ، باعتباره المنسق العام لحزب جبهة التحرير ، ويحظى بدعم المنظمات الشعبية التابعة للحزب.

التيار الثاني : يقودهُ العسكري السابق والدبلوماسي عبد العزيز بوتفليقة ، حيث دعا إلى تنظيم حوار وطني يشارك فيهِ كل القيادات الإدارية المتواجدة بالإدارات الحكومية التي يمكنها ترشيح من تراهُ مناسباً لرئاسة الجمهورية، كان عبد العزيز بوتفليقة يُعول على الدعم المعنوي الذي كان يحظى بهِ من طرف هواري بومدين الذي كان يثق فيهِ و كلفهُ بقيادة دبلوماسية الجزائر حتى وفاتهِ. و لهذا كان بوتفليقة يعتبر نفسهُ رجل الاستمرارية و مواصلة السير في الخط السياسي الذي كان ينتهجهُ الرئيس بومدين.

بعد أن اجتمع رئيس الجمهورية بالنيابة، رابح بيطاط ، في وزارة الدفاع برؤساء النواحي العسكرية و المديرين المركزيين بوزارة الدفاع و رؤساء الفرق العسكرية، ،تقرر تشكيل" اللجنة الوطنية لتحضير مؤتمر جبهة التحرير الوطني "يوم 31 ديسمبر1978 ،و تم تنصيبها من طرفهِ في بداية يناير1979، وحسب الخطة المرسومة، فقد تقرر تعيين السيد رابح بيطاط رئيساً للجنة الوطنية لتحضير مؤتمر الحزب، والسيد محمد بن أحمد عبد الغني نائباً له. [3] وتقرر فيه أن يكون الشاذلي بن جديد هو الأمين العام للحزب والمرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية و القائد

---

(1)- يحي ابوزكريا ، مرجع سابق ، ص36. للمزيد من المعلومات راجع دستور الجزائر1976، مادة 118، ص19.
(2)- عمار بوحوش ، **بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات** ، مرجع سابق ، ص523.
(3)- المرجع السابق ، ص525.

العام للقوات المسلحة.[1] حيث كان العسكريون ممثلين في المؤتمر العام تمثيلا قويا بنحو 600 عضو ، وبفضل تماسك أصواتهم رجحت كفة الشاذلي بن جديد على منافسيه وكان أبرزهم عبدالعزيز بوتفليقة المقرب من بومدين، ومحمد صالح يحياوي، و رابح بيطاط الذي يُعتبر الوحيد من بين الزعماء التاريخيين التسعة الذي استمر يشارك في الحياة العامة.[2]

ومن ابرز الشخصيات العسكرية والأمنية التي ساهمت في ترجيح الكّفة لصالح الشاذلي بن جديد هو قاصدي مرباح مدير الاستخبارات العسكرية ، وكوفئ في وقت لاحق بتعيينهِ رئيساً للحكومة قبل أن يساهم ذوي النفوذ في المؤسسة العسكرية بالإطاحة بهِ وتأليب الشاذلي عليهِ في حملة استهدفت العناصر البومدينية في مراكز الجيش والدولة.[3]

كان بن جديد فضلاً عن كونه قائد منطقة وهران العسكرية ، يمثل داخل حزب جبهة التحرير الحاكم التيار الوسطي ، إي بين صقور جبهة التحرير وبين حمائم الحزب المستعدين لتخفيف قبضة الدولة وإضفاء بعض مظاهر الديمقراطية .[4]

وقع الاختيار على الشاذلي بن جديد لأنهُ كان رجل الوسط، فإذا كان عبد العزيز بوتفليقة ليبرالياً نوعا ما والمتعلقون بالنهج الاشتراكي متحفظون عليهِ، فإنّ محمد الصالح يحياوي كان راديكالياً ويميل إلى دول المعسكر الاشتراكي، و لذلك لا يحظى بدعم الجماعات المؤيدة للمعسكر الغربي، ولهذا وقع الاختيار على الشاذلي بن جديد،لأنهُ واقعي، و تدرب مع بومدين و تعلم الصرامة والفعالية بالإضافة إلى أنه مخلص للرئيس بومدين و للشرعية الثورية، و متعلق بالهوية العربية - الإسلامية ، وغير منحاز إلى الشرق أو الغرب ، أي أنهُ الشخص الذي يعتبر بمثابة حل وسط.[5]

تجدر الإشارة إلى بعض النقاط حول ما سبق :

1- حجم العسكريين الممثلين داخل حزب جبهة التحرير، فإذا نحن القينا نظرة على الجماعات التي تتكون منها اللجنة المركزية التنفيذية للحزب، فإننا نلاحظ أن أقوى مجموعة هي مجموعة وزارة الدفاع 30 عضواً،ثم تليها المنظمات الجماهيرية ب 23 عضواً ، والمجلس الشعبي الوطني ب 22 عضواً، بينما عدد أعضاء الجهاز المركزي للحزب هم 11 عضواً ، وكذلك عدد تمثيلهم داخل المؤتمر الرابع كان حوالي 600 عضواً .

---

(1)- النصوص الأساسية المصادق عليها من طرف المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير 27-31 يناير 1979 (الجزائر ، مطابع الحزب ، 1979) ، ص219.

(2)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص457.

(3)- يحي ابوزكريا ، مرجع سابق ، ص36.

(4)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص457.

(5)- عمار بوحوش ، **بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات** ، مرجع سابق ، ص524.

2- ان من تولى السلطة بعد وفاة هواري بومدين هو أحد رجال المؤسسة العسكرية ، ونجاحهُ في الترشح للرئاسة كان وراءهُ دعم العسكريين القوي لهُ ، وهذا يعطي انطباعاً أن ترشيح الشاذلي بن جديد قد حسمهُ الجيش وليس عن طريق استفتاء شعبي أو انتخابات شعبية بالطريقة الديمقراطية.

بعد ترشحه للرئاسة ، قرر الشاذلي بن جديد العمل على ثلاثة صعد رئيسية : [1]

1- الانفتاح والمصالحة الوطنية (بدءاً بإلغاء طلب رخصة السفر إلى الخارج وإصدار العفو على الزعماء السياسيين .

2- إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد (بتشجيع الإدارة الجماعية وحرية الانتخاب الداخلي).

3- تطهير الحياة السياسية والاقتصادية .

ومن خلال هذه الخطوات أراد الشاذلي بن جديد ، إن يثبت لرجال هواري بومدين أنهُ قادر على تهميشهم سياسياً ، وتشتيتهم ، وكان يريد أن يثبت أيضاً أنه لا فراغ سياسي بعد وفاة بومدين ، حيث قال في فبراير 1980 :

"إن الحكومة هي حكومة جبهة التحرير الوطني ، و دور الحزب في مسيرتنا هو دور أساسي لأن الثورة بدون حزب يقودها لا يمكن أن تكون ثورة، بل هي مجرد حركة عشوائية، إن الحزب هو الذي يقود الثورة ويوجهُ المجتمع طبقاً للميثاق الوطني الذي يمثل الخط الإيديولوجي للحزب الذي قاد ثورة التحرير الوطني، ويقود اليوم ثورة البناء".[2]

في نفس الفترة قام بتعيين مصطفى بلوصيف، وهو من المقربين إليهِ، أميناً عاماً لوزارة الدفاع وذلك بقصد تحديث أسلحة الجيش وإبقاء القوات المسلحة موالية للرئيس ومدعمة لهُ ولسياساتهِ التي يتم تبنيها في اللجنة المركزية للحزب، وخاصةً أن نسبة كبيرة من المسئولين في حزب جبهة التحرير يتم انتقائهم من طرف أجهزة الأمن المدنية والعسكرية.[3]

وعلى صعيد المؤسسة العسكرية أجرى الشاذلي بن جديد سلسلة تغييرات أزاح بموجبها كل المحسوبين على التيار (البومديني) وأحالهم إلى التقاعد ، وتقدم إلى الواجهة ما يعرف في الجزائر (بضباط فرنسا) وهم الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي والتحقوا بصفوف الثورة الجزائرية في أواخر أيامها مثل خالد نزار وعباس غزيل ومحمد العماري وعبد المالك قنايزية وغيرهم .[4]

---

(1)- إسماعيل قيرة وآخرون ، مرجع سابق ، ص111.
(2)- عمار بوحوش ، **الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الصعبة في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص6.
(3)- المرجع السابق ، ص6.
(4)- يحي أبو زكريا ، مرجع سابق ، ص 38.

وعلى مستوى الرئاسة، قام الرئيس بتدعيم نفوذ رئيس الديوان، العربي بلخير،الذي تم تعيينهُ في هذا المنصب منذ 1979، وبدون شك، فإن المُحرك الرئيس لقرارات وسياسات رئاسة الجمهورية كان هو السيد العربي بلخير الذي يعتبر البوابة الرئيسية للوصول إلى الرئيس، ومن خلالهِ، كان الرئيس الشاذلي بن جديد، يتخذ القرارات ويمضي على الوثائق التي تقدم إليه للبث فيها، لأنهُ كان يثق فيهِ كثيرا ويعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة، كما أنه كان المسؤول عن تعيين الإطارات في المؤسسات والمنسق للأجهزة الأمنية على مستوى الرئاسة.[1]

أدى هذا الأمر إلى ظهور عصب وجماعات تستمد نفوذها من الصلاحيات التي أعطاها الشاذلي بن جديد لمجموعة من القادة العسكريين ، وهما جماعتين أو عصبتين ،عصبة بالخير ، وعصبة حمروش.[2]

1- عصبة الجنرال العربي بلخير[*] :

بتفويض من الشاذلي بن جديد نفسهُ ، أصبح الجنرال بلخير يهتم عملياً بوزارات الدفاع ، والداخلية ، والإعلام ، ووزارة الثقافة ، وجميع المصالح ذات الطابع الأمني ، في الوقت الذي كان يشرف فيهِ على وزارت مهمة جداً مثل المالية ، ووزارة التجارة ، لدرجة أن بلخير وصل لمرحلة تعيين الأشخاص الذين ينتمون لعصبتهِ في كافة المناصب الحساسة في الشركات الوطنية وتعيين مديريها العامين . وهذا العمل الهائل لم يكن ليقوم به منفرداً ، بل كان يعتمد على عصبتهِ وكل التكنوقراط المواليين لهُ .وكانت ثقة بن جديد ومساندتهُ قد أتاحت لهُ توسيع دائرة نفوذهِ ونفوذ عصبتهِ لتشمل حزب جبهة التحرير الوطني ، والمنظمات الشعبية والمجلس الشعبي الوطني . وكان يُقحم ممثلي (مصالح الأمن العسكري، والمديرية العامة للأمن الوطني، والدرك الوطني)، في اختيار أعضاء اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الذين كانوا يتحكمون بالاشتراك معهُ في اختيار ما بين 55- 60 بالمائة من أعضائها. كما أن مصالح الأمن كانت تشترك في اختيار مرشحي جبهة التحرير في الانتخابات التشريعية.[3]

---

(1)- عمار بوحوش ، **الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الصعبة في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص6.

(2)- عبدالحميد الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ص172.

(*)- ينتمي الى عائلة ذات علاقات وثيقة مع فرنسا ،درس العربي بلخير في مدرسة أولاد قوات الجيش الفرنسي ، ويصنف من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، حيث انظم أولا الى جبهة التحرير في تونس ، ثم الى جيش التحرير على الحدود التونسية الجزائرية عام 1962 .

(3)- المرجع السابق ، ص172.

(*)- شارك في حرب التحرير بين 1958 - 1962، التحق بجيش التحرير الوطني وعمره لا يتجاوز 15 سنة عمل تحت إمرة مسعود بوجريو ، و بعد الاستقلال حصل على ماجستير في العلوم السياسية ثم ألتحق بصفوف الجيش الوطني الشعبي في فترة حكم الرئيس هواري بومدين وكلف بمنصب مدير البروتوكولات .

2- عُصبة مُولود حمروش :

بدا حمروش ، القريب جداً من مصالح الأمن و لا سيما من الهادي خضيري مسؤول المديرية العامة للأمن الوطني آنذاك ، يعمل لحسابه الشخصي للمضي إلى أبعد حد ممكن ، وبما انهُ كان يحركهُ طموح لا حدود لهُ يتخطى قدرتهُ الفكرية والسياسية ، نسج تحالفات مع عصبة داخل جبهة التحرير الوطني وبعض الشخصيات السياسية ، واستخدم معارفهُ في الحكم للحصول على دعم فرنسا. وخلال الفترة مابين (1986 - 1988) ، بدء حمروش في تحضير نفسهِ من دون وازع لمنصب وزير أول يعبد طريقهُ إلى انتخابات رئاسية محتملة . وكان يعتمد على الأجهزة : مصالح الأمن ، جهاز جبهة التحرير ، المنظمات الوطنية ، الوزارات الإستراتيجية ، من دون إهمال الاتصالات غير الرسمية في اتجاه فرنسا ، وقد أقام علاقات خاصة بأشخاص قريبين من الرئيس الشاذلي بن جديد ، في حين انهُ ليس لهؤلاء وظائف رسمية في الدولة .[1]

في ظل بروز هذا التنافس بين هذه العصب والجماعات السياسية الجديدة ، بدء الشاذلي بن جديد يُفكر في التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي وتبنى سياسات واستراتيجيات ليبرالية تكون أكثر انفتاحاً ، وقد تطلب هذا الأمر الاعتماد على نخب تستطيع أن تخطط وتتبنى مشاريع اقتصادية وسياسية تساعد في تحقيق الأهداف التي كان يسعى بن جديد إليها.و فيما يلي مختلف مراكز القوى و النخب التي كانت تقود سياسات الانفتاح في الجزائر منذ 1982- 1988:[2]

أ- نخبة التكنوقراط على مستوى السلطة التنفيذية :

قام الرئيس بن جديد بعد المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني بتشكيل فريق اقتصادي ذو توجه ليبرالي يقودهُ:

- عبد الحميد الإبراهيمي، وزير التخطيط و التهيئة العمرانية.
- نابي بالقاسم ، وزير الصناعات الكيميائية و البترول .
- عبد العزيز خلاف ، وزير التجارة ، ثم عين وزيراً للمالية .
- بوعلام بن الإبراهيمي، الداخلية ، ثم وزيراً للمالية.
- أحمد طالب الإبراهيمي ، وزير الخارجية .

ب- نخبة الثوريون المحافظين بالحزب :

إن توجهات الحزب و النخبة التي تسيطر عليهِ وتتحصن بهِ، ابتداءً من محمد الشريف مساعدية، إلى عبد الحميد مهري وبوعلام بن حمودة،هي قيادات شاركت في الثورة و ساهمت

---

(1)- المرجع السابق ، ص175.

(2)- عمار بوحوش ، **بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات** ، مرجع سابق ، ص543.

في نيل الاستقلال،و بالتالي تعتبر عناصر وطنية محافظة ومناضلة من أجل المحافظة على المكاسب الثورية والهوية العربية - الإسلامية للجزائر. وعليهِ، فإن إيديولوجية المحافظين و الثوريين في الحزب، تختلف عن توجهات التكنوقراط والمخططين الليبراليين الجدد الناشطين مع مستوى السلطة التنفيذية.

ج- نخبة قيادات الأمن بمختلف أجهزتها :

حسب بعض الباحثين، فإنّ عدد أفراد النخبة العسكرية الذين كانوا يمثلون قوة عسكرية في محيط الشاذلي بن جديد يبلغ عددهم تسعة جنرالات.

جدول رقم (20) يوضح أبرز القادة العسكريين في عهد الشاذلي بن جديد ونفوذهم السياسي والعسكري.[1]

الاسم	الصفات السياسية والوظيفية
الجنرال العربي بلخير	أمين عام للرئاسة ثم مديرا لديوان رئيس الجمهورية المسؤول الأول عن ملف الإطارات في رئاسة الجمهورية
الجنرال مصطفى بلوصيف	عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني- رئيس لهيئة أركان الجيش الوطني الشعبي
الجنرال عبد الله بلهوشات	عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير – رئيس أركان الجيش الجزائري
الجنرال رشيد بن يلس	عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير – قائد القوات البحرية
الجنرال مصطفى الشلوفي	عضو اللجنة المركزية للحزب – الأمين العام لوزارة الدفاع
الجنرال مجدوب لكحل عياط	عضو اللجنة المركزية للحزب – المدير المركزي للأمن العسكري
الجنرال عباس غزيل	عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير – المستشار الرئاسي في المجال الأمني
الجنرال قاصدي مرباح	عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير- الأمين العام لوزارة الدفاع بعد تنحية بلوصيف
الجنرال الهادي خضيري	عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير – وزير الداخلية ثم تولى القائد العام للدرك الوطني

ووفقاً للمادة (117) من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني ، المتعلق بدور الجيش ، فإن الجيش الوطني الشعبي يُشارك في الحياة الحزبية ، بحيث يحضر ممثلون عنهُ في كل الاجتماعات التنسيقية التي يعقدها رؤساء اللجان والأقسام .[2] ومعنى ذلك بالنسبة للعسكريين ، سيحميهم من هيمنة السياسيين على مركز اتخاذ القرارات واستئثارهم بالسلطة.

---

(1)- المرجع السابق ، ص 549.

(2)- النصوص الاساسية المصادق عليها من طرف المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير (27-31 يناير 1979) ، مرجع سابق ، ص219.

ثانياً : الإصلاحات السياسية كآلية لتكيف النظام السياسي مع سياسات الانفتاح:

ظلّ النظام السياسي الحاكم منذ 1962 وحتى 1988 ، مُعتمداً على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح المسلح ومحقق الاستقلال، وأكثر من ذلك المتحكم والمسيطر على الحياة السياسية والمجتمع، حيث أكدت المواثيق الوطنية والرسمية، على أن الجبهة هي المؤسسة الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، وهي الوحيدة المحتكرة لجميع أوجه النشاط السياسي، ما أعطاها دور الموجه والمرشد السياسي.[1]

حاول الشاذلي بن جديد في ظل الضغوطات والتناقضات ، أن يقوم بمجموعة من الإصلاحات السياسية ، تقوم على تعديلات دستورية تُساهم في توفير مناخ أفضل للتقدم نحو التعددية السياسية وهي كالتالي :[2]

1- تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية .

2- تركيز السلطة التشريعية في يد المجلس وجعل الحكومة مسؤولة أمامه وربط التمثيل في المجلس بالهيئة الناخبة وليس بجبهة التحرير الوطني.

3- لم تعطِ التعديلات أي دور لجبهة التحرير الوطني في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية.

4- استحداث بنود ايجابية عدة في مجال الحريات الأساسية والديمقراطية باعتبارها جوهر الاستقلال الوطني .

5- إنشاء مجلس دستوري يتولى العمل على احترام الدستور وتأمين الالتزام بالقواعد القانونية لعمليات الاستفتاء والانتخابات الدستورية .

6- إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، حتى يصبح مكلفاً فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها، كما تم إلغاء النص الذي يعطيهِ دوراً في بناء المجتمع الاشتراكي. وهذه النقطة تحديداً أوقعت الشاذلي بن جديد في مشاكل كبيرة وأدخلته في خصومات ضد العسكر بصورة مباشرة واتضح ذلك بشكل كبير ، بعد انتهاج فكرة التعددية ، ونتائج التجربة الانتخابية 1988 ، وأحداث أكتوبر.

---

(1)- خميس حزام والي ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية : مع إشارة الى تجربة الجزائر**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 3003) ، ص 145.

(2)- منعم عمار ، **الجزائر والتعددية المكلفة** ، في الأزمة الجزائرية "الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) ، ص 59.

على المستوى الاستراتيجي وضع الشاذلي بن جديد بمساعدة أعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني مجموعة من العناصر التالية :[1]

1- تم تخفيض ضرائب الدخل ، كما بدأت محاكمة كل الموظفين المتهمين بالفساد ، وأعيد تنظيم الشركات الصناعية الكبرى ، وقسمت إلى وحدات صغيرة حتى تتماشى مع القطاع الخاص.[2]

2- انتهاج سياسية اللامركزية في الدولة بحيث أنهُ لابد من التخلص من الإجراءات البيروقراطية البطيئة التي ألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد الوطني، وكذلك تقرر تفكيك 70 شركة وطنية وتقسيمها إلى 400 شركة ذات استقلال مالي ولها حق اتخاذ القرارات على مستواها.

3- تدعيم القطاع الخاص وتشجيعه على المشاركة في التنمية الوطنية وإفساح المجال أمامهُ لكي يلعب دوراً حيوياً في التعامل مع الخارج بحرية تامة.

4- كسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية والسماح لأصحاب المال أن يستوردوا ويصدروا بدون قيود قانونية معرقلة لهم.

5- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتغيير القوانين التي تحول دون قدوم الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

6- تنازل الدولة عن العقار: لصالح المؤسسات التي تحتاج إلى قطع أرض لبناء المصانع والمنشآت الضرورية للتنمية الاقتصادية.

7- تحسين الخدمات: الاجتماعية وتخصيص أموال كبيرة لمواد الغذاء وحصول المواطنين على كل ما هم في حاجة إليه.

توزيع المناصب على العسكريين بهذه الطريقة، بالإضافة إلى السياسيات والاستراتيجيات الجديدة التي يهدف من خلالها الرئيس إلى تحقيق الانفتاح ، كل ذلك أدى إلى خلق ضغوط قوية على الشاذلي بن جديد من عدة فئات وقوى سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية في المجتمع الجزائري ، وهي كالتالي :[3]

النوع الأول : يتمثل في نخبة من النظام الذين يحتلون المرتبة الأولى، فبالرغم من عددهم الصغير فإن قوتهم كبيرة لأنهم ضباط قدامى .

النوع الثاني : من أصحاب النفوذ هم رجال النظام المبعدين الذين خرجوا من السلطة ودخلوا ميدان التجارة للكسب السريع .

---

(1)- عمار بوحوش ، **الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الصعبة في الجزائر**، مرجع سابق ، ص 27.

(2)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص458.

(3)- غازي حيدوس ، **الجزائر :التحرير الناقص** (بيروت: دار الطليعة ،1997) ، ص 67.

النوع الثالث : من أصحاب النفوذ هُم العملاء السرّيون للنظام الذين يتعاملون مع شركات دولية ويحصلون على عمولات مالية مقابل ترويج بضائعهم في السوق الجزائرية.

النوع الرابع : يتمثل في رجال الأعمال الأثرياء الذين استفادوا من قوانين احتكار التجارة الخارجية، وينصب نشاطهم على معارضة أي تعديل في قواعد اللعبة والتوازن القائم ما داموا يستفيدون من التنظيم الاحتكاري القائم الذي يسمح لهم بالحصول على رخص الاستيراد واحتكار الأسواق والحصول على قروض بسهولة تامة .

النوع الخامس : هم رجال الأعمال الذين يملكون مؤسسات صغيرة ويرغبون في التوسع بقصد مضاعفة أرباحهم، وما يطلبونه هو أن تحميهم الدولة وتخفف عنهم القيود الإدارية التي لا تتماشى والإصلاحات والفرص الجديدة لتقوية القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن "الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي" في خضم هذه التحولات السياسية قد سيطروا على مواقع شديدة الحساسية في الهرم القيادي للمؤسسة العسكرية، وقاموا بواسطة الشاذلي بن جديد ، بإبعاد الراديكاليين داخل حزب جبهة التحرير الوطني وحتى جهاز الاستخبارات العسكرية ، وتحديداً من ذوي التوجهات البومدينية أي الاشتراكية . ففي 29 أكتوبر 1988 قام الشاذلي بن جديد بتغييرات جوهرية على مستوى الجيش، وذلك من خلال إحالة العديد من القيادات العسكرية إلى التقاعد وتعيين آخرين مناصرين له . [(1)]

وبالتوازي مع ذلك تم تعيينين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في المناصب التالية:[(2)]

- الجنرال خالد نزار، عين رئيساً للأركان، ثم وزيرا للدفاع.
- الجنرال عبدالمالك قنايزية ، عين رئيساً للأركان خلفاً للجنرال خالد نزار .
- الجنرال محمد تواتي (القريب من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، عين مستشاراً لوزير الدفاع.
- الجنرال عباس غزيل ، عيين قائداً للدرك الوطني .
- العقيد محمد مدين ، عين مسؤولاً عن الأمن العسكري .

---

(1)- عبدالحميد الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ص 219.
(2)- المرجع السابق ، ص220.

وهذهِ السياسة التي طبقها بن جديد والمُعتمدة على العلاقات الشخصية ، طبقت قبلهُ وأصبحت وكأنها تقليد متوارث ، فقد عمد بومدين في تشكيلهِ لمجلس قيادة الثورة على جماعة وجدة بالدرجة الأولى ، تلك الجماعة التي عملت معهُ إثناء الثورة ، ولكن الاختلاف هنا يكمن في أن بومدين كان مسيطراً ومهيمناً ويرجع لهُ القرار في أخر الأمر ، أمّا بن جديد فإن جماعتهُ كلها تقريباً من الجيش وكانت تشاركهُ في اتخاذ القرار بحيث انهُ أصبح سجين هذه الجماعة التي أتت به إلى الحكم .[1]

كما أن الشاذلي بن جديد قد تشابه مع الرئيس الراحل هواري بومدين في اختيارهِ عدداً من الضباط الذين تكونوا في الجيش الفرنسي قبل أن يلتحقوا بجيش التحرير، وقد اختارهم لتأطير جيش الجزائر المستقلة ، وتقلد رجال مثل عبدالله بلهوشات ، والعربي بلخير ، ومحمد قنايزية ، ومحمد العماري ، وغيرهم مناصب عليا ، هذا بطبيعة الحال يعكس أمراً مهماً وهو أن الشاذلي بن جديد يتعاطف مع التيار الفرانكفوني وأصبح يقصي ضباط جيش التحرير وعلى رأسهم مصطفى بلوصيف، والذي انعكس بشكل سلبي على الحياة السياسية الجزائرية ، وادخل الجزائر في صراعات إيديولوجية وفكرية وادخلها في أتون الحرب الأهلية .

1- التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988 في إطار الإصلاحات السياسية :

يعتبر أولَّ تحول سياسي عقب التظاهرات الشعبية في أكتوبر1988 [*] ، هو التعديل الجزئي لدستور (1976) حيث قرر رئيس الجمهورية أن يعرض على الشعب عن طريق استفتاء ينظم في 3 نوفمبر 1988، مشروع تعديل للدستور يتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيس الجمهورية رئيساً للحكومة يكون مسؤولاً أمام المجلس الشعبي الوطني.[2]

لم تمض أربعة أشهر على تظاهرات أكتوبر الشعبية حتى كانت الحكومة قد عدلت الدستور تعديلا جذرياً حُذف بمقتضاهُ النص على دور جبهة التحرير في الحكم وسمح بالتعددية الحزبية واختفت الإشارة إلى الاشتراكية ، وفي هذا إلا طار تم إقالة كل المتشددين داخل حزب جبهة التحرير ممن يقومون التوجهات الديمقراطية . وقد صدر عن المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير مجموعة من الإصلاحات السياسية ، تمثلت في مجموعة من التوصيات والقرارات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :[3]

---

(1)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص212.

(*)- تعتبر حركة شعبية ضد التحولات الاقتصادية التي قام بها بن جديد ، والتي أدت إلى إضعاف القطاع العام ، وتفشي البطالة ، والتي تمت مواجهتها بنزول الجيش للشوارع وقمع التظاهرات مماتسبب في حدوث خسائر بشرية .

(2)- بيان رئاسة الجمهورية حول تعديلات دستورية و إصلاحات سياسية ، **المجاهد الأسبوعي** ، عدد 1472، (أكتوبر 1988) ، ص6.

(3)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 459. كذلك انظر :مصطفى بلعور ، حزب جبهة التحرير ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ، **الباحث** ، عدد 4 ، (2006) ، ص99.

أ- التأصيل بالديمقراطية الفعلية في القاعدة وهذا عن طريق :

1- تعميق الديمقراطية وتوسيعها في الحياة العامة، بإشراك جميع القوى الموجودة في المجتمع من أجل تحديد الاختيارات السياسية.

2- تنظيم جبهة التحرير الوطني وجعلها قوة تحول وتغيير حاسم تجند أغلبية القوى السياسية الوطنية.

3- تأصيل جبهة التحرير الوطني بتحقيق أوسع انخراط للقوى الوطنية ويبدو أن إقرار تعدد الحساسيات والتيارات داخل جبهة التحرير الوطني كان يهدف إلى سد الطريق كمرحلة أولى أمام المطالبة بالتعددية السياسية.

4- ابتعاد عمل جبهة التحرير الوطني في منهجه ابتعادًا كليًا عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق ممنوحة مسبقًا وعن مفهوم الحزب المسير المتحمل مسؤولية أعمال الجهاز التنفيذي ونقائصه.

5- تحرير المنظمات الجماهيرية من أيّة وصاية تنظيمية مفروضة على نشاطها وعلى طرق تغيير قيادتها.

ب- التنظيم الديمقراطي للعمل السياسي :

ويهدف بالدرجة الأولى إلى استيعاب التحولات الكبرى السياسية والاجتماعية عن طريق:

1- تحرير جبهة التحرير الوطني نهائيًا من نزعة الممارسة الفوقية بحكم القانون على المسؤوليات في جهاز الدولة وفي المجالس المنتخبة وفي الاقتصاد والمنظمات الجماهيرية والمهنية، وبالتالي يصبح مناضلو الجبهة يتقلدون المسؤوليات بحكم كفاءاتهم في المنافسات المفتوحة للجميع .

2- التخلص من الهياكل الموازية للتنظيم الإداري والإقليمي للدولة، بحيث تقوم الجبهة على هياكل مرنة للتفكير والتنشيط والتنسيق قادرة على التكيف مع التحولات السياسية.

3- إعادة النظر في أسلوب عمل جبهة التحرير الوطني وهذا بتحررها نهائيًا من المشاركة في التسيير المباشر في جميع مستويات جهاز الدولة.

4- تغيير دور جبهة التحرير الوطني إزاء المجالس المنتخبة عن طريق دمقرطة الحياة العمومية بعيدًا عن التسيير البيروقراطي للعمل السياسي .

ما كاد تعديل الدستور يتم في فبراير 1989 ويأخذ بمبدأ التعددية حتى توالى إنشاء الأحزاب السياسية حيث تم إنشاء التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 11 فبراير 1989، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في 21 فبراير 1989 ، إتحاد القوى الديمقراطية في 23 فبراير 1989. وعند تاريخ 30 سبتمبر1989 تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية وهي الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية .[1]

ما يمكن تسجيله على هذهِ الأحزاب عموماً هو :

1- افتقارها في الكثير من الأحيان إلى رؤية سياسية واضحة وبرنامج بديل، وأكثر من ذلك تشابهها، إن لم نقل تطابقها من حيث البرامج.

2- على الرغم من وضوح مواد القانون فيما يتعلق بالمادة (5) التي تنص على عدم تبني (الجمعية السياسية) تأسيسها أو عملها، على أساس ديني أو لغوي أو جهوي أو الانتماء إلى جنس واحد أو عرق واحد أو وضع مهني معين ، إلا أنهُ تم اعتماد الكثير من الجمعيات على أسس جهوية ومهنية ودينية. وكان على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تعبر عن تيار ديني بعينهِ، أو التجمع الوطني الديمقراطي الذي مثل التيار البربري.

وعموماً يمكن القول أنّ معظم الأحزاب السياسية في الجزائر، حديثة العهد والنشأة، إذا ما استثنينا الأحزاب التي كانت تنشط في السرية،و حرص مُعظمها على إعادة هيكلة مستمرة للساحة السياسة على أُسُس ثابتة محورها ثلاث تيارات سياسية: [2]

التيار الإسلامي : ممثلاً في حركة مجتمع السلم وحركة النهضة التين أعادتا تكييف نفسيهما مع الأمر الجديد، عقب حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في1992، ورفض العسكر للتيارات الإسلامية.

التيار الوطني : الذي يتزعمهُ حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

---

(1)- المرجع السابق ، ص124.
(2)- إسماعيل قيرة وآخرون ، مرجع سابق ، ص174.

التيار العلماني الديمقراطي : الذي يتزعمهُ حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التجمع الوطني الجمهوري، جبهة القوى الاشتراكية وغيرها من الأحزاب التي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة في المجال السياسي.

وبالتالي أصبح يمكن تصنيف الأحزاب لنوعين: [1]

أحزاب معارضة قديمة موجودة قبل عهد التعددية وكانت تنشط في حالة السرية ثم خرجت للعمل السياسي العلني بموجب الإصلاحات السياسية. وبالرغم من أن عدد هذه الأحزاب قليل إلا أنها تُعتبر من بين التشكيلات السياسية الفاعلة والمؤثرة في الساحة الوطنية ومنها:

جبهة القوى الاشتراكية : الذي يعتبر أقدم حزب معارض أنشأهُ آيت أحمد أحد القيادات التاريخية للثورة منذ 1963 عندما بدء الخلاف بينهُ و بين بن بله الرئيس الأول للجزائر المستقلة.

الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري: وهو حزب قديم كذلك ،و يعود إنشاءهُ إلى كريم بالقاسم أحد قادة الثورة المشهورين الذين دخلوا في نزاع مع السلطة مباشرة بعد الاستقلال وفضل الانسحاب للعيش في المنفى.

حزب الطليعة الاشتراكية (امتداد للحزب الشيوعي الجزائري) : وقد جمع بين مناضلين من الحزب الشيوعي وبعض اليساريين من جبهة التحرير الوطني. وأنشأ منذ 1966 عقب الانقلاب العسكري الذي قام به بومدين في 19 يونيو 1965 مطيحاً بنظام الرئيس أحمد بن بله.

الحزب الاشتراكي للعمال: ذو توجه تروتسكي،ويعتبر من الأحزاب النشطة في أوساط العمال وطلبة الجامعات، لكنهُ محدود التأثير وعرف فيما بعد انقساماً ليظهر منهُ حزبان منفصلان محدودي الأهمية هما حزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال.

أما الصنف الثاني من الأحزاب فيشمل تلك التي ظهرت بعد إعلان التعددية، أي أنها حديثة العهد. وتنقسم هذه الأحزاب بدورها بحسب ثقلها السياسي وأهميتها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تضم عدد محدودا من الأحزاب ذات الوزن والتأثير مثل:

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: ظهر إلى الوجود قبل الإعلان رسمياً عن قانون الجمعيات السياسية وهو ذو اتجاه علماني عصري. وتتركز قاعدتهُ بشكل خاص في بلاد القبائل

(1)- العياشي عنصر ، مرجع سابق ، ص8.

وبعض المناطق الأخرى من الوطن حيث يتواجد السكان من أصل أمازيغي. كما أنهُ يستقطب عدداً مهما من المناصرين والمتعاطفين بين الشرائح الوسطى والمثقفين بشكل خاص.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: وتشكل تجمعاً لعدد من جماعات الإسلام السياسي ذات الاتجاهات المختلفة منها السلفية ومنها الإخوانية. وتعتبر جبهة الإنقاذ من أكثر الأحزاب تأثيراً ووزناً في الأوساط الشعبية بسبب ممارستها لمعارضة راديكالية للنظام وكذلك بالنظر إلى أيديولوجيتها الشعبوية ذات الطابع الديني التي سمحت لها باستقطاب كل الناقمين على النظام.

الحزب الاجتماعي الديمقراطي : ذو توجه ليبرالي ويضم أصحاب الأعمال، والمهن الحرة وكان أول حزب يقدم ملف اعتمادهِ وينظم مؤتمرهُ التأسيسي.

حركة النهضة الإسلامية : حزب من التيار الإسلامي الإخواني، لكنهُ ذو توجه محلي أو وطني ينشط بصفةٍ خاصة بين طلاب الجامعات وبعض الفئات من الشرائح الوسطى من أصحاب المهن الحرة. كما أن تأثيرهُ متمركز بصفة خاصّة في شرق الجزائر.

المجموعة الثانية: فتضم عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية الصغيرة بالنظر إلى محدودية تأثيرها وقلّة نشاطها وصغر قاعدتها، وهي لا تظهر إلاّ في المناسبات الانتخابية مثلاً، وكثيراً ما تستعملها السلطة في تحالفات ظرفية محاولة بذلك ممارسة الضغط على الأحزاب المؤثرة.

مع العلم أن كلمة الأحزاب هو تعريف مجتمعي سياسي لاغير، ولم يذكر في الدستور كلمة "حزب " ولكن ذكر بصيغة "جمعية " . [1] وبالتالي استعمال مصطلح الجمعية بدلاً من حزب قد يرمي إلى 3 أمور:

1- تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة.

2- استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة.

3- افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية.

كان الشاذلي بن جديد يُدرك أن أزمة الجزائر الاقتصادية والسياسية لا يمكن لها آن تأخذ المسار الإصلاحي من دون خطوات أكثر شجاعة ومرونة على مستوى الإصلاح الدستوري ، و لمعرفة الشاذلي بن جديد أيضاً ، معارضة التيار المحافظ في حزب جبهة التحرير لهذهِ

(1)- الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **دستور1998**، المواد 39-40 (الجزائر:دار المطبوعات الرسمية،1998)، ص5.

الإصلاحات فأنهُ أوكل عملية إدخال الإصلاحات وصياغة الدستور على شخصيات خارج حزب جبهة التحرير.[1] أو من ذوي التيار الإصلاحي داخل حزب جبهة التحرير .[2]

2- الإصلاحات في دستور 23 فبراير 1989.

نص الدستور على مجموعة من النصوص أهمها : [3]

1- يجب على كل جمعية سياسية أن تسعى للحفاظ على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية والنظام الجمهوري والقيم العربية والإسلامية والامتناع عن الممارسات الطائفية المخالفة للسلوك الجزائري ، كما لا يسمح لأفراد الجيش الانخراط في العمل الحزبي ، ويجب استخدام اللغة العربية في الممارسات الرسمية للحزب.

2- أن يكون العضو المؤسس للحزب لم يسبق لهُ سلوك مضاد لثورة التحرير الوطني ، وان يكون مقيماً بالتراب الوطني .

3- التخلي عن منح الأولوية للشرعية الثورية، حيث حاول دستور1989 استبدالها في نصوصهِ بشرعية أخرى، تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية، أو إذا جاز القول إحلال الشرعية الدستورية التي تعني كل سياسة أو تصرف تقوم بهِ السلطة يتطابق وأحكام الدستور والقانون محلّ الشرعية الثورية.[4]

4- وزير الداخلية له الحق في استصدار أمر قضائي بوقف نشاطات الحزب وإغلاق مقارهِ وذلك إذا خرق الحزب المواد الدستورية وقوانين الجمهورية .

5- ضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع كوسيلة محايدة لمعرفة حجم القوى السياسية في الإطار الديمقراطي .

6- تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني ، والدفاع عن السيادة الوطنية .كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.[5] أي حصر مهمة الجيش دستورياً بهدف تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، لتكون مؤسسة دستورية على غرار

---

(1)- فرحاني عمر، **"إشكالية الديمقراطية في الجزائر"** (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992)، ص80.
(2)- إسماعيل قيرة ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص152.
(3)- المرجع السابق ، ص45.
(4)- خميس حزام والي ، مرجع سابق ، ص 107.
(5)- دستور الجزائر1998،المادة 24،مرجع سابق ، ص4.

باقي المؤسسات لها صلاحيات واضحة وتمثيلية داخل الحكومة، مع اختصاصات محددة دستورياً وقانونياً الامر الذي عجل بمغادرة ممثلي الجيش من اللجنة المركزية للحزب.[1]

ثالثا : صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور الجزائري ووافق عليهِ الشعب بأغلبية 73.43%.[2] والذي اقرّ مبدأ التعددية السياسية والإعلامية .

وفي الوضع السياسي المشحون الذي أعقب تظاهرات أكتوبر الشعبية وقعت أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة في يونيو 1990 . وهي انتخابات محلية لتعيين مجالس البلديات والولايات (هياكل السلطة المحلية)، وقد حملت معها عدداً من النتائج لم تكن متوقعة من كل المتنافسين.[3] وكان الاعتقاد السائد عند النواب بأن جبهة التحرير ستفوز بجميع المقاعد أو اغلبها نظراً لما تتمتع بهِ من هيكلة وتنظيم على المستوى الوطني .

جدول رقم (18) يوضح نتائج الانتخابات المحلية 1990.[4]

الحزب	عددالاصوات	النسبة %	عدد البلديات	النسبة %
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4331472	%45.25	855	%55.48
جبهة التحرير الوطني	2245797	%28.13	487	%31.60
الأحرار	931278	%11.66	106	%6.87
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	166104	%2.08	87	%5.64
أحزاب أخرى	310132	%3.88	6	%0.38

جدول رقم (19) يوضح نتائج الانتخابات البلدية بالنسبة لجبهة الإنقاذ الإسلامية.[5]

البلدية	عدد السكان بالآلاف	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد المقاعد	النسبة %
وهران	559	33	24	%72.72
قسنطينة	450	33	24	%72.72
عنابه	228	33	21	%63.63
اسطيف	186	23	17	%73.91
بجاية	119	23	3	%13.04
تيزي وزو	94	15	3	%20

(1)- هناء عبيد ، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004) ، ص149. كذلك انظر : نور الدين زمام ، بناء القوة ومسار التنمية بالجزائر "1990-1992"، **الدفاتر** ، العدد الاول ، (2000)، ص20.

(2)- اقوجيل نبيلة ، حبة عفاف ، القانون الانتخابي بين القوة والضعف ، **الاجتهاد الانتخابي** ، العدد 4 ، (2003) ، ص372.

(3)- العياشي عنصر،**التجربة الديمقراطية في الجزائر "اللعبة والرهانات "** في المؤتمر الدولي حول "تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي" (القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 1996)، ص2.

(4)- لرقم رشيد ، **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر** (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري ، 2006) ، ص106.

(5)- المرجع سابق ، ص 108.

هذهِ النتائج تؤكد سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أغلبية البلديات ، وخاصة البلديات ذات الكثافة السكانية العالية التي تتميز بتراكم للمشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نتيجة أنماط التسيير المعتمدة من قبل منتخبي حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم) .[1]

بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذا الوقت بالذات له العديد من المبررات أهمها رد فعل الناخب الجزائري اتجاه الحزب الحاكم ، وسلبيات مرحلة الأحادية الحزبية . ورغم التواجد الوطني والإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها حزب جبهة التحرير الوطني مقارنة بجبهة الإنقاذ الإسلامية ، و الدعم الذي تلقاه من قبل الإدارة وكُلّ القوى الفاعلة في النظام القائم آنذاك ، فإن نتائجهِ في الانتخابات البلدية والولائية لعام 1990 أظهرت مدى الخسارة التي مني بهِا ، خاصةً وان النظام المختلط المعتمد يهدف أيضا إلى ضمان فوزهِ وبقاءهِ في السلطة.[2]

أمّا عشرات الأحزاب الصغيرة ، فقد عبر المجتمع عن رفضهِ لها وللمواقف التي عبرت عنها خلال المرحلة الانتخابية. وقد كانت نتائجها ضعيفة جدا مقارنة بالأطروحات التي دعت لها. والصورة التي أظهرتها بها وسائل الإعلام.[3]

استغلت جبهة الإنقاذ الإسلامية هذه النتائج بعد الانتخابات البلدية،و طالبت بإجراء انتخابات تشريعية وبررت ذلك بأنهُ لا يمكن الحديث عن التعددية السياسية في ظل وجود برلمان أحادي حِكر على حزب جبهة التحرير الوطني. لذلك وعد الشاذلي بن جديد بإيصال الإصلاحات السياسية إلى ذروتها ، فقرر أن تجرى انتخابات تشريعية في 27 يونيو 1991 ، إلا أن الانتخابات لم تجرِ في موعدها ، بل عادت الجزائر أثناءها إلى درجة الصفر أو ما قبلهُ ، حيث عادت الدبابات من جديد إلى الشوارع الجزائرية وفرض الجيش حالة الحصار العسكري ، وأُقيلت حكومة مولود حمروش ، واعتقل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .[4]

ناور النظام بهدف إعادة تنظيم البيئة السياسية من خلال الانفتاح على الأحزاب الصغيرة وتشكيلات التيار الديمقراطي العلماني (جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحركة التحدي) ،وتوظيفها بطريقة برجماتية لمحاصرة جبهة الإنقاذ ، وفي مواجهة حالة العصيان التي وقعت في يونيو 1991 ، قام النظام باتخاذ عدد من الإجراءات لتقليص سلطات المجالس المحلية المنتخبة التي كانت في معظمها تحت سيطرة جبهة الإنقاذ، كما جرت محاولات من قبل الحزب الحاكم (جبهة التحرير) للفوز في الانتخابات البرلمانية

---

(1)- المرجع السابق ، ص 109.
(2)- المرجع السابق ، ص 109.
(3)- العياشي عنصر ، مرجع سابق ، ص3.
(4)- المرجع السابق ، ص45.

جسدتها عدة إجراءات مثل إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ورفع عددها، ومنع التصويت بالوكالة.[1]

حاول الجنرالات خالد نزار رئيس الأركان1991 ، مصطفى شلوفي ، الأمين العام لوزارة الدفاع ، وعباس غزيل قائد الدرك الوطني ، ومحمد مدين مسؤول الأمن العسكري ، من تأجيل الانتخابات التشريعية ، وفي الواقع نجحوا ثلاث مرات ، على الرغم من تعهد الشاذلي بن جديد علانية بتواريخ دقيقة . لكنهم عجزوا عن تأجيل تاريخ 26 ديسمبر 1991 ، وهو التاريخ الذي تمت فيهِ أخيراً الانتخابات التشريعية .[2]

جدول رقم (20) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991[3]

الحزب	عدد الأصوات الحاصل عليها	نسبةالاصوات المعبر عنها	عدد المقاعد	% من مقاعد الدورة الأولى
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	%47.27	188	%81.03
جبهة التحرير الوطني	1612947	%23.39	16	%6.89
جبهة القوى الاشتراكية	510661	%7.41	25	%10.78
حماس	368697	%5.35	0	0
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	200267	2.9	0	0
النهضة	150093	%2.18	0	0
حزب من اجل الديمقراطية في الجزائر	135882	%1.97	0	0
حزب التجديد	67828	%0.98	0	0
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	48208	%0.70	0	0
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	28638	%0.42	0	0
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	27623	%0.40	0	0
الأحرار	309264	%4.48	3	%1.29
مجموع المقاعد			232	

يلاحظ من خلال الجداول ، وبالرغم من تراجع نتائج الجبهة الإسلامية للإنقاذ مقارنة بالانتخابات المحلية ، إذ حصلت على3260222 صوت مقابل 4331472 صوت في الانتخابات البلدية، إلا أن نتائجها تؤكد قدرتها على الحصول على الأغلبية في أول برلمان تعددي (المجلس الشعبي الوطني) ، إذ يكفيها لبلوغ ذلك الحصول على 27 مقعداً في الدورة

(1)- العياشي عنصر ، **التجربة الديمقراطية في الجزائر "اللعبة والرهانات** ، مرجع سابق ، ص3.
(2)- عبد الحميد الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ص 221.
(3)- لرقم رشيد ، مرجع سابق ، ص 112.

الثانية .مما يتيح لها القدرة على تعديل الدستور ومن ثم إقامة الدولة الدينية لتحل محل الدولة المدنية .[1]

رفضت القيادات العسكرية نتائج الانتخابات ،لذلك جنرالات الجيش وعلى رأسهم وزير الدفاع الجنرال خالد نزار،طالبوا الشاذلي بن جديد بإلغاء الانتخابات التشريعية باعتبار أن صلاحياتهِ تخولهُ لذلك ، وقد أدى رفض الشاذلي لطلبهم إلى تفكير القيادات العسكرية إلى عزلهِ.[2] وفي خضم التحضير للدور الثاني قدم رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد استقالتهُ بتاريخ 11 يناير 1992، وأثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية والتصريح باقترانها بشغور البرلمان عن طريق الحل مسبقاً، مما تسبب في أزمة دستورية، وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة وإنشاء مجلس استشاري بدلاً من البرلمان في 4 فبراير1992.[3]

لم تثر استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ردود فعل كثيرة ، فقد بات الشخص الأقل شعبية في الجزائر ، وبالتالي فأن ضبط الجيش كانوا يعرفون مسبقاً بأن هذه الاستقالة ، لن تؤدي إلى تعقيد الوضع.[4]

استعدت المؤسسة العسكرية لمصادرة نتائج الانتخابات وتحرك اليسار والبربر والفرانكفونيين وطالبت بإلغاء الانتخابات كما طالبوا الجيش الجزائري بالتدخل .[5] ولم يتأخر الجيش بإعطاء إجابتهِ بإلغاء فعلي لنتائج الانتخابات .[6] وهو الأمر الذي ادخل الجزائر في دوامة العنف بسبب شعبية الإنقاذ الكبيرة ، بسبب الصدام بين المؤسسة العسكرية والفئات الشعبية المؤيدة للحركة الإسلامية .وعلى مستوى وزارة الداخلية ، قام الجنرال (العربي بلخير) وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،التي أصدرت في النهاية قراراً بالحل في 4 مارس 1992 ، والذي أيدتهُ المحكمة العليا بقرارها الصادر في 29-4-1992 وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية والولائية التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.[7]

---

(1)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 363.
(2)- لرقم رشيد ، مرجع سابق ، ص 58.
(3)- احمد سويقات ، مرجع سابق ، ص125.
(4)- حبيب سويدية ، **الحرب القذرة "شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة الجزائرية1992-1999"**، ترجمة : روزمخلوف (دمشق : ورد للطباعة ، 2003) ، ص53.
(5)- يحي ابوزكريا ، مرجع سابق ، ص 46.
(6)- حاتم رشيد ، **الأزمة الجزائرية الى أين** (عمان : مركز الأردن للدراسات ،1998) ، ص38.
(7)- احمد سويقات ، مرجع سابق ، ص 125.

رابعاً : عودة بوضياف "الشرعية الثورية ".

على الرغم من مساندة المؤسسة العسكرية ، وخصوصاً الجنرالات ذوي الرتب الرفيعة في الجيش الجزائري (الضباط الفرانكفونيين) للشاذلي بن جديد ، إلاّ أن ضخامة التحديات وتداخلها والضغوطات الكبيرة التي تعرض لها و الناتجة عن تبني تجربة المشروع التعددي الديمقراطي والذي نتج عنهُ وصول التيار الإسلامي للحكم ممثلاً في جبهة الإنقاذ الإسلامي ، أجبرتهُ على الاستقالة ، وبالتالي أصبح هناك نوع من الفراغ الدستوري في الدولة الجزائرية وتحول كل المشروع السياسي الديمقراطي الوليد إلى مجرد صراع حول من يحكم الجزائر في هذه المرحلة .

بالرغم من أن دستور1989 ينص ، على أن في حال موت الرئيس أو استقالتهِ يتولى رئيس المجلس الشعبي (البرلمان) رئاسة الدولة وذلك لمدة 45 يوماً وتجري بعدها انتخابات رئاسية[1]، إلا انهُ قد تم سد الفراغ الدستوري، بإنشاء هيئة أمنية انتقالية سميت بالمجلس الأعلى للدولة يرأسها محمد بوضياف ويساعدهُ أربعة أعضاء هم :[2]

1. الجنرال خالد نزار الذي يشغل منصب وزير الدفاع.
2. العقيد علي كافي الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين.
3. علي هارون الذي شغل منصب وزير حقوق الإنسان.
4. تيجاني هدام الذي تولى آنذاك هيئة إدارة مسجد باريس.

يكشف هذا الأمر عن مجموعة من الحقائق:

1. الاستعانة بالشرعية الثورية المتمثلة في شخص محمد بوضياف .
2. حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاحات الضرورية للسير بالمؤسسات والنظام الدستوري.
3. استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي بالمؤسسات.
4. حل كل المؤسسات الدستورية كمجلس الشعب والمجلس الدستوري وكل المؤسسات التنفيذية.

---

(1)- دستور الجزائر 1989، المادة 84 ، مرجع سابق ، ص8.

(2)- محمد بالقاسم حسن بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية** ، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1999) ، ص 138.

5. التواجد العسكري والأمني المتمثل في على كافي ، وخالد نزار.

وخلال هذه الفترة اتخذ المجلس الأعلى للدولة قرارات حاسمة كان لها ابعد الأثر فيما بعد ، أهمها إعلان حالة الطوارئ وحل جميع الأحزاب إلى جانب حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وهكذا انتهت تجربة الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب بالإخفاق لان الجزائر صارت مخيرة بين أمرين ، أما قبول الحكم العسكري مطلق السلطات أو الخضوع لنتائج الانتخابات و إقامة الجمهورية الإسلامية التي لا تعترف بالديمقراطية بل بما تسميه الشورى وتفسره حسب الظروف.[1]

طرح بوضياف برنامجهُ السياسي المتمثل في أن مجلس الرئاسة هو وضع انتقالي نحو نظام ديمقراطي يحتكم إلى الدستور الذي تضعهُ جمعية تأسيسية منتخبة تلتزم بمبادئ الثورة الجزائرية ووحدة التراب الوطني والتنمية الاقتصادية الشاملة في خدمة الوطن .[2]

حاول بوضياف سد الفراغ الحزبي الناتج عن حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لذلك طرح بوضياف فكرة إنشاء تجمع وحدوي وطني يتكون من مجموعة من القوى السياسية والأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية في تجمع وطني كأحد أشكال الحزب الواحد ، أطلق عليهِ " حزب التجمع الوطني الديمقراطي " ، و تجميد حزب جبهة التحرير الوطني .[3]

بعض القوى الأمنية والعسكرية القديمة وعلى رأسها ، رئيس المخابرات السابق قاصدي مرباح ، اقترحت على وزير الدفاع خالد نزار مجموعة من المقترحات والتي قوبلت بالرفض القاطع ، وتمثلت في النقاط التالية :[4]

1. تعيين حكومة وطنية .
2. إغلاق محتشدات الاعتقال وإطلاق سراح سجناء جبهة الإنقاذ الإسلامية.
3. إعادة الاعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ.
4. رفع حالة الطوارئ ، وتنظيم انتخابات مبكرة وبشكل عاجل .

وبالرغم من أن الأحزاب الجزائرية تنادت إلى ضرورة المصالحة الوطنية وتعيين حكومة وفاق وطني ، إلا أن السلطة القائمة (سلطة الجيش) نهجت الخيار الأمني وصمت أذانها

---

(1)- صلاح العقاد ، مرجع سابق ،ص463.
(2)- محمد سعد أبو عمود ، الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر ، **السياسة الدولية** ، العدد 113 ، (1993) ، ص115.
(3)- المرجع سابق ، ص116.
(4)- الحركة الجزائرية للضباط الأحرار ، "قضية قاصدي مرباح" ، **الحوار المتمدن** ، عدد1625، 26 مايو 2006، www.ahewar.org

عن كل نداءات المصالحة الوطنية ، وكان الجيش يدعي بأنهُ يحارب الذين يحاولون الاستيلاء على السلطة ، في الوقت الذي استولت هي على السلطة التي كانت و بإرادة شعبية ستؤول لحزب سياسي معارض لها.[1] كما ان القيادات العسكرية لم تترك الديمقراطية تعمل وتحكم فيما بعد على النتائج بل ضلت تحكم من خلال مخاوفها وتوقعاتها ،وبرر مناصرو التدخل العسكري هذا الوضع بأنهُ لا يمكن الوثوق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ للدفاع عن مبادئ الديمقراطية لأن مساري الإسلام والديمقراطية غير قابلين للتلاقي. واتى شعار " شخص واحد، وصوت واحد، ومرة واحدة "، ليعبر عن هذه المخاوف. واعتبر هؤلاء أن بروز دولة إسلامية أصولية كان سيؤول إلى تراجع حاد في الأوضاع السياسية والقيم الأخلاقية والثقافية.[2]

يمكن تعديد مجموعة من النقاط والتي وضعت بوضياف في مواجهة مع المؤسسة العسكرية:

1- قاد الرئيس بوضياف حملة واسعة ضد الفساد وجعلها من أولوياتهِ ، وقد أعلن أن تحت يدهِ أكثر من 4 آلاف ملف للفساد سيتم فتحها لإعادة مصداقية السلطة في أعين الشعب وأكثر من ذلك فقد أقدم على إيداع الجنرال مصطفى بلوصيف الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في عهد الشاذلي بالسجن العسكري بتهمة الفساد .[3] ويؤكد جورج جوفاي على أن الجيش منذ 1992 أصبح مسؤولاً عن الأمن ، وهو مالم يكن شغلهُ في الماضي ، كما أن الكثير من الضباط الذين تولوا القيادة جاءوا من مجموعة " الضباط الفارين من الجيش الفرنسي " ، ولديهم اتصالات جيدة مع فرنسا ، وعلى المستوى الشعبي كان ينظر إليهم على أساس أنهم جزء من " المونوكلاتور"[*] . أي حزب فرنسا المرتبط بالمافيا .[4].

2- تجميد حزب جبهة التحرير ، وطرح خيار التعددية الجديد ، ومحاولة بوضياف تجميع المعارضة حولهُ ، وضعه في مواجهة مباشرة مع الجيش .[5]

3- يتعلق الأمر بالاختلاف العميق بين فكرة الدولة المدنية الحديثة عند بوضياف ، والكوادر العليا في الجيش الجزائري ، والتي تسعى إلى تغييرات جذرية في المجتمع والنظام السياسي الجزائريين.

---

(1)- يحي ابوزكريا،**الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر "1978- 1993"**،(بيروت : مؤسسة المعارف ، 1993)، ص94.
(2)- رشيد تلمساني،الجزائر في عهد بوتفليقة " الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، **أوراق كارينغي**، العدد 7،(يناير 2008)،ص4.
(3)- بوشناقة شمسة ، ادم قبي، ادراة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، **الباحث** ، العدد 3، (2004) ، ص 134.
(*)- حزب سياسي حكم فرنسا من عام 1795 إلى عام 1799 ليقضي على الفوضى التي أحدثتها الثورة الفرنسية و كان يتمتع بسلطات مطلقة ويتكون من خمسة أشخاص فقط.
(4)- رياض الصيداوى ، سوسولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك ، الجزء الثالث ، **الحوار المتمدن** ،عدد1884،18 -4- 2007، www.ahewar.org
(5)- منعم العمار ، مرجع سابق ، ص83.

4- كان بوضياف من يحاول جمع الأحزاب وتكوين حزب موحد يتحول فيما بعد إلى قوة مدنية يجتمع حولها المجتمع الجزائري على غرار حزب جبهة التحرير ، ليتحول فيما بعد إلى قوة موازية تحاول مقارعة السلطة العسكرية .

5- غياب بوضياف عن الجزائر مدة طويلة ، تحول بعدها إلى احد القيادات السياسية الثورية التي تجهل الحياة السياسية الجزائرية ، من منظور الممارسة الفعلية على أرض الواقع ، وبالتالي هذا الأمر جعل بوضياف غائباً تماماً عن حجم التحولات الكبيرة التي مرت بها الجزائر من فترة الحزب الواحد والتحول نحو التعددية السياسية ، وحتى التحول على مستوى القيادات العسكرية نفسها، وبالتالي لم يعرف بوضياف كيفية التكيف مع هذا الكم من المتغيرات الجديدة التي طرأت على المشهد السياسي الجزائري .

6- محاولة تقليص دور المؤسسة العسكرية التي فرضتهُ ليكون رئيساً للمجلس الأعلى للأمن.[1]

كل هذه الخطوات أدخلت بوضياف في صدامات مباشرة مع مجموعة من التيارات المتناحرة على السلطة في آن واحد ، فقد دخل بوضياف في صدام مع المؤسسة العسكرية نتيجة بعض القرارات التي حاول من خلالها أبعاد العسكر عن المشهد السياسي ، وهي التي أتت به للحكم وجعلت منه قائدا للمرحلة المعقدة في الجزائر ، وعلى اتجاه أخر دخل بوضياف في صدام من نوع أخر مع القيادات السياسية المختلفة والتي رفضت المشروع السياسي الذي أراده بوضياف والمتمثل في قيادة حزب واحد للحياة السياسية الجزائرية مما يعني إعادة المشهد الجزائري إلى نقطة الصفر وإعادة الفكر البومديني المرفوض تماما من القوى السياسية بعد بروز تجربة التعددية السياسية ، وكل ذلك تم في وقت كان فيه بوضياف لا يمتلك أرضية سياسية شعبية بحيث تكون داعمة قوية له يعتمد عليها في مشروعه السياسي نتيجة ابتعاده عن الجزائر لفترة طويلة ، مما سمح لكافة هذه القوى المتصادمة على السلطة أن تتحالف ضده بشكل غير مباشر وحشره في زاوية سياسية لا يستطيع خلالها أن يتخذ إي قرار سياسي مما أدى في آخر المطاف إلى اغتياله و أن يدفع حياته ثمنا لهذا الصدام السياسي وإدخال الجزائر في حقبة سياسية أكثر تعقيدا مما كانت عليه بعد استقدام بوضياف من الخارج وتوليه السلطة لفترة وجيزة تحت مظلة حكم العسكر الرافض من الأساس لأي ديمقراطية لا يكون هو جزء منها أو لاعبا سياسيا فيها

---

(1)- المرجع السابق ، ص64.

المبحث الثاني

الحياة السياسية في ظل النظام القائم (1992-2010)

بعد الشغور الدستوري الذي خلفهُ اغتيال بوضياف عاد المجلس الأعلى ليعين العقيد علي كافي رئيساً مؤقتاً للجزائر ، إلا أن الأمر لم يُشكل تغيراً في نمط النهج السياسي القائم ، و بقيت ملامح الحال مستمرة معتمدة على حقيقة الإعلان عن الإصلاحات و التعديلات من دون تفعيل ، و كان من جراء ذلك إن استشرت فروض الفوضى والتشتت في البلاد و وصلت الديمقراطية إلى طريق مسدود.[1] و بوصول علي كافي إلى رئاسة المجلس الأعلى للدولة كانت المواجهات الدامية بين القوات النظامية والجيش الإسلامي للإنقاذ الذراع العسكري للجبهة الإسلامية قد اتسعّت رقعتها. كان علي كافي يرغب في تجسير الفجوة بين النظام السياسي والمعارضة[*] بشتى أطيافها ، أو تفتيت قوة المعارضة بما يخدم مصلحة النظام السياسي ، فلجأ إلى أسلوب فتح الحوار والمصالحة وتهدئة الأوضاع السياسية بالإضافة إلى المناورة السياسية أخذاً بمنهج الاعتدال في التعامل مع المعارضة في محاولة لتحقيق الحد الأدنى من التوافق السياسي مع المنظمات والأحزاب المعارضة للنظام السياسي ومن ثم البحث عن صيغة توفيقية تكون مقبولة من كافة الأطراف . ففي سبيل ذلك بدأ النظام السياسي باتخاذ جملة من الأساليب المختلفة مثل:[2]

1. محاولة استقطاب بعض القيادات الإسلامية لجبهة الإنقاذ سواء القيادات الرئيسية لعقد اتفاقات صلح معها، أو بعض القيادات المنشقة عن جبهة الإنقاذ ودعمها في سبيل الضغط على الجبهة أو محاولة تفتيت وحدتها.
2. بدأ النظام في تكوين بديل لجبهة الإنقاذ الإسلامية بتنظيمات إسلامية أخرى لتمثل الواجهة الشرعية للحركة الإسلامية، الأمر الذي قد يضعف الدور السياسي والمكانة الشعبية لجبهة الإنقاذ في الجزائر.
3. حرص النظام على مد حيز المصالحة لتشمل بقية أطراف المعادلة السياسية في الجزائر، خاصة الأحزاب العلمانية وذلك لتكوين توازن سياسي في الدولة بين الحكومة ومختلف التيارات السياسية الفاعلة في إطار مصالحة وطنية.

---

(1)- المرجع سابق ، ص61.

(*)- يعبر النظام السياسي عن السلطة الحاكمة وليس عن مفهوم النظام السياسي ، ويتمثل في الثلاثي المتكون من في حزب جبهة التحرير ، والمجلس الأعلى للدولة ، بالإضافة الى المؤسسة العسكرية. اما بالنسبة للمعارضة فقد تمثلت في جبهة الإنقاذ الإسلامية كذلك بعض الأحزاب السياسية ، كذلك الحركات الإسلامية المسلحة والتى تتبنى العمل الراديكالي المسلح كأسلوب معارض لنظام الحكم بصورة عامة .

(2)- هدى ميتيكس ، توازنات القوى وإشكاليات الصراع في الجزائر ، **المستقبل العربي** ، العدد 172 ،(يونيو1993) ص51.

أدركت قيادات الجيش ان عملية التصادم المستمر لا يمكن أن يضمن لها دورها السياسي المستمر في المشهد السياسي الجزائري ، وبالتالي فإن الكثير من القيادات العسكرية أصبحت تؤمن بالعمل السياسي الموازي للعمل المسلح ، إي أن تكون هناك جبهة سياسية تدعو لنوع من المصالحة السياسية وبالتالي تضمن نوع من الاستقرار ، في الوقت الذي تكون هناك عمليات عسكرية مكثفة ضد القيادات الإسلامية المتشددة الداعية إلى التغيير بقوة السلاح ، وهذا الأمر كان سيؤمن نوعا من المشروعية لعمليات الجيش ويضمن للعسكر وجود نوع من التأييد داخل الفئات الشعبية الجزائرية .

أولاً : بروز العمل السياسي والعسكري لقادة الجيش :

بالتوازي مع خطوات المصالحة وفتح الحوار الوطني الذي بدأ في 21 -9-1992 ، حدثت تحويرات وتغييرات على مستوى المؤسسة العسكرية حيث سمي الجنرال محمد العماري رئيساً للقوات الخاصة ونائباً لعبد الملك قنايزية رئيس الأركان ، بهدف معلن هو تعزيز مكافحة الإرهاب ، والذي اظهر نيتهُ الحازمة بالانتهاء من الإسلاميين الذين تجرؤوا على تحدي المؤسسة العسكرية. حيث قام اللواء محمد العماري بحل القوات الخاصة ، وإعادة تشكيلها وسميت بقوات التدخل السريع ، والتي ادخل عليها محمد العماري عناصر جديدة من القوات البرية الخاصة ، فشكلت شعبة تضم 32 من كل فيالق مظلي الصاعقة : الفوج الثاني عشر والثامن عشر والرابع ، وعززت لاحقاً بقوات اكبر ، وتطورت لتصبح تسميتها قوات مكافحة الإرهاب وأصبحت هيئة حقيقية في الجيش الجزائري ومتخصصة في مكافحة الإرهاب.[1]

جدول رقم (21) يوضح تركيبة مؤسسة مكافحة الإرهاب نوفمبر 1992.[2]

القيادة	الوصف الوظيفي العسكري
الجنرال محمد العماري	مركز قيادة مكافحة التخريب (CCLAS)
العقيد داوود	فوج الاستطلاع (25RR)
العقيد علايمية	الفوج 18 المحمول جوا (18RAP)الذي أعيدت تسميته ب (18RPC)، في حاسي مسعود بقيادة العقيد
العقيد عثمانية	فوج المظليين الصاعقة (12RPC)في بسكرة
المقدم تلمساني	الفوج الرابع (RAP) الذي أصبح لاحقا(RPC)المتمركز في الاغواط
العقيد بن جنة	الكتيبة 90 الشرطة العسكرية RPM

كانت المؤسسة العسكرية قد أعادت ترتيب نفسها ، وتفادياً للخروقات والصراعات الداخلية تشكلت سبعة أجهزة محصنّة . وتتوزع هذه الأجهزة كالتالي : [3]

---

(1)- حبيب سويدية ، مرجع سابق ، ص75.
(2)- المرجع السابق ، ص68.
(3)- يحي ابوزكريا ، **الجزائر من بن بله الى بوتفليقة** ، مرجع سابق ، ص 93.

1. جهاز الأمن العسكري: بقيادة الجنرال محمد مدين وأسمهُ الحركي الجنرال توفيق، وهو شخصية أمنية من الدرجة الأولى، ويدير أهم ثكنة في الجزائر وهي ثكنة بني مسوس الاستخباراتية.
2. جهاز مكافحة التجسس: وكان يشرف عليه اللواء إسماعيل العماري المتخصص في اختراق الجماعات الإسلامية المسلحة.
3. جهاز الأمن الخاص: وكان يشرف عليه محمد طلبة الوزير المكلف بالأمن، ورئيس الدرك الوطني عباس غزيل.
4. جهاز الأمن الخارجي: وكانت وظيفته ملاحقة المعارضين في الخارج من إسلاميين وغيرهم، وهذا الجهاز شديد الصلة بمعظم أجهزة الاستخبارات العربية والعالمية.
5. جهاز الطوارئ: وكان يشرف عليهِ اللواء محمد العماري قائد قوات مكافحة الإرهاب والوحدات الخاصة.
6. جهاز البوليس السري: وهو جهاز يلاحق أشخاصاً من دائرة النظام يهددون الأمن القومي.
7. جهاز الأمن العام والتنسيق: ويقوم بالتنسيق مع بقية الأجهزة.

سرعان ما انعكست هذهِ الترتيبات الأمنية العسكرية في قمة الجيش على الساحة السياسية ، حيث تم استبدل رئيس الوزراء بلعيد عبد السلام بالدبلوماسي رضا مالك ، واستبدل وزير الداخلية محمد حردي بالعقيد سليم سعدي ، وأُقيل قضاة اعتبروا شديدي الرأفة بالإسلاميين ، واستؤنفت الإعدامات بمن حكم عليهم بالموت ، ورفع زهاء ثلاثين من الضباط الشبان ، حداثيين ومعادين للإسلاميين ، إلى رتبة جنرال ، وخلف كل هذهِ التغييرات كان هناك الجنرالان اللذان باتا قادة الجيش الحقيقيين(محمد العماري - توفيق مدني)، وكان مستشارهما الإيديولوجي الجنرال محمد تواتى الذي عيين كمستشار سياسي للجيش الوطني.[1] ومع تعيين رضا مالك رئيس للحكومة خلفاً لبلعيد عبدالسلام ، اشتد الخلاف داخل المجلس الأعلى للدولة بين أنصار الحل الأمني أو الإستئصالي[*] ودعاة الحوار والحل السياسي لمعالجة العنف .وفي هذه المرحلة عرفت الساحة الجزائرية أعنف الصور من العنف ، وطبق رضا مالك ما يعرف بسياسة نقل الخوف إلى الطرف الآخر واستعمل النظام لمواجهة العنف بعد الاستئصال سياسة الإقصاء ، فالنظام كان يعمل بالموازاة مع محاولة الاستئصال إقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلاً للحل الأمني.[2]

---

(1)- المرجع السابق ، ص 111.

(*)- وهم الجنرالات الذين رفضوا الحوار مع الحركات الإسلامية المسلحة ، والتي كانت تطالب باستخدام القوة المسلحة ضدها.

(2)- بوشناقة شمسة ، ادم قبي ، مرجع سابق ، ص 135.

ومن القرارات الخطيرة أيضا التي اتخذها رضا مالك هو إلغاء قانون التعريب الذي صادق عليه البرلمان الجزائري قبل حلّه من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد ، وكان قانون التعريب ينصّ على تعريب الدولة وإدارتها وكل المفاصل الحيوية السياسية والتربوية ، وكان يفترض أن يتمّ تنفيذ القانون في 5-7- 1992 .[1]

كما تم رفض اتفاق روما[*] من قبل الحكومة وقد زاد هذا الحدث من حدّة الصراع بين الأحزاب الإسلامية وخصوصاً جبهة الإنقاذ والقيادات العسكرية وبدأت تعتبر أن الأحزاب المتفقة في روما تريد آن تتدخل أطراف دولية في الشأن السياسي الجزائري الداخلى ، والحقيقة أن الجيش الجزائري حساس لهذهِ النقطة لأنّهُ يعتبرها قضية سيادة وطنية تمس الأمن القومي الجزائري ، وهذا الأمر خلق نوعا من التأييد داخل المجتمع الجزائري للمؤسسة العسكرية.[2]

ثانيا : العودة إلى المسار الانتخابي وانتخاب الجنرال اليمين زروال رئيساً للجزائر :

بعد انتهاء المدة الانتقالية لرئاسة على كافي والمحددة بسنتين وتبعاً لتأثير الجيش ، جدد المجلس الأعلى للأمن ثقتهِ برئيس الجمهورية المؤقت ، ولكن هذه المرة للجنرال اليمين زروال الذي أعلن عن استعداده لإيجاد سبيل غير العمل العسكري الصارم اللازمة والعنف في الجزائر.[3]

وفي ظل الأوضاع المتأزمة والصراع بين الجيش والحركات الإسلامية المسلحة، أيقنت السلطة السياسية بأن حل الأزمة يكون بالعودة من جديد إلى المسار الانتخابي لبناء المؤسسات الدستورية وإضفاء الشرعية عليها، فتم تأكيد إجراء الانتخابات الرئاسية المعلن عليها سابقاً، في يوم 16 نوفمبر 1995. [4]

وبعد هذا الإعلان ، أطلق جنرالات الجيش حملة تعبئة لزيادة عدد العاملين في الجيش ، حيث كان جنرالات الجيش يعتقدون انهُ يجب السيطرة على الملايين الثلاثة من الناخبين الذين صوتوا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991 ، وبالتالي للوصول إلى هذا الهدف تم استدعاء من انهوا خدمتهم العسكرية قبل 3 سنوات ، وتم دفع الشباب نحو الجيش ، وتم تجنيد من بلغوا سن العشرين بالقوة ، واحتفظوا بمن انهوا خدمتهم العسكرية ، وبالتالي أصبح الجيش

---

(1)- يحي ابوزكريا ، **الجزائر من بن بله الى بوتفليقة** ، مرجع سابق ، ص 90.

(*)- انفاق روما : يعرف بلقاء سانت ايجيديو ، وحدث بين الأحزاب السياسية الجزائرية و شخصيات من الحركة الإسلامية لإنهاء العنف ، وحضرته أطراف دولية كرئيس مجلس الشيوخ الايطالي ، وسفراء بريطانيا وفرنسا وامريكا في ايطاليا.

(2)- مراد اوعباس،الذكرى21من إيقاف المسار الديمقراطي في الجزائر، **جريدتي**،13عدد يناير2012،www.djaridati.net

(3)- منعم العمار ، مرجع سابق ، ص61.

(4)- فقير محمد ، **علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الاول في النظامين الجزائري والمصري " دراسة مقارنة"** (رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجزائر ، جامعة بومرداس ، 2005)، ص49.

يسيطر على اكبر عدد من الناخبين للتصويت لمرشح الجيش الجنرال اليمين زروال ، و يسيطرون على من قد لا يصوت لمرشح الجيش. [1]

في نوفمبر 1995 ، عقدت الانتخابات الرئاسية بمشاركة أربعة مرشحين وهم الرئيس المؤقت اليمين زروال "مرشح حر"، محفوظ نحناح " رئيس حركة المجتمع الإسلامي ، نور الدين بوكروح " رئيس حزب التجديد الجزائري " ،سعيد سعدي " رئيس التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية "، وقد جرت الانتخابات دون عوائق وخرجت نتيجتها كما أرادها الجنرالات .[2] إي وصول شخصية عسكرية لسدة الحكم .بالإضافة إلى التأييد الرسمي الذي تحصل عليهِ من المنظمات والجمعيات ، كمنظمة المجاهدين وأبناء المجاهدين والشهداء والمنظمات النسائية وغيرها من المنظمات ، كما أيدهُ أيضاً الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، والذي شارك أمينهُ العام في الحملة الانتخابية لصالح المرشح الحر اليامين زروال ، كما تكونت لجان شعبية لدعم ترشيح اليمين زروال وهي لجان جمعت بين صفوفها الكثير من مناضلي حزب جبهة التحرير وقاعدتهُ التقليدية ، كما أيدتهُ المشاركة الواسعة وغير المتوقعة للمهاجرين الجزائريين في فرنسا.[3]

جدول رقم (22) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1995.[4]

اسم المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية	الحزب
اليامين زروال	8228346	61.29%	مرشح حر
محفوظ نحناح	3569072	26.06%	حركة المجتمع الإسلامي
سعيد سعدي	835996	8.94%	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية
نور الدين بوكروح	32413	3.70%	حزب التجديد الجزائري
المجموع	12695827	%100	
نسبة المشاركة 75%			

من نتائج الانتخابات المبينة في الجدول (22) يمكن آن نرصد بعض التحولات المهمة:

التحول الأول: إن الرئيس زروال ينتمي إلى المؤسسة العسكرية ، وقد كان هو الشخصية الوحيدة بين المرشحين الآخرين القادرة في نظر كافة الشعب الجزائري على إخراج البلاد من الأزمة ، لان الشعب أيقن إن الجيش هو المسير فعليا والحاكم في البلاد و هو الوحيد القادر على ضمان الاستقرار و وحدة الوطن فحتى السياسيين في كثير من الأحيان يلجئون إلى الجيش لحمايتهم.[5]

---

(1)- حبيب سويدية ، مرجع سابق ، ص 86.
(2)- المرجع سابق ، ص 173.
(3)- فقير محمد ، مرجع سابق ، ص50.
(4)- رياض الصيداوى ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر "الجزء الخامس ، **الحوار المتمدن** ، العدد 5310، 25-2-2009، www.ahewar.org.
(5)- عبدالعالي دبلة ، مرجع سابق ، ص223.

التحول الثاني : نسبة 61 % التي حصل عليها زروال تفسر على أساس توجه عدد كبير من الناخبين للبحث عن الاستقرار وتجنب المغامرة فاختاروا مرشح الجيش. فهي تقبل الآن بسيطرة الجيش من أجل الحفاظ على الأمن ووضع حد للصراع الذي أصبح غير محتمل للجميع.

التحول الثالث : يبين هذا الجدول تطور نسبة المشاركة الانتخابية التي امتدت على ثلاث عمليات انتخابية. فقد كانت المشاركة في أول انتخابات كثيفة نسبيا (65.15%) 1990، لكنها تراجعت 1991 (59%) ثم تعود وترتفع جدياً لتصل إلى نسبة 75% أي بزيادة 10% عن أول انتخابات تعددية حدثت في الجزائر. هذا التطور يدل على أن نسبة من الناخبين الجزائريين (10%) التي غابت في الانتخابات السابقة غيرت موقفها هذه المرة وذلك تحت وقع ضغط الأحداث اليومية. وهي اختارت مرشح الجيش عوض عن الفوضى واحتمالات المغامرة وبالتحديد خطر استفحال حرب أهلية تهدد كيان الدولة نفسهِ.

لم تكن مهمة اليامين زروال سهلة ، ذلك أنّ أنصار الحلول الأمنية داخل المؤسسة العسكرية ودوائر القرار كانوا مستعدين لكل الاحتمالات . وحتى لما أبعد زروال رئيس الحكومة رضا مالك فانّ الأمور لم تتغير كثيرا باعتبار أنّ الرئاسة الجزائرية كانت قد فقدت صلاحياتها منذ زمن بعيد .[1] لذلك شرع اليمين زروال في تكرار تجربة بن بله في عملية بناء المؤسسات السياسية ، من أعلى ، وهذا خلافاً لبومدين الذي انطلق في العملية التأسيسية من أسفل بدءاً بأصغر وحدة سياسية وهي البلدية ثم الولاية ، البرلمان ، الدستور ، وانتهت بانتخابات رئيس الجمهورية ، بينما الجنرال اليمين زروال عمل العكس إذ بدء بالانتخابات الرئاسية ، ثم أراد إن ينطلق نحو الدستور ، قناعة منهُ بأن الدستور السابق كانت بهِ أخطاء كبيرة تمثلت في تبني أحزاب على أساس مناطقي وديني وعرقي .

و في مسير بناء المؤسسات السياسية الغائبة منذ حلها في 1988 بدء الرئيس اليمين زروال و باتفاق مع اللواء محمد العماري رئيس الأركان إلى تهدئة الأوضاع قبل ندوة الوفاق الوطني ، فقام بتغييرات على مستوى المؤسسات الأمنية والعسكرية في بداية شهر مايو 1996، حيث أُحيل اللواء خالد نزار المسؤول الأول على تنحية الشاذلي بن جديد ووقف المسار الانتخابي إلى التقاعد رسمياً حيث لم تعد لهُ أية وظيفة داخل الجيش ، وفي بداية شهر يونيو أُحيل 7 جنرالات إلى التقاعد وهم " محمد غنيم السكرتير العام لوزارة الدفاع ، عباس غزيل القائد العام للدرك الوطني ، عبدالرازق تطواني مدير الأمن الخارجي ، عبدالحميد تاغيت

---

(1)- المرجع السابق ، ص103.

المفتش العام لوزارة الدفاع ، محمد التواتي قائد الجيش البري ثم تعيينهُ مستشاراً لوزارة الدفاع، الطيب الدراجي مستشار وزارة الدفاع.[1]

ثالثاً : نتائج ندوة الوفاق الوطني من 14-15 سبتمبر 1996:

عقدت ندوة الوفاق الوطني يومي 14و15 سبتمبر 1996 وتمخضت عنها أرضية تضمنت روزنامة المراجعة الدستورية و المواعيد الانتخابية وهي كالتالي :[2]

1- الاستفتاء حول مراجعة الدستور قبل نهاية 1996.

تم الاستفتاء على الدستور يوم 26 نوفمبر 1996 الذي نال ثقة أغلبية المصوتين.[3]

وقد نصت أهمّ مواد الدستور كالتالي :[4]

المادة 25 : تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

و تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية.

المادة 42 : حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، و حماية مجالها البري و الجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.

المادة 43 : حق إنشاء الجمعيات مضمون. وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية.

المادة77 : تنص المادة (77) من الدستور الجزائري 1996 على آن يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياهُ صراحة أحكام أخرى في الدستور بالسلطات والصلاحيات التالية:

1- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

2- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .

3- يقرر السياسة الخارجية للأمة .

المادة 73: مثلت التمسك بمبادئ الشرعية الثورية من خلال الفقرة (6)،(7):

1. يثبُت مشاركته في ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولوداً قبل يوليو 1942.
2. يثبُت عدم تورط أبويّه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر 1954 إذا كان مولوداً بعد يوليو 1942.

---

(1)- رياض الصيداوى ، الجيش الجزائري ومخاطر التفكك "الجزء الرابع "، مرجع سابق،www.ahewar.org .

(2)- احمد سويقات ، مرجع سابق ،ص126.

(3)- فقير محمد ، مرجع سابق ، ص94.

(4)- الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ،**دستور دولة الجزائر1996 المعدل لدستور 1989، المواد 25-42-77-73- 78**، (الجزائر: مؤسسة المطبوعات الرسمية ،1996)، ص ص5-21.

المادة 78: للرئيس حق تعيين الوظائف من خلال الفقرة (2)،(8) كالتالي :

1- قادة الجيش .

2- مسؤلوا أجهزة الأمن .

من خلال مواد الدستور يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

1- احتفظ رئيس الجمهورية في الجزائر في ظل دستور 1989 ودستور 1996 بقيادة القوات المسلحة ومسؤولية الدفاع الوطني ورئاسة المجلس الأعلى للأمن وهذا يعني تقوية مركز رئيس الجمهورية ، ولعل مراد احتفاظهِ بهذه السلطات هو تجسيد وحدة الأمة في الجزائر المنصوص عليها في المادة (67) من دستور 1989 التي تقابلها المادة (70) من دستور 1996 .

2- تجسيد وحدة الأمة يتطلب بقاء رئيس الجمهورية على رأس القوات المسلحة ، لان دورها يتمثل في الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية الاستقلال الوطني والوحدة الإقليمية والسلامة الترابية ، و لم يسند قيادة القوات المسلحة لرئيس الحكومة (الوزير الأول) مثلما تفعل بعض الأنظمة وذلك لإبعاد الجيش عن الصراعات الحزبية والسياسية، لان البلاد انطلقت في تطبيق التعددية والحزبية والسياسية وخوفاً من استعمال القوات المسلحة لأغراض حزبية أو سياسية من طرف رئيس الحكومة.

3- ابقى الدستور قيادة القوات المسلحة لرئيس الجمهورية مدعما بذلك سلطاته الفعلية والى جانب تولي القيادة العليا للقوات المسلحة فهو يتولى مسؤولية الدفاع الوطني ، أي انهُ مسئول عن السياسة الدفاعية ، وهو الذي يرسمها ويُحدد مبادئها وأهدافها ، ولا تشاركهُ الحكومة في ذلك ، لان مجال الدفاع الوطني خاص برئيس الجمهورية ، وفي هذا الإطار يمكن آن يكلف احد الضباط السامين بتنفيذ هذهِ السياسة ومتابعتها .

4- في ظل التعددية الحزبية التي تبنتها الجزائر ، فإن منصب رئاسة الجمهورية هو الأخر محل تنافس بين الأحزاب ، فقد يصل إلى الحكم شخص لا علاقة لهُ بالجيش وبموجب سلطتهِ في قيادة القوات المسلحة ومسؤولية الدفاع الوطني قد يسئ استخدامها لأغراض سياسية .

5- كذلك تضمن التعديل الدستوري بصفة صريحة عبارة إنشاء الأحزاب السياسية بدلاً من جمعيات سياسية مقارنتاً بدستور1989 إذّ نص في المادة (42) "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف بهِ مضمون ، و لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

6- لم يتضمن الدستور على مادة تعطي أي دور سياسي للمؤسسة العسكرية ، في الوقت الذي ارتكن إلى مواصلة التوجه الثوري في اختيار المرشحين في الانتخابات والمشاركة السياسية.

ولتنظيم الحياة الحزبية بشكل اكبر صدر أمر(97/7) المؤرخ في 6 مارس 1979 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ، حيث تضمن الباب الأول منه كل الحدود التي لا يمكن لأي حزب سياسي تجاوزها وإلا عد خارج القانون . وتمثل ذلك في مجموعة المواد التالية : [1]

1- عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة و الامزيغية ، لأغراض الدعاية الحزبية.

2- لا يجوز لأي حزب سياسي أن يبنى تأسيسهُ أو عمله على قاعدة أو أهداف تتضمن الممارسات الطائفية والجهوية والإقطاعية والمحسوبية ، والقضاء ، وأفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن.

3- يمتنع الحزب السياسي عن المساس بالأمن والنظام العام، كما يمنع استخدام الحزب في تحويله لتنظيم عسكري أو حتى شبه عسكري.

4- لا يمكن آن يتم الموافقة على أي حزب إلا من خلال وزير الداخلية نفسه.[2] كما قيدها بالأعمال الفعلي لقانون الطوارئ بحجة هشاشة الوضع الأمني والخوف من شيوع عدم الاستقرار وتقويض أركان الدولة.[3]

تجدر الإشارة إلى أن هذا التشديد يشكل تراجعاً بالنسبة لحرية تكوين الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بتقوية صلاحيات وزير الداخلية أثناء مرحلة طلب التصريح أو مرحلة طلب الاعتماد أو على مستوى الرقابة القضائية ، إضافة إلى طول الإجراءات وتعقيدها التي اتسم بها القانون الجديد. إلى جانب ذلك فإن لهذا القانون بعض المزايا كالتشديد في استعمال مكونات الهوية لأغراض حزبية، وتبني التعددية السياسية، واحترام الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة إلى غير ذلك من الأحكام التي قد ينجر عن عدم احترامها خطر على المسار الديمقراطي.

2- الانتخابات التشريعية خلال النصف الأول من 1997.

على ضوء القانون الجديد للانتخابات وتجسيداً لما جاء في ندوة الوفاق الوطني تم تنظيم الانتخابات التشريعية في 5يونيو 1997 التي أسفرت كما هو موضح في الجدول رقم (23).

---

(1)- الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية ، امر رقم (97-9) مؤرخ في 6 مارس 1997 ، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ،المواد (3 – 5 - 6) من الباب الأول** ،عدد12 (الجزائر :مؤسسة المطبوعات الرسمية ،1997) ، ص3.

(2)- المواد **(16 -17)** من الباب الثاني ، المرجع السابق ، ص 3.

(3)- على الدين هلال ، نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية " قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) ، ص 148.

جدول رقم (23) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية1997.[1]

الحزب	عدد المقاعد	النسبة
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	155	%40.79
حركة مجتمع السلم	69	% 18.16
حزب جبهة التحرير الوطني	64	%16.84
حركة النهضة	34	%8.95
جبهة القوى الاشتراكية	19	%5
حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	19	% 5
المستقلون	11	%2.89
حزب العمال	4	%1.01
أحزاب أخرى	5	%1.31

يعكس هذا الجدول فوز حزب التجمع الديمقراطي الذي يرأسهُ العسكري السابق عبد القادر بن صالح ، والمؤيد من المؤسسة العسكرية في مواجهة الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية وحزب جبهة التحرير، ويعتبر حزب التجمع الوطني الديمقراطي هو حزب السلطة الجديد، و الذي لم يظهر إلا قبل أشهر معدودة من الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الجنرال اليمين زروال ، والذي يتكون من تحالف واسع بين جزء من جبهة التحرير والتنظيمات الشعبية التي كانت تدور في فلكها منذ الاستقلال مثل ، منظمة جرحى حرب التحرير، منظمة أبناء المجاهدين ،المنظمة الوطنية للمجاهدين "الأسرة الثورية" ، و نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات الشباب والنساء.[2] وقد شهدت هذه الفترة من حكم الجنرال اليمين زروال بعد التعديل الدستوري، انفتاحاً كبيراً على المشاركة السياسية و هو الأمر الذي انعكس فعلاً على وصول المرأة إلى المؤسسات السياسية المختلفة كالمجالس البرلمانية والولائية مقارنتاً بالأنظمة السياسية السابقة و قد شكل ذلك مؤشراً مهما على نوع الانفتاح السياسي الذي رافق التحول المؤسساتي ، والتوجه نحو محاولة إشراك اكبر قدر ممكن من الفئات الاجتماعية السياسية المختلفة في عملية التحول هذهِ ، والتي تعتبر الحركات النسائية من أهم مكوناتها .[3]

جدول رقم (24) يوضح حجم تواجد المرأة داخل البرلمان والمجالس البلدية والولائية الجزائرية1997. [4]

المجالس	المرشحات	المنتخبات
المجالس البلدية	1281	75
المجالس الولائية	905	62
المجلس الوطني (البرلمان)	322	11
مجلس الأمة	-	-

(1)- العياشي عنصر ، **التجربة الديمقراطية في الجزائر "اللعبة والرهانات "** ، مرجع سابق ، ص 12.
(2)- إسماعيل قيرة ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص171.
(3)- التقرير الدوري الثالث الصادر عن الأمم المتحدة حول الجزائر (جينيف : منشورات لجنة حقوق الإنسان ، 2006)، ص 32.
(4)- المرجع السابق ، ص 32.

وهكذا استطاع اليمين زروال بالخطو نحو بناء أول مؤسسة منتخبة ، بعد إقرار دستور 1996 ، ورغم احتجاج بعض الأحزاب على نتائجها واتهام السلطة بالتزوير ، إلا ان المؤسسة العسكرية والقوى الأمنية رفضت إي مظاهرات ضد النتائج ، وبالفعل قامت بقمع كل مظاهر الاحتجاج والتظاهر ضد الانتخابات ونتائجها .[1] واستمرت السلطات الجديدة في الاستمرار في العملية السياسية وقد تبع ذلك الانتخابات المحلية (المجالس البلدية والولائية) و التي تمخض عنها مجلس الأمة الغرفة الثانية كما اقرها دستور 1996 .[2]

3 – الانتخابات المحلية خلال النصف الثاني من عام1997.

بعد التغيرات الطارئة على الخارطة السياسية بفعل قانون الأحزاب المعدل الصادر في6 مارس 1997 القاضي بمنع الأحزاب من حمل أية إشارة في تسميتها إلى ما يسمى في الجزائر بمقومات الشخصية أو الثوابت (العروبة، الإسلام، الأمازيغية). فقد جرى حل مجموعة من الأحزاب التي لم تمتثل لهذا القانون، بينما اضطرت أخرى وبخاصة الأحزاب الإسلامية إلى تغيير تسميتها بحذف الإشارة إلى الإسلام. وتضم مجموعة الأحزاب المنحلة 30 حزباً من بينها بعض الأحزاب التي شاركت في الانتخابات التشريعية. لكن البعض منها عاد إلى الساحة تحت تسمية جديدة.[3]

جدول رقم (25) يوضح نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية 23 أكتوبر 1997.[4]

الحزب	المقاعد البلدية	على مستوى البلديات	المقاعد الولائية	على مستوى الولايات
حزب التجمع الديمقراطي	7242	%55.18	986	%52.44
حزب جبهة التحريرالوطنى	2864	%21.82	373	% 19.84
حركة مجتمع السلم حماس	890	%6.62	260	%13.83
جبهة القوى الاشتراكية	645	%4.91	55	%2.92
تجمع الثقافة والديمقراطية	444	%3.38	50	%2.66
حركة النهضة	290	%2.21	128	%6.80
أحزاب أخرى	239	%1.28	-	-
المستقلون	508	%3.87	17	%0.90

عبرت الانتخابات السابقة عن تواصل مشروع السلطة الذي تبلور من خلالها. أما الصعود القوي الذي حققهُ الحزب الجديد: التجمع الوطني الديمقراطي ، فهو في حقيقة الأمر انتصار للمؤسسة العسكرية ، و للرئيس اليمين زروال الذي يبحث عن استقرار النظام السياسي، أي هو دعم للمشروع الرئاسي الذي مثلهُ. كما عبرت عن قبول السلطة بالتعايش مع ما تسميهِ

(1)- العياشي عنصر ، **التجربة الديمقراطية في الجزائر "اللعبة والرهانات "** مرجع سابق ، ص 13.
(2)- عبدالعالي دبلة ،مرجع سابق ،ص223.
(3)- العياشي عنصر ، **التجربة الديمقراطية في الجزائر "اللعبة والرهانات "**، مرجع سابق ، ص 13.
(4)- المرجع السابق ، ص 13 .

بالإسلام المعتدل، ونجاح السلطة في إكساب الانتخابات مصداقية من خلال مشاركة ثلاثة أطراف ممضين على عقد روما المرفوض من جنرالات الجيش، في هذهِ الانتخابات.

هذه الانتخابات صنعت توجهين متضادين بين اليمين زروال والمؤسسة العسكرية بقيادة محمد العماري أهمهما : [1]

1- التوجه الأول : توجه يمثلهُ اللواء اليمين زروال ووزيره المستشار محمد بتشين، واللواء الطيب الدراجي يضعهم في خانة الجناح المؤيد للحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإيجاد حل سياسي للأزمة .

2- التوجه الثاني : يؤمن بضرورة استئصال نهائي للمظاهر الإسلامية وترسيخ دعائم دولة سلطوية. ويمثلهُ اللواء محمد العماري .الذي أراد الاستمرار في العملية الانتخابية ، ولكن في فلك حزب (السلطة) ورفض الأحزاب الإسلامية ، حتى لا يتكرر مشهد 1991.

كانت المؤسسة العسكرية ترفض رجوع المشروع الإسلامي إلى الجزائر ، وعندما تم الاتصال بين مؤسسة الرئاسة ممثلة في الجنرال محمد بتشين مستشار الرئيس زروال للشؤون الأمنية ، وبعض قادة جبهة الإنقاذ، أثارت المؤسسة العسكرية ضدهُ اتهامات بالفساد والتسلط ، الأمر الذي أجبرهُ على الاستقالة .[2]

وعلى الرغم مما تؤكدهُ الدلائل بأن اليمين زروال رجل حوار وحزم ومؤهل لبدء الحوار مع جميع الأطراف المتصارعة ، ولاسيما مع جبهة الإنقاذ الإسلامية التي رحبت بمساعي السلطة بهذا الخصوص ، إلا أن أفعال زروال الأخيرة باعتمادهِ على الجيش وعناصره كمستشارين لهُ ، واعتمادهِ على وحدانية (حزب السلطة ورئاستهِ العسكرية) ، في ظل تراجع لدور المؤسسة الرئاسية السياسي، ظلت تعبر عن سلوك سياسي يعبر عن فترات سياسية سابقة، وبالتالي فلا غرابة أن يكون الحسم السياسي للمؤسسة العسكرية .

رابعاً - عودة عبدالعزيز بوتفليقة "الشرعية الثورية " :

مثل قرار تقليص الرئيس اليمين زروال ولايتهُ ، وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة اعترافاً بحالة الانسداد التي وصل إليها النظام السياسي ، بحيث أصبح يتجه نحو انفراط اللحمة الاجتماعية من خلال إدماجهِ في الجماعات الطائفية والهياكل القبلية في ادراة الشؤون العامة وتبنيه منهج الاستئصال والعنف في تسوية الخلافات وهو ما تؤكدهُ المؤشرات الأمنية وتصاعد العنف وتدويل القضية الجزائرية .[3]

---

(1)- رياض الصيداوى ، سوسيولوجية الجيش الجزائري ومخاطر التفكك "الجزء الرابع ،مرجع سابق،www.ahewar.org .

(2)- حسن عواد ، استقال زروال أم أقالوه ، **مجلة الوسط** ، العدد 347 ، (21 أغسطس) ، ص 12.

(3)- محمد بوضياف ، **النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية "التطورات والمشاهد المحتملة "**(الجزائر : جامعة المسيلة ، 2009) ، ص9 .

ونتيجة للتصعيد الذي عرفه منحى الأزمة الجزائرية في ظل رئاسة اليمين زروال ، خاصة بعد انتخابات 1997 التشريعية التى شابها الكثير من الفساد السياسي ، وتحرك العديد من المنظمات والهيئات الدولية ، وتوجيهها الاتهامات للمؤسسة العسكرية ، وتحميلها مسؤولية التردي الأمني ، و مطالبتها بمثول بعض قيادات المؤسسة العسكرية أمام المحكمة الدولية الجنائية ، أصبح الجيش في حاجة لشخصية سياسية ، ومدنية ، ودبلوماسية تستطيع آن تتدارك الأمر وفي ذات الوقت لديها خبرة تخولها لكي تتعامل مع المنظمات الحقوقية الدولية.[1]

و في ظل الفراغ السياسي الذي حدث نتيجة استقالة اليمين زروال ، بدأت المؤسسة العسكرية تبحث عن حلول سريعة لأجل حل الأزمة وتعبئة حالة الفراغ السياسي التى أحدثتها استقالة الجنرال اليمين زروال وتسارعت الخطي في جميع الاتجاهات استعداداً لإعلان انتخابات رئاسية جديدة، التى طرح فيها اسم عبد العزيز بوتفليقة مجدداً، وكان الجنرال المتقاعد العربي بلخير وزير الداخلية الأسبق صاحب هذا الاقتراح .[2]

تعود العلاقة بين المؤسسة العسكرية و عبدالعزيز بوتفليقة في ظل الأزمة إلى مجريات التحضير لندوة الوفاق الوطني الأولى بتاريخ 25-26 يناير1995 حيث عرضت قيادة الجيش على بوتفليقة رئاسة البلاد ، والمساهمة في حل أزمتها ، لكن عبدالعزيز بوتفليقة اشترط لتولي المنصب آن توضع كل السلطات بين يديه ، إذ لا يعقل بحسب الرئيس بوتفليقة ، تبني حل سياسي في ظل توجهات استئصاليه تعمل على إنهاء النزاع مع الجماعات الإسلامية المسلحة عن طريق القوة العسكرية وحدها ، فكان أن رُفض هذا الأمر من المؤسسة العسكرية .[3]

ولكن بعد عودته ، أمر بوتفليقة ان تدخل الجزائر في مرحلة بناء سياسية جديدة من خلال انتخابات يشارك فيها كل الشعب الجزائري و من خلال الدستور الذي منح وزارة الداخلية الحق في قبول ملفات الترشيح ورفضها ، وبعد فرز كامل للملفات من قبل المجلس الدستوري أصدر هذا الأخير قراره بشأن من يحق لهم الترشح و مزاولة الحملة الانتخابيّة في وقتها و كانت القائمة كالتالي:[4]

1- أحمد طالب الإبراهيمي .

2- عبد الله جاب الله .

3- مولود حمروش .

---

(1)- المرجع السابق ، ص 11.

(2)- كمال زايت، جدلية العلاقة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية "من يحكم الجزائر"، **أخبار العرب**، عدد (يناير2005) ،14-1-2005 ، www.alarabnews.com

(3)- محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص10.

(4)- يحي أبو زكريا ، **الجزائر من بن بله إلي بوتفليقة** ، مرجع سابق ، ص 108.

4- حسين آيت احمد.

5- عبدالعزيز بوتفليقة.

6- مقداد سيفي .

7- يوسف الخطيب .

إن أول الملاحظات التي تفرض نفسها بقوة تكمن في أن أغلب المرشحين باستثناء عبد الله جاب الله جاءوا من جبهة التحرير الوطني حيث تشكل فيها وعيهم السياسي وتجربتهم النضالية رغم مغادرة بعضهم لها لاحقا.[1]

كما إن درجة الاختلاف في الأطروحات السياسية تعود إلى مدى القبول بفكرة عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإجراء عفو شامل عبر عملية مصالحة وطنية واسعة النطاق. وفي هذه النقطة يمكن رصد الترتيب التالي : جاء الإبراهيمي وجاب الله على رأس الداعين لفتح صفحة جديدة مع الحزب المحظور، تلاهما حسين آيت أحمد ومولود حمروش، ثم أخيراً عبد العزيز بوتفليقة، مقداد سيفي ويوسف الخطيب. تمثل المجموعتان الأولى والثانية أطروحة (عقد روما). أما المجموعة الأخيرة فهي تعبر عن تصور السلطة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية لكيفية حل الأزمة. [2]

بدا واضحاً منذ تقديم الرئيس اليمين زروال استقالتهِ المبكرة أن الجيش، أو تحديدا، الأمن العسكري اختار عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للجزائر. ورغم هذا الاختيار، فقد حدث تحول كبير في الثقافة السياسية الجزائرية تمثل في الحملة الانتخابية وما تميزت به من نقاش مفتوح تعرض لكل المواضيع بما فيها وضعية الجيش نفسهُ بالنسبة إلى الدولة والمجتمع. حدث تقدم كبير في ما يمكن تسميته بالثقافة السياسية، لكنهُ انتهى بشكل مؤسف حينما انسحب ستة مترشحين في آخر لحظة.

كذلك الدور الواضح لوزارة الداخلية في قبول ملفات الترشح ، والإشراف على الانتخابات ، بالرغم من وجود جهة مستقلة تشرف على الانتخابات ، بل تعدى الأمر الدور المنصوص عليه في الدستور ليتحول إلى ملاحقة وتشديد الرقابة على أعضاء حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية والتائبون من الجماعات الإسلامية المسلحة ، ومنعهم من التسرب إلى الأحزاب المشرعة من قبل وزارة الداخلية ، ويدخل ذلك في إطار مايسمى "التوجيهات الأمنية المتعلقة بالتشديد على رقابة الأحزاب الإسلامية".[3]

---

(1)- رياض الصيداوي ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر "الجزء الخامسة" ، مرجع سابق،www.ahewar.org .

(2)- بوشناقة شمسه ، ادم قبي ، مرجع سابق ، ص 136.

(3)- محمد جمال عرفة ، عودة الحزب الواحد " انتخابات الجزائر :العسكر في الحكم حتى إشعار أخر ، **الشعب** ،7 يوليو2002، www.alshaab.com

جدول رقم (26) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 1999.[1]

اسم المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية للأصوات
عبدالعزيز بوتفليقة	7445045	%73.79
احمد طالب الإبراهيمي	1265594	%12.53
عبدالله جاب الله	400080	%3.95
حسين آيت احمد	321179	%3.17
مولود حمروش	314160	%3.09
مقداد سيفي	126139	%1.22
يوسف الخطيب	121414	%1.22

خامساً : وصول بوتفليقة لسدة الحكم:

بعد انتخابهِ رئيساً للجزائر ، بدء بوتفليقة في بناء مؤسسات الدولة السياسية ، وذلك من خلال إقناع المؤسسة العسكرية صاحبة الفضل عليهِ في وصولهِ لسدة الحكم في الجزائر خصوصاً العسكريون من ذوي الرؤية الاستئصالية التي ترفض إي نوع من أنواع التسوية مع التيار الإسلامي المسلح وأهمهم اللواء محمد العماري رئيس الأركان الجزائري وذلك من خلال تبني توجه سياسي يقوم على أساس المصالحة الوطنية ، بضرورة عودة المسار الانتخابي للحياة السياسية ، مما يسمح بإعادة الثقة بين المؤسسات المنتخبة من قبل الشعب والنظام السياسي ككل.

1- الخلاف السياسي مع المؤسسة العسكرية :

تجدر الإشارة أولاً إلى حجم التحديات التي واجهت بوتفليقة بعد فوزهِ في الانتخابات الرئاسية 1999 ، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي في الدولة ، وبروزها طرفاً فاعلاً في العنف السياسي ، وهذه السمة لا تقتصر على عهد بوتفليقة بقدر ما كانت سمة من سمات العهود السابقة وخاصة في عهد بوضياف .

2- سلطة سياسية لها هيكلية مزدوجة، الأولى، سلطة فعلية وخفية، يقبض عليها من القيادات السامية في الجيش وحلفائهم من أصحاب المصالح، وثانية تتمثل في سلطة شكلية ظاهرة في يد مدنيين مهمتهم تسيير شؤون الدولة، في إطار ما تحدده السلطة الأولى.[2]

(1)- عبدالمؤمن عبدالوهاب ، **النظام الانتخابي في التجربة الانتخابية الجزائرية " مقاربة حول المشاركة السياسية والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(قسنطينة ، جامعة منتوري ، 2007) ، ص169.
(2)- محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص 10.

3- لطالما مثلت الانتخابات نموذجاً فاشلاً في التعبير عن الرغبة في بناء مؤسسات ذات مصداقية ، والعودة إلى مسار التحول الديمقراطي . وبقيت صورة التلاعب والتحايل على الإرادة الشعبية تلاحق المؤسسات المنبثقة عن هذه العملية السياسية .[1]

4- من الناحية الإيديولوجية السياسية ،يدرك الجنرال محمد العماري أن بوتفليقة لا ينتمي للجناح المؤيد لضباط فرنسا[*] الفرانكفونيين، ذوى التوجه الليبرالي الرأسمالي وانه كان ينتمي إلى مجموعة الضباط الثوريين الجزائريين ذوى التوجه الاشتراكي الشعبوي ، الذين يمقتون تواجد الضباط الفارين داخل أجهزة الدولة الجزائرية ، والذي يعتبر احد أسباب استقالة بوتفليقة سابقا من الجهاز العسكري والدبلوماسي في عهد هواري بومدين وتحديدا بعد تولي الشاذلي بن جديد الحكم في الجزائر.و هذا الاتجاه الجديد عكس صراع من نوع آخر داخل المؤسسة العسكرية بين جناح عربي يحبذ التعاون مع أميركا والغرب وآخر يرتبط بفرنسا، وهو ما يفسر حجم القطيعة السياسية التي ستحدث بين بوتفليقة والجنرال العماري فيما بعد .

5- تشكيل حكومة توافقية على مستويات مختلفة ، بمعنى توافقية على مستوى الأحزاب المختلفة، أو توافقية بين ما يختارهُ الرئيس بوتفليقة ، ودرجة رضا المؤسسة العسكرية عليها ، خصوصاً وان الحكومات السابقة كانت تعمل تحت مظلة مؤسسة عسكرية تتحكم في الشأن السياسي لمدة تقارب عن عشر سنوات ، أي من فترة إنهاء المسار الانتخابي 1991 وحتى وصول بوتفليقة إلى السلطة، وبدء بوتفليقة في توزيع الحقائب بالتوازي مع الأغلبية البرلمانية ، ولم يقم بإعادة الانتخابات التشريعية ، علماً منهُ ان الحزب الأكثر مقاعد هو حزب السلطة السابق والذي دعمهُ العسكر إبان فترة اليمين زروال ، لذلك لم يحاول بوتفليقة الدخول في صراع مبكر مع المؤسسة العسكرية . بطبيعة الحال كان مسعى كهذا بحاجة إلى قوة سياسية منظمة تحمله عوض الاكتفاء بتأييد شعبي غامض وبطبيعة الحال أيضا، ونظرا إلى الصعوبة التي يعانيها النظام القائم في امتثال الصيغ الديمقراطية، لم تكن هذه القوة سوى حزب جبهة التحرير الوطني،و لكن، هذه المرة مع العمل على إقناع أحزاب أخرى بالالتحاق بالمسعى أسوة بالكيفية التي صارت المقاعد البرلمانية موزعة بها آنذاك بين أحزاب الصدارة بعد انتخابات 1997. هكذا نشأ "التحالف الرئاسي".[2]

---

(1)- المرجع السابق ، ص15.

(*)- هذا المصطلح يطلقه الساسة الجزائريين ، والمجتمع الجزائري على الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي ، ومصطلح الحزب لأنهم يشكلون جماعة تعبر عن التوجهات الفرانكفونية ، ويسعون الى نقل كل الأفكار الفرنسية الى الجزائر .

(2)- ميريام كاتوس ، كرم كرم ، **العودة إلى الأحزاب " المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية** (بيروت : المركز اللبناني للدراسات ، 2010) ، ص 127.

جدول رقم (27) يوضح توزيع الحقائب الوزارية على الأحزاب الجزائرية1999.[1]

الحزب	عدد الحقائب
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	9 حقائب
حزب جبهة التحرير الوطني	3 حقائب
حركة حماس	3 حقائب
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	2 حقائب
حركة النهضة	2 حقائب
حزب التحالف الوطني الجمهوري	1 حقيبة

في مقابل التحديات ، اعتمد بوتفليقة على مجموعة من العوامل التي ساعدتهُ في مواجهة المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة :

1- قام بوتفليقة بتوزيع الحقائب على الحكومة بشكل يصنع نوع من التوافق مما يسمح لهُ ببناء نوع من التحالف الوزاري الحكومي يدعم عملية الاستقرار السياسي ، ويجنبهُ اثارة الخلافات السياسية من بداية توليهِ السلطة . جاء هذا التحالف لأجل احتكار الجهاز التنفيذي للحياة السياسية الوطنية ، كما كرس ارتباط جبهة التحرير بالسلطة ، لكن ليس بمفردها ولكن بمشاركة حزبين آخرين ، كما إن هذا التحالف يبقي على الوظائف في الدولة ريعا يوزع لكن ليس على أساس النتائج التي تسفر عنها الانتخابات .[2]

2- خوفاً على الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية بسبب خلفيات بوتفليقة السياسية ، مابين مؤيد ومعارض لها ، جعل بوتفليقة يملك أكثر من طريقة للمناورة الأمر الذي اجبر المؤسسة العسكرية على الدخول في تحالف سياسي مع بوتفليقة ، حيث قد يصعب أن يجد العسكر حليفاً سياسياً أخر.

3- إنّ فشل أي مسعى سياسي ، ومقارنتاً بالمرات السابقة سيؤدي إلى تصاعد العنف بشكل أكبر و قد يؤدي إلى حل كل المؤسسات القائمة . وبالتالي فإن أي إثارة للعنف من قبل المؤسسة العسكرية سيكون مكشوفاً ، ولغير صالحهم.

4- حاجة المؤسسة العسكرية لبوتفليقة في كونهِ شخصية تتمتع بالتوافق الدولي ، و كونهِ سياسي يستطيع التعامل مع المؤسسات الحقوقية الدولية المختلفة ، في ظل تردي صورة جنرالات الجيش أمام هذهِ المنظمات .

5- رفض بوتفليقة للفكر الاستئصالي ضد الجماعات الإسلامية ، وتبني أفكار الحوار و إعادة المسار الانتخابي خلق لهُ نوعاً من التصادم داخل المؤسسة العسكرية ، ولكن في ذات الوقت

---

(1)- رياض الصيداوى ، قصة المخابرات الجزائرية من عبد الحفيظ بو الصوف الى محمد مدين ، الجزء الثالث، **الحوار المتمدن** ، عدد 3694، 10-4-2012 ، www.ahewar.org .

(2)- ميريام كاتوس ، كرم كرم ، مرجع سابق ، ص127.

أصبح بوتفليقة يتمتع بنوع من التأييد داخل الفئات المجتمعية الجزائرية ، والمجتمع الجزائري بشكل عام، و الذي أصبح يبحث عن الاستقرار، ويرى في سياسات بوتفليقة هي الطريق الصحيح لتحقيق ذلك .

6- تولى بوتفليقة وزارة الدفاع مع أنها تعتبر سلطة مدنية معنوية ، مُدعّمة بقوة الدستور، وبالتالي أصبح يمتلك نوعاً ما القوة التي يستطيع إن يحدث من خلالها نوعاً من التوازن مع قيادة الأركان ، مع العلم إن قوة رئاسة الأركان هي قوة ردع مادي بامتلاكها السلاح .

7- في مقابل الخطوات السياسية حاول بوتفليقة إحداث تغييرات على مستوى الجيش في مقابل الإبقاء على القيادة العليا المتمثلة في شخص اللواء محمد العماري ، وكانت التغييرات كالتالي:[1]

ا- إبعاد القادة العسكريين الذين رقوا أو عينوا في عهد اليامين زروال ، وعلى رأسهم اللواء الطيب الدراجي قائد الدرك الوطني وتعيين العميد بوسطيلة خلفا له ، وإقالة اللواء رابح بوهابة مسؤول الناحية العسكرية الأولى وتعيين اللواء شريف فضيل خلفا له ، و إقالة اللواء شعبان غضبان قائد القوات البحرية وتعيين العميد إبراهيم دادسي .

ب- إعادة الاعتبار للقادة العسكريين الذين أبعدهم زروال وتعيينهم في مناصب هامة ، ويتعلق الأمر خاصة بتعيين اللواء سعيد باى في منصب قائد الناحية العسكرية الخامسة خلفا للعميد على جمعي مع تعيينه قائدا للحرس الجمهوري خلفا للواء مخلوف ديب. ، بعد أن أبعده اليمين زروال من المؤسسة العسكرية في سبتمبر 1997 بسبب ارتفاع وتيرة العنف بين الجيش والجماعات الإسلامية المسلحة.

ج- استبعاد حلفاء اليمين زروال ، حيث تم تعيين اللواء احسن ظافر قائدا للناحية العسكرية الثالثة خلفا للواء زبيرهدايدية ، وتعيين اللواء براهم بلفردوح قائدا للناحية العسكرية السادسة خلفا للواء بالقاسم قادري ،وتعيين العميد عبدالعزيز مجاهد رئيسا للأركان البرية خلفا للواء احسن ظافر ، والعميد محمد شيباني قائد الأكاديمية العسكرية بشرشال خلفا للعميد عبدالعزيز مجاهد.

د - تشبيب الجيش ، وتعيين قادة عسكريين من فئة الشباب الذين تكونوا بعد التحرير ، واغلبهم كانوا من رتب عقيد واقل في (الدرك- الاستخبارات- الأركان – المعاهد والجامعات العسكرية).

---

(1)- رياض الصيداوى، قصة المخابرات الجزائرية من عبد الحفيظ بو الصوف الى محمد مدين ، الجزء الثالث، مرجع سابق. www.ahewar.org.

2- الانتخابات التشريعية الجزائرية 30 مايو 2002:

في هذه الانتخابات التشريعية ، والتي أراد من خلالها بوتفليقة إعادة بناء مجلس الشعب الجزائري (البرلمان) ، استطاع بوتفليقة إن يصر على بعض القوانين المتعلقة بقوانين الانتخابات وذلك من اجل تفادي فكرة المؤامرات السياسية ، وإضفاء شرعية شعبية على الكيان السياسي الجديد المنبثق عن هذه الانتخابات ، وذلك من خلال الأمور التالية : [1]

1- حتى ينجح الموعد الانتخابي ، حرصت الرئاسة والسلطات المعنية بإدارتها على تهيئة الظروف ، وتوفير كل الشروط اللازمة لكي تكون حرة ونزيهة . ففي إطار تهدئة الأوضاع في منطقة القبائل ، قام الرئيس بالإعلان عن دستورية اللغة الأمازيغية .

2- على مستوى المؤسسات الأمنية ، حث وزارة الداخلية على تقليص عدد مكاتب التصويت المتنقلة ، ومنع القوة العمومية من دخول مكاتب التصويت ، وإلزام وسائل الإعلام العمومي بمعاملة جميع المرشحين بشكل عادل .

3- أوكلت عملية مراقبة الانتخابات ومسؤوليتها لرئاسة اللجنة السياسية الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات التشريعية برئاسة سعيد بو الشعير ، الذي شدد على ضرورة انخراط الأحزاب بفاعلية في عملية المراقبة لقطع الطريق أمام أية محاولة للتلاعب بالأصوات.

4- على مستوى المؤسسة العسكرية ، تم منع كل المنخرطين في الجيش من الترشح داخل الدوائر الانتخابية ، واستند بوتفليقة في ذلك على قانون (97\7) الصادر في 6مارس1997 كما يوضح الجدول رقم (28).

جدول رقم (28) يوضح الوظائف المانعة من الترشح للانتخابات.[2]

	انتخاب المجالس البلدية	انتخاب المجالس الولائية	الانتخابات الرئاسية
رقم القانون وتاريخ إصداره	الوظائف المانعة من الترشح	الوظائف المانعة من الترشح	الوظائف المانعة من الترشح
الأمر(97\7) الصادر في 1997	- الولاة - رؤساء الدوائر - الأمناء العامون للولاية - أعضاء المجالس التنفيذية للولاية - القضاة - أعضاء الجيش الوطني الشعبي - موظفو أسلاك الأمن - محاسبو أموال البلدية - مسؤولو المصالح البلدية	- الولاة - رؤساء الدوائر - الأمناء العامون للولاية - أعضاء المجالس التنفيذية للولاية - القضاة - أعضاء الجيش الوطني الشعبي - موظفو أسلاك الأمن - محاسبو أموال الولاية - مسؤولو مصالح الولاية	- موظفو الولاية و أعضاءها الذين يشغلون وظيفة عليا في الدولة - القضاة - أعضاء الجيش الوطني الشعبي - موظفو أسلاك الأمن - محاسبو أموال الولاية

(1)- محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص 17.
(2)- عبدالمؤمن عبدالوهاب ، مرجع سابق ، ص39.

5- تحت مظلة الاستقطاب السياسي ،قام بوتفليقة بتوظيف المرأة في الوظائف العمومية ، وخصوصاً على مستوى المؤسسة الأمنية والعسكرية بحكم انهُ وزير الدفاع في الحكومة ورئيس الدولة ويسمح لهُ الدستور بذلك . الأمر الذي جعل المرأة الجزائرية باتت حاضرة في 2002 أكثر من أي وقت مضى في مختلف فروع الجيش و الدرك وفي قطاع الشرطة الوطنية، الأمر الذي انعكس على مشاركة المرأة في الانتخابات وتأييد الحراك النسوي لسياسات بوتفليقة من خلال الانتخابات التشريعية ، وحجم تمثيلها في المؤسسات السياسية الجديدة ، حيث بلغ مجموع الناخبين البالغ 18094555 ناخباً ، وبلغ عدد النساء 8349770 امرأة ، أي 46.14 % ، والجدير بالذكر هو أن امرأة ، هي رئيسة حزب العمال لويزة حنون قد ترشحت للانتخابات الرئاسية 2004.[1]

جدول رقم (29) يوضح حجم توظيف المرأة في المؤسسات الأمنية الجزائرية لعام 2002.[2]

الصفة	العدد
أعوان النظام	500
مفتشات	150
ضابطات	50

جدول رقم (30) يوضح درجة الاختلاف بين نسبة المشاركة للمرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية 1997 و الانتخابات التشريعية 2002، وتمثيلها في المؤسسات السياسية .[3]

	1997		2002	
المجالس	المترشحات	المنتخبات	المترشحات	المنتخبات
المجالس الشعبية البلدية	1281	75	3679	147
المجالس الشعبية الولائية	905	62	2684	113
المجلس الشعبي الوطني	322	11	694	27
مجلس الأمة	-	-	-	-

شكلت الانتخابات التشريعية الجزائرية 2002 ، نقلة نوعية في تاريخ الجزائر السياسي التعددي ، وذلك بسبب عودة حزب جبهة التحرير الوطني ، لقيادة المشهد السياسي الجزائري من خلال البرلمان (مجلس الشعب) ، وهو الحزب الذي تأتي منه أصول بوتفليقة السياسية الحزبية .

(1)- التقرير الدوري الثالث الصادر عن الأمم المتحدة حول الجزائر، مرجع سابق ، ص30.
(2)- المرجع السابق ، ص30.
(3)- المرجع السابق ، ص30.

جدول رقم (31) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2002.[1]

الحزب	الأصوات	النسبة	المقاعد
جبهة التحرير الوطني	2632705صوت	% 35.52	199 مقعد
التجمع الوطني الديمقراطي	630241صوت	% 8.50	48 مقعد
حركة مجتمع السلم	573801صوت	% 7.74	38 مقعد
حزب العمال	355405صوت	% 4.80	21 مقعد
حركة الإصلاح الوطني	746884صوت	% 10.08	43 مقعد
الجبهة الوطنية الجزائرية	234530صوت	% 3.16	8 مقعد
حزب التجديد الجزائري	162308صوت	% 2.19	1 مقعد
حركة النهضة	265495صوت	% 3.58	1 مقعد
القوائم الحرة	789492صوت	% 10.65	29 مقعد

عكست هذه الانتخابات ثلاث أمور مهمة :

1- رجوع حزب جبهة التحرير لقيادة المشهد السياسي الجزائري ، وهذا يدل على أن حزب السلطة (التجمع الوطني الديمقراطي) قد خسر أمام الإستراتيجية السياسية والأمنية التي قادها عبدالعزيز بوتفليقة ، غرض إحداث التوازن مع المؤسسة العسكرية أولا، ومحاولة إبعاد المؤسسة العسكرية عن قيادة المشهد السياسي عبر الأحزاب ثانياً، وأخيرا يؤدي ذلك إلى عزل المؤسسة العسكرية تماماً. وبالتأكيد هذا الأمر شكل نوع من التصادم مع الماضي السياسي للعسكر الفارين من الجيش الفرنسي (الفرانكفونيين) .

2- استطاع بوتفليقة من خلال الانتخابات أن يتجنب التصادم مع العسكر خارج الإطار التعددي والديمقراطي ، وهذا الأمر شكل نوعاً من التأييد داخل المجتمع الجزائري لاستراتيجيات بوتفليقة ، ولعل درجة المشاركة الكبيرة والتي بلغت حوالي 19 مليون ناخب خير دليل على ذلك .

3- المحافظة على فكرة ثلاثي التحالف الحزبي والرئاسي ، وهذا أدى إلى ديمومة الاستقرار وتكملة مسار البناء المؤسساتي لباقي مكونات النظام السياسي الجزائري .

4- الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2004:

استمر بوتفليقة في التعامل مع المؤسسة العسكرية والأمنية بشكل يضمن لهُ الاستمرار في النهج السياسي التعددي عن طريق الانتخابات ، والتقدم نحو بناء المؤسسات السياسية في الجزائر معتمداً في ذلك على شرعية قبول المجتمع الجزائري لسياسات بوتفليقة الرافضة للعنف و التأكيد على ان الانتخابات هي الطريق الأمثل لبناء المؤسسات . وهذا الشئ أعطاه

---

(1)- عبد الناصر جابي، **استقرار أم ركود" الانتخابات التشريعية الجزائرية"** (دمشق ، منشورات مركز دمشق للدراسات ،2007)، ص31.

مساحة ومرونة اكبر في عملية اتخاذ قرارات من شانها ان تبعد المؤسسة العسكرية عن الشأن السياسي . وأبرزها كالتالي :

1. كرس بوتفليقة جزء من ولايته الرئاسية لتوطيد سلطته التي أعطاها إياه الدستور ، من خلال تعيين أصدقائه المقربين وحلفائه السياسيين في مناصب عليا في الوزارات والمؤسسات الإقليمية تاركاً حقيبة الدفاع لنفسهِ ، كما هو الحال مع بومدين حيث آتى أغلب شركائهِ السياسيين من الغرب الجزائري . و بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع وفقاً للدستور باشر بوتفليقة أيضا في عملية تدريجية لاستبدال ضباط في القيادة العليا للمؤسسة العسكرية بضباط أوفياء له.[1]
2. لضمان نزاهة الانتخابات ، وإبعاد الجيش عن المسار الانتخابي تم إلغاء التصويت في الثكنات العسكرية. [2]
3. إلغاء القائمة الانتخابية الجماعية والتي تتعلق بالعسكريين وأعضاء الأمن الوطني والوقاية المدنية و موظفو الجمارك ومصالح السجون والحرس البلدي ، إي الغاء اماكن الاقتراع الخاصة بالقطاع الامني ، ولم تبق هناك أية مسطرة لتسجيل هذا الصنف من الناخبين.[3]
4. إلى حد مراجعة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخاب، كان تصويت العسكريين يخضع لنظام خاص مقارنتاً بالانتخابات السابقة، ولكن حذفت المكاتب الخاصة التي كانت توفر لهم ومن تم فصاعدا أصبح العسكريون وأفراد أجهزة الأمن ملزمون بالتصويت شخصياً في المكاتب العادية المسجلين بها أو بالوكالة إذا كانوا يقومون بالخدمة يوم الاقتراع.[4]
5. استقدم بوتفليقة كل المؤسسات الدولية لمراقبة الانتخابات ، مما جعلها تحظى باهتمام واسع على المستوى الدولي، حيث حضر 130 مراقباً دوليا وتابعواً عملية الاقتراع وواكبوا التطورات السياسية المصاحبة لها، مما جعل المؤسسة العسكرية التي دأبت على التدخل في صنع النتائج و انتقاء الرؤساء المتمتعين بجاهزية الاشتغال تحت سلطتها، أن تلتزم بموقف المراقب.[5]
6. كل الخطوات السابقة التي قام بها بوتفليقة لم تغب عن أذهان قيادات المؤسسة العسكرية ، فعملوا على دعم على بن فليس رئيس حزب جبهة التحرير والوزير الأول ورئيس ديوان

---

(1)- رشيد تلمساني ، مرجع سابق ،ص16.

(2)- لحسن رزاق ، **الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة "دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي** ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري ، الجزائر ، 2010) ، ص94.

(3)- تقرير حول تقييم إطار تنظيم الانتخابات " الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية والجماعية – الجزائر ، (برلين : المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية ، 2007) ، ص 29.

(4)- المرجع السابق ، ص 45.

(5)- مصطفى بلعور ، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر "1999-2007"،دراسة مقارنة ، **دفاتر السياسة والقانون** ، عدد خاص (ابريل ، 2011) ، ص172.

الرئاسة في الانتخابات الرئاسية ضد بوتفليقة ، لذلك قام بوتفليقة بإقالة بن فليس من منصبه ، وحل حزب الجبهة وقيادة حملة تصحيحية داخل الحزب ليترأس الحزب عبدالعزيز بلخادم.[1]

هذه الإستراتيجية كان من شأنها إن تبعد العسكر عن الشأن السياسي بصورة حاسمة ، و عبرت تصريحات اللواء محمد العماري رئيس الأركان عن فعلية هذا السلوك من خلال ما قالهُ حول الانتخابات الرئاسية 2004 :

"إن المؤسسة العسكرية ستنسحب من الساحة السياسية ولن تقف ضد إي من المترشحين وأنها ستمنح الحكم لمن هو قادر على التأييد الشعبي ولو كان إسلاميا ولو كان عبدالله جاب الله".[2]

وفي تصريح أخر :

" إن الزمن حين كانت المؤسسة العسكرية ، لاعتبارات تتعلق بالاستقرار و التوافق الوطني ، تتدخل في اللعبة السياسية ولى ، وانه لن يكون للجيش مرشح مفضل في الانتخابات بعد اليوم".[3]

من خلال هذه التصريحات يمكن ان نستشف الكثير من الحقائق :

1- تؤكد هذه التصريحات على حجم الدور السياسي الذي كانت تمارسه المؤسسة العسكرية في السنوات الماضية .

2- قدرة بوتفليقة السياسية والقيادية على إدارة الشأن السياسي الجزائري ، ونجاحه في أبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية .

3- حجم الضغط الذي تعرضت لهُ قيادات المؤسسة العسكرية من قبل المجتمع الجزائري والقوى السياسية ، والتي استفاد منها بوتفليقة من خلاله استراتيجياته ، لإجبارها أخيرا على ترك الحياة السياسية الجزائرية ، لذلك كان هذا الأمر داعماً حقيقيا لبوتفليقة في نجاحهِ في ولاية أخرى ، وسيضمن لهُ النجاح أيضاً في ولاية ثالثة .

---

(1)- عبد الرحمان صابر ، "رئاسة الجزائر في ظل المخاوف من عودة العسكر ، **الحياة اللندنية** ، عدد 9اكتوبر 2008 ، www.alarabiya.com

(2)- عصام الشيخ ،انتخابات الرئاسة في الجزائر "دراسة في السلوك التصويتي"**الأهرام**،عدد48،اكتوبر2012 ،www.democracy.ahram.org

(3)- رشيد تلمساني ، مرجع سابق ، ص16.

جدول رقم (32) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2004.[1]

المرشح	النسبة
عبدالعزيز بوتفليقة	% 81.49
على بن فليس	% 7.93
عبدالله جاب الله	% 4.84
سعيد سعدي	% 1.93
لويزة حنون	% 1.16
على فوزي رباعين	% 0.64

هذه النتائج تعبر عن استفتاء شعبي على سياسات بوتفليقة ،وقد وفرت لبوتفليقة العديد من المقومات لولايتهِ الرئاسية الثانية، فمن جهة تمهد لهُ الطريق لتنفيذ البرامج السياسية و التي يسعى إلى تنفيذها، و من جهة ثانية أعطتهُ شرعية ضد أية ضغوط يمكن أن يتعرض لها سواء من قبل المؤسسة العسكرية، أو في مواجهة الجماعات الأصولية. و المؤكد أن نجاح الولاية الثانية للرئيس بوتفليقة مرهون إلى حد بعيد بمدى قدرتهِ لأن يعمق حيادية مؤسسة الجيش ، ويبقى في منأى عن كل صور الضغط الصادرة عنها.وبعد انتخابهِ أضاف بوتفليقة رصيداً جديداً من حجم التأييد لنظامه السياسي ، وأصبح يبادر إلى إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة العسكرية مجددا ، تمثلت في التالي :[2]

1. اصدر مرسوماً رئاسياً انشأ بموجبه منصب الأمين العام داخل وزارة الدفاع ، ما ساعدهُ على إحكام سيطرتهِ على الجهاز العسكري .
2. اجبر بوتفليقة الجنرال محمد العماري في أغسطس 2004 على التنحي من منصب قيادة الجيش وعين مكانهُ الجنرال المتقاعد احمد قايد صالح ، احد أصدقائهِ المقربين وحلفائه السياسيين .
3. تنحية اللواء عبد الرحمان كمال قائد الناحية العسكرية الخامسة وأشهر الضباط بعدائه للجماعات الأصولية الإسلامية المسلحة واستخلفه باللواء بن على بن على ، كما أزاح بوتفليقة رئيس الأكاديمية العامة في شرشال عبدالحميد عبد واستخلفه باللواء عبد الغني مالطي ، وعين اللواء محمد تعزيز قائد القوات الجوية خلفا للواء عاشور لعودي ، وعين العميد عمار عثمانية قائد الناحية السادسة بدلا من اللواء بن على بن على ، ووضع العميد

(1)- لحسن رزاق ، مرجع سابق ، ص95.
(2)- رشيد تلمساني، مرجع سابق ، ص 16 .

محمد تلمساني نائبا لقائد الناحية الرابعة خلفا للعميد عمار عمراني ، وعين العميد محمد برغام نائبا لقائدها خلفا لمحمد تلمساني .[1]

بعد هذه الإجراءات يكون الرئيس قد تخلص من أصعب معارضيه من داخل المؤسسة العسكرية . وكل الكتل والعصب الباقية الأخرى أبدت دعمها للخيارات المعلنة للرئيس ، التي تؤكد إنجاح مسار احترافية المؤسسة العسكرية ، وعدم تدخلها في الشؤون السياسية ، وتجنبها أي اتصال مع المحيط السياسي أو الإعلامي أو الدبلوماسي ، إلا في حدود الاختصاص العسكري ، وضمن هرمية الجيش الجزائري ، وضرورة الخضوع بشكل كامل إلى السلطات المباشرة لرئيس الجمهورية بصفته وزيراً للدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة.[2]

5- بروز دور جهاز الاستعلام والامن (الاستخبارات العسكرية) :

وفقاً للقانون الجزائري إن من يقوم بمهام الشرطة القضائية هي الدرك ، هذا الحق الشرطي ، تقوم به دائرة الاستعلام والأمن الأمر الذي يحتاج إلى قرار مشترك بين وزير الدفاع الوطني ووزير العدل ، بيد انه لم يصدر مثل هذا القرار في الجريدة الرسمية منذ إنشاء هذا الجهاز 1990 . وهو ما جعلها سلطة غير رسمية ولكنها تمارس سلطات واسعة. [3]

فيما يتعلق بقوات الأمن ينص أمر تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة على حصانة شاملة من العقاب ،فالمادة 45 من المرسوم تمنع أية مقاضاة في الجزائر لأفراد قوات الأمن بالإشارة إلي أن لا يجوز الشروع في أي متابعة ، بصورة فردية أو جماعية ، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية ، بجميع أسلاكها ، بسبب أعمال نفذت من اجل الأشخاص والممتلكات ، ونجدة الأمة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ويجب على الجهة القضائية المختصة التصريح بعدم قبول كل بلاغ أو شكوى.[4] كما أن ضباط وعناصر دائرة الاستعلام والأمن هم افراد في الجيش ، وبالتالي يعملون تحت سلطة القيادة العليا للجيش ووزارة الدفاع . باستثناء الفترة الممتدة بين 1990 -1993 ، عمل الرئيس الجزائري وزيرا للدفاع ، وهذا يشمل الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة ،و تعمل الشرطة القضائية بمن فيها الأفراد العسكريون الذين يعنون لممارسة هذه المهام ، تحت سلطة وكيل الجمهورية ، بيد أن

---

(1)- بوعلام غمراسة ، بوتفليقة يجري تغييرات واسعة في الجيش ، **الشرق الأوسط** ، عدد9655 ، 5 مايو2005، www.aawsat.com.

(2)- محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص15.

(3)- المرجع السابق ، ص 15.

(4)- تقرير منظمة العفو الدولية المتعلق بالتعذيب في الجزائر (جينيف : منظمة العفو الدولية ، 2006) ، ص13 .

ضباط وأعوان دائرة الاستعلام والأمن يعملون فعلياً من دون إشراف من جانب وكيل الجمهورية أو أية سلطات أخرى .[1]

انعكست هذه التركيبة الأمنية السياسية على الانتخابات التشريعية 2007 ، خصوصاً وأنها تمثل مقياس لدرجة الرضا من عدمهِ على كل الإجراءات السياسية والإصلاحات والتحولات التي قام بها الرئيس بوتفليقة على مدي السنوات السابقة ، ابتدأ من إعادة المسار الانتخابي وبناء مؤسسات النظام السياسي ، و انتهاءً بالتغييرات على مستوى المؤسسة العسكرية، وتحييدها عن التدخل في الشأن السياسي ، بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي تم اتخاذها وانعكست سلباً على حجم المشاركة السياسية ، حيث تدخل الانتخابات التشريعية 2007 في السياق نفسه الذي أنتج مجموع العمليات الانتخابية منذ 1999، وبالتالي فإن التغير في المسار الانتخابي أو في مسيرة بناء المؤسسات السياسية سينعكس سلباً أو إيجابا على الحياة السياسية واستقرار النظام السياسي تبعاً لذلك ، وقد ميز هذا التوجه انتخابات البرلمان 2007 ، عندما شهدت تدخل دائرة الأمن والاستعلام في الانتخابات ، حيث انعكس دورها السياسي على نتائج الانتخابات بشكل قوي .

تميزت هذه الانتخابات بمجموعة من الظواهر السياسية أهمها: [2]

1. السماح لقوات الأمن والجيش والحماية المدنية بالتصويت في أماكن سكناهم .
2. انتقائية اختيار المرشحين، من قبل وزارة الداخلية .
3. توسع نشاطات عمل مديرية مكافحة التجسس والامن الداخلي، تحت مظلة الحرب على الإرهاب.
4. حرصا على استمرار المسار الانتخابي وترسيخ الاستقرار على المؤسسات المشرفة عليه ، تم الإبقاء على نفس الكفاءات السابقة من قبل وزارة الداخلية ، للإشراف على الانتخابات ، وتمثلت في إحدى أهم الشخصيات المقربة من بوتفليقة (سعيد بو الشعير).

بلغت نسبة المشاركة حوالي 36 % فقط حسب النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية يوم 18-5-2007 من أصل 18 مليون ناخب مسجل، حيث شارك 6.687 ملايين ناخب و تصدر حزب جبهة التحرير الوطني في الترتيب الأول حيث حصل على 136 مقعدا من مقاعد

---

(1)- المرجع السابق ، ص 15.

(2)- ناجي عبد النور ، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر " دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 "** (الجزائر : جامعة باتنة ، 2008)، ص 13.

المجلس المكون من 389 مقعدا. بهذه النتيجة يكون حزب جبهة التحرير الوطني فقد 36 مقعدا مقارنة بانتخابات 2002 التي حصل فيها على 199 مقعدا، و بالتالي لم يحصل على الأغلبية الكافية التي تؤهله لتشكيل الحكومة لوحده. وجاءت النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية.[1] كما في الجدول رقم (33).

الجدول رقم (33) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية2007 .[2]

الحزب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير	1315686	%22.98	136
التجمع الوطني الديمقراطي	591310	%10.33	61
حركة مجتمع السلم	552104	%9.64	52
المرشحون المستقلون	562986	%9.83	33
حزب العمال	291312	%5.09	26
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	192490	%3.36	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	239563	%4.18	13
الحركة الوطنية من اجل الطبيعة والنمو	114.767	%2.0	7
حركة النهضة	194067	%3.39	5
التحالف الوطني الجمهوري	126444	%2.21	4
حركة الوفاق الوطني	122501	%2.14	4
حزب التجديد الجزائري	103328	%1.80	4
حركة الإصلاح الوطني	144880	%2.53	3
حركة الانفتاح	143936	%2.51	3
الجبهة الوطنية من اجل الوئام الوطني	112321	%1.96	3
عهد54	129300	%2.26	2
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119353	%2.08	2
الحركة الوطنية للأمل	99179	%1.73	2
التجمع الوطني الجمهوري	84348	%1.47	2
التجمع الجزائري	199079	%1.75	1
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78865	%1.38	1
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	51219	%0.89	1
الحزب الجمهوري التقدمي	81046	%1.42	0
حزب العمال الاشتراكي	42.735	%0.75	0

تعبر هذه النتائج عن مجموعة من النقاط الهامة وهي كالتالي:

1. انعكست السلطة القوية التي يتمتع بها الجهاز الأمني والاستخبارات والمتمثل في جهاز الأمن والاستعلام ، على كمية المشاركة في الانتخابات ، حيث خلق نوع من عدم الطمأنينة لدى الناخبين الجزائريين مما أدى الى تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات إلى 36 %

(1)- عبدالناصر جابي، مرجع سابق، ص31.
(2)- مصطفى بلعور ، مرجع سابق ، ص174.

مقارنة بانتخابات 2002 التي بلغت نسبة المشاركة فيها 46 % رغم الرقم القياسي من حيث عدد المرشحين. الذي تجاوز 12225 مرشحاً يمثلون 24 حزباً و 1144 قائمة انتخابية.[1]

2. استمرار دور المؤسسات الأمنية في الحياة السياسية الجزائرية بالرغم من تحييد المؤسسة العسكرية ، وهذا يفسر أمرا مهماً وهو أن جهاز الاستخبارات في الجزائر هو سلطة خارج سلطة مؤسسة الرئاسة التي لطالما حاول بوتفليقة إن يعطيها الدور الأكبر داخل النظام السياسي.

ويمكن الاستدلال على حجم الدور الذي تلعبهُ الاستخبارات (دائرة الاستعلام والامن) من خلال ما قاله بلعيد عبدالسلام رئيس الوزراء السابق (1992-1993) :

" إنّ احتلال منصب في الإدارات العامة لا يزال رهنا بمباركة جهاز الاستخبارات ، إذ لا يزال لهذه المديرية حتى اليوم تأثير على الوزراء والسفراء ولوائح الناخبين ، وتستمر هذه المديرية في مراقبة الشخصيات السياسية والمفكرين لأنها تتحكم بالأحزاب و وسائل الإعلام الخاصة والعامة".[2]

أو ما قاله سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية :

" إن مديرية الاستخبارات والامن لاتزال في صلب السلطة ، من دون الخضوع لأحكام الدستور ، متمتعة بمصادر لا حدود لها ".[3]

3. تقدم أحزاب التحالف الرئاسي ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم ، ما أهلها لتشكيل الحكومة بما يعني أن أسلوب الحكم و اتجاهاته و انجازاتهِ ستظل كما هي من دون تغيير كبير. وهذا يفسر أمرا أخر وهو ان بوتفليقة لازال يحتاج إلى نوع من الاستقرار السياسي .

4- استمرار الإشراف الكامل لوزارة الداخلية على الانتخابات ، بالرغم من وجود سلطة مستقلة تقوم بذلك متمثلة في اللجنة المستقلة للانتخابات .[4] وذلك يدل على أن غياب وزارة الداخلية قد

---

(1)- عبدالناصر جابي ، مرجع سابق ، ص31.
(2)- رشيد تلمساني ، مرجع سابق ، ص17.
(3)- محمد بوضياف ، مرجع سابق ، ص15.
(4)- المرجع السابق ، ص32.

يؤدي إلى بروز تيارات سياسية أو شخصيات سياسية غير مرغوب فيها وبالتالي هذا الأمر قد يرجع الجزائر إلى نقطة البداية .

6- الانتخابات الرئاسية 9ابريل 2009.

أدى تعديل دستوري[*] تم اتخاذه في نوفمبر 2008 ، وقف وراءه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبعد مفاوضات طويلة مع الجيش، و"دائرة الاستعلام والأمن، ومن خلال جلسة مشتركة لمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، حيث أيد هذه الخطوة 500 نائب من أصل 529 نائب ، إلى السماح للرئيس بترشيح نفسه لرئاسة البلاد للمرة الثالثة، ولم يكن هناك شك بأنه سيعاد انتخاب بوتفليقة حيث يخوض هذه الانتخابات دون خصوم ذوي ثقل سياسي، ودون معارضة من قبل الجيش والأجهزة الأمنية "دائرة الاستعلام والأمن".[1] والى جانب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ترشح كل من : [2]

- لويزة حنون : عن حزب العمال.
- جهيد تواتي: عن حركة الإصلاح الوطني .
- على فوزي رباعين : عن حزب عهد 54.
- موسى تواتي : عن الجبهة الوطنية .
- محمد السعيد: مرشح حر.

هذه الانتخابات كانت فيها مجموعة من البرامج السياسية المختلفة والتي تم تداولها خلال الحملات الانتخابية ، وتتمثل في مناقشة الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان ، وبناء دولة القانون ، كذلك كانت كل النقاشات تدور حول الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة ، ولكن تظل أبرز النقاط ، هي تحديد دور المؤسسة العسكرية والمنظومة الأمنية وعلاقاتها مع مؤسسة الرئاسة داخل النظام السياسي الجزائري [3]

بلغت نسبة المشاركة 74.54%، و أكثر من مليون صوت ملغى من 14 مليون صوتت معبر عنها ، وكانت النتائج النهائية التي أعلنت عنها وزارة الداخلية كما في الجدول رقم (34).

(*)- استند بوتفليقة في هذا التعديل إلى إنهاء العمل بالمادة (74) من دستور1996 المعدل لدستور 1989، وحقه في إدخال تعديلات على القانون الأعلى طبقا للمادة (176).

(1)- دانا موس ، **الانتخابات في الجزائر : فوز بوتفليقة وخسارة الشرعية** ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ،3 ابريل 2009، www.washingtoninstitute.org

(2)- لحسن رزاق ، مرجع سابق ، ص94.

(3)- المرجع السابق ، ص 96.

جدول رقم (34) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 2009.[1]

اسم المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبدالعزيز بوتفليقة	12911705	%90.24
لويزة حنون	604258	%4.22
موسى تواتى	330570	%2.31
محمد جهيد يونسي	176674	%1.37
على فوزي رباعين	133129	%0.93
محمد السعيد	132242	%0.92

عكست هذه الانتخابات الكثير من النقاط الهامة أبرزها يتمثل في التالي : [2]

1. مثلت هذه الانتخابات ظاهرة استثنائية بحكم أنها جاءت بعد تعديل دستوري تعلق بأكثر المواد حساسية، كزيادة عدد مرات ولاية الرئيس لمرحلة ثالثة ، وباتفاق بين المؤسسة العسكرية وجهاز الاستعلام والأمن ، ومؤسسة الرئاسة ، الأمر الذي انعكس فيما بعد على الانتخابات ، والتي أيدت الرئيس بنسبة عالية ، ابتعادا عن تكرر مشاهد عنف سابقة.
2. إدارة هذه الانتخابات ، كانت تحت سيطرة الاستخبارات الجزائرية ، والمؤسسات الأمنية والعسكرية ، ووزارة الداخلية ، وبالتالي فكرة تبادل المصلحة مع العسكريين والأمنيين ، أصبحت هي التي تدير الدولة ، وسبب استقرارها ، بمعنى التوافق أصبح مقرونا بدرجة قبول الدور السياسي للمؤسسات الأمنية والعسكرية لدى بوتفليقة والمجتمع الجزائري ككل ، و من جهة أخرى ، قبول الجيش والمؤسسات الأمنية بوجود عبدالعزيز بوتفليقة على سدة الرئاسة .
3. أغلبية المُصوِّتين ليس لهم انتماء، فهم لم يُزكّوا أحزاب التحالف، والدليل على ذلك هو الفرق في نسبة المشاركة بين الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية، وهذه علامة على أن الأحزاب ليس لها قبول، بينما بوتفليقة له قبول لدى الناس.
4. بوتفليقة خلق نوع من التوافق على شخصه داخل المؤسسات العسكرية والأمنية أولاً ، وداخل المؤسسات المجتمعية المدنية ثانياً ، من خلال قوانين الوئام الوطني والمصالحة الوطنية، مع التأكيد على إن هذه الأمور أثرت في المجتمع الجزائري بحيث أصبحت ترى أن وجود بوتفليقة في السلطة يعني الاستقرار في الجزائر، أو بمعنى أخر الاستقرار في الجزائر بعد سنوات من العنف أصبح مقرونا بوجود بوتفليقة في السلطة.

---

(1)- المرجع السابق ، ص97.

(2)- دانا موس ، مرجع سابق ، www.washingtoninstitute.org

خلاصة الفصل الثالث

انعكس الدور الكاريزمي للشخصية العسكرية السياسية المتمثلة في هواري بومدين ، على الحياة السياسية بعد وفاته ، حيث كانت الجزائر تفتقد إلى الحراك السياسي الديمقراطي ، الذي تتحكم فيه قوى سياسية ومجتمعية تعتمد على عملية التداول السلمي للسلطة في حسم صراعاتها السياسية في الوصول للحكم . وبالتالي وجد الشاذلي بن جديد نفسه أمام تركيبة سياسية معقدة تفتقد لكل العوامل التي تساعد في صناعة نظام سياسي ديمقراطي يعتمد على عامل التعددية السياسية في استقراره وديمومته. هذا الفراغ الديمقراطي أدى إلى بروز دور المؤسسة العسكرية في فترة الشاذلي بن جديد أكثر من أي وقت مضى ، وبالتالي أعطى مساحة اكبر للعسكر للتحكم في الشأن السياسي الجزائري ، ابتدأ من تنصيب الشاذلي نفسه ،و إنهاء المسار الديمقراطي التعددي ، وانتهاء بحل كل المؤسسات السياسية وإحلال مؤسسات انتقالية لا دستورية يتحكم الجيش من خلالها في كل مفاصل الدولة .ولابد من الإشارة إلى أن تجربة التعددية التي أفرزت واقع سياسي جزائري جديد ، يعتمد على جمعيات وأحزاب سياسية ، وان كانت لا تتمتع بفاعلية سياسية كبيرة بحيث تستطيع تشكيل الواقع سياسي ، كما أنها تتصف بالثبات ، فقد لاحظنا ان الأحزاب والتيارات السياسية لم تتغير من فترة انتخابية لأخرى ، فغالبا ماكانت الأحزاب المشاركة هي نفسها الأحزاب التي تشارك في كل مرحلة بدون بروز تيارات أو أحزاب جديدة تمارس الحياة السياسية بمنء عن المؤسسة العسكرية ، وبالتالي فوز الأحزاب في الانتخابات وتشكيلها ومشاركتها وحتى إيديولوجيتها أصبح مرتبطا بدرجة رضا المؤسسة العسكرية من عدمها ، ولعل فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات 1997 التشريعية المؤيد من قبل العسكر هو دليل مهم على ذلك .والانتخابات المتتالية توضح أمراً مهماً وهو أن دور المؤسسة العسكرية المستقل عن الرئاسة أصبح يتضاءل أمام المطالبات المجتمعية السياسية ، والتي تطالب بإعطاء دور اكبر للرئاسة على حساب المؤسسة العسكرية ، مما سمح لعبد العزيز بوتفليقة لان يتمتع بنوع من المرونة السياسية على مستوى النظام السياسي ، ومحاولة بناء مؤسسات سياسية جزائرية يحميها الدستور والوفاق السياسي المجتمعي المدني المطالب بالديمقراطية، وإبعاد العسكر عن الشأن السياسي ، ولكن في ذات الوقت كل الانتخابات ونجاحها احتاج إلى نوع من التوافق بين بوتفليقة والمؤسسة الأمنية .تعكس هذه الرؤية أمرا مهما وهو ان ظاهرة تدخل المؤسسات الأمنية في الشأن الجزائري السياسي لا يقتصر على مؤسسة الجيش وحدها ، ولكن يتسع الأمر ليشمل مؤسسات أمنية أخرى استطاعت مع الوقت إن

تبرز كمؤسسات مستقلة تحتفظ لنفسها حرية اتخاذ القرارات بعيدا عن السلطة الحاكمة ، وهذا ينطبق تحديدا على جهاز الاستخبارات العسكرية (دائرة الاستعلام والامن) والامن الداخلي.

خاتمة الدراسة ونتائجها

من المعتاد أن تنشئ الدول جيوشها، غير أن الحالة الجزائرية تعطي العكس حيث إن دور الجيش كان واضحا في المساهمة في إنشاء الدولة، وقد ارتبطت ممارسته للشأن السياسي منذ ثورة التحرير الوطني التي اندلعت في نوفمبر1954، حيث لم يقتصر دوره على العمل الحربي فقط ، بل توسع ليشمل قطاعات سياسية مختلفة كالحكومات والمجالس الثورية المؤقتة والإدارات التنسيقية التنفيذية ، كذلك شملت قطاعات تنظيمية إدارية أخرى مثل الصحة والإعلام والدعم المادي والمعنوي واللوجستي بصفة عامة ، وحتى على مستوى عملية صناعة واتخاذ القرارات، وعلى سبيل المثال تحديد بنود الاتفاقيات مع الاستعمار أهمها اتفاقية إيفيان ، هذا الأمر أعطى الجيش نوع من القبول المجتمعي ، وبالتالي سمح للجيش الجزائري بأن يستمر في التواجد على الساحة السياسية الجزائرية حتى بعد الاستقلال .

خصائص التنظيم العسكري أثناء مرحلة التحرير:

1. قوة التنظيم العسكري .
2. تقسيم الجزائر إلى مكونات إدارية عسكرية.
3. تداخل الأدوار السياسية والعسكرية.
4. تبني العسكر للنهج السوفييتي .
5. سيطرة التوجه الاشتراكي على أعضاء جيش التحرير .
6. بروز العسكر كقوة سياسية فاعلة .

الأمر المهم هو أن الحركة الوطنية الجزائرية بكافة أطيافها ، أثناء التحرير لم تؤطر المجتمع السياسي الجزائر وفق خطوات ديمقراطية تساعدها فيما بعد على سرعة التحول إلى بناء المؤسسات السياسية بشكل ديمقراطي ، يعتمد على الفكر التعددي والتداول السلمي للسلطة ، بالرغم من وجود أحزاب قبل الاستقلال وبعده ، هذا الأمر يعود لعدة أسباب أهمها :

1. الظروف السياسية التي صاحبت عملية التحرير و التي أدت إلى اندماج كل الأطياف السياسية في مكون سياسي واحد (جبهة التحرير الوطني) ، وبالتالي هذا الأمر صعب عملية فك الارتباط أولا ، واستيعاب المجتمع الجزائري لفكرة وجود أحزاب أو مكونات سياسية أخرى إلى جانب جبهة التحرير .

2. التداخل الكبير بين العمل العسكري والعمل السياسي، وبالتالي فكرة فك الارتباط تنطبق هنا على كون آن العسكري مارس العمل السياسي، وبالتالي أصبح من الصعب على الكوادر العسكرية ترك العمل السياسي.
3. كان توزيع المهام داخل المؤسسات الثورية الانتقالية ، تعتمد على فكرة المحاصصة السياسية ، بين السياسيين والعسكريين ، بحيث أصبح الحصول على المناصب داخل المؤسسات الثورية مختلفة نوع الانتصار ، هذا الأمر انعكس سلبا على فكرة بناء المؤسسات وفق الكفاءة ، واستمر بحيث خلق نوع من ضرورة الوصول إلى السلطة بكافة الوسائل الممكنة ، الأمر الذي جعل العسكريين (ينتصرون) على السياسيين ، وكما أسلفنا لأنهم يملكون قوة التنظيم والسلاح .
4. عملية التداول السلمي على السلطة في الجزائر، تميزت منذ البداية بطابع يغلب عليه العنف، والذي يرتبط أساسا بقوة العسكر الذين يمثلون النخبة الأكثر قوة وتنظيما دون النخب السياسية الأخرى.

عادة المراحل الانتقالية تحتاج إلى نوع من التوافق السياسي فيما بين الأطراف السياسية المختلفة ، ولكن في الحالة الجزائرية ومن خلال ما تقدم لم يحدث هذا التوافق ، بل الأخطر من ذلك هو تسرب الإيديولوجية داخل الكوادر العسكرية نفسها ، مع العلم أن الجيش عادة ما يكون ذو توجهات وطنية وبعيدا عن التوجهات السياسية ، وبالتالي أصبح الجيش الجزائري يمارس دوره بناء على الأفكار السياسية التي يتبناها قادته ، مما جعل الجيش يتدخل ضد تيارات سياسية بعينها ، ويرضى عن أخرى ، وبناءا على درجة الرضا والرفض أصبح الجيش يمارس دوره . الأمر الذي جعل بن بله يستند عليه في الوصول إلى السلطة بعد الاستقلال ، والقوة التي واجه بها كافة الانشقاقات التي قامت سواء من النخب السياسية المشاركة له في الحكم أو حتى المعارضة ، وتحول الأمر ضده في الأخير نتيجة مجموعة من الأسباب نحددها في النقاط التالية:

1. محاولة بن بله إبعاد الجيش عن الحياة السياسية.
2. بروز البرجوازية التي يعتبرها الجيش ابرز أعداءه ، باعتبارها لم تشارك في الثورة التحريرية ، ولم تكن تنتمي لنفس الطبقة الفلاحيه والعمالية التي ينتمي لها العسكر .
3. تكون تحالفات جديدة بين السلطة الحاكمة ، و نخب سياسية وعسكرية جديدة ، لم يكن الجيش طرف فيها .

4. إلغاء النزعة الفردية لسلطة بن بله، وبروز نزعة عسكرية أخرى تمثلت في طموحات هواري بومدين .
5. العودة إلي الشرعية الثورية (التصحيح الثوري).

بعد الانقلاب على بن بله وبفضل القوة العسكرية ، أصبحت المؤسسة العسكرية بكامل تنظيماتها أداة في يد العقيد هواري بومدين، والتي استطاع من خلالها آن يفرغ كل النظام السياسي الجزائري من مؤسساته ، وإعادة بناء نظام سياسي جديد ، يقوم على مؤسسات جديدة وفقا للإيديولوجية الشخصية والأفكار السياسية المرتبطة بانتماءاته الفكرية السياسية. وبالتالي برز مع هذا الانقلاب مجموعة من الأدوار السياسية:

1. سيطرة العسكريين على الاقتصاد والحياة السياسية.
2. سيطرة حزب التحرير (الُمعسكر) على المشهد السياسي بشكل كامل .
3. تحقيق الشرعية الثورية.(التصحيح الثوري)
4. بروز دور العسكريين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي.
5. تغييب التعددية والمشاركة السياسية.
6. صياغة دستور يجعل الجيش يمتلك الواجهة الرئيسية في قيادة الحياة السياسية ، وامتلاك بومدين للسلطة بأطرافها الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وبشكل واضح بروز فكرة (الكاريزمة) في القيادة السياسية .
7. تسيير النهج الاشتراكي الاقتصادي والذي كان الجيش الطرف الأقوى في قيادته.
8. تشكيل المؤسسات السياسية الثورية.
9. ممارسة البيروقراطية الإدارية داخل القطاع العام وترأس العسكريين لكل القطاعات.

كان دور هواري بومدين السياسي واضحا في تشكيل النظام السياسي الجزائري الذي يعتمد على شخصية الفرد واقصاء كل التيارات والقوى السياسية المعارضة ، مما سبب بعد وفاته نوع من (الفراغ السياسي) ، نتيجة عدم وجود النضج السياسي داخل المجتمع السياسي الجزائري ، وبالتالي سمح هذا الامر مرة أخرى للمؤسسة العسكرية القوة الأكثر تنظيما وخبرة ، آن تملاءه ، واستطاعت المؤسسة العسكرية نتيجة ذلك ، آن تنهي مهام المجلس الشعبي ، وتعين شخصية من داخلها لقيادة المرحلة الانتقالية ممثلة في الشاذلي بن جديد .

ومن هنا بدأ الصراع بين جماعات النخبة للسيطرة على سلطة الحكم بين تيارين أساسيين ، تيار يمثل الميول الاشتراكية (البومدينية) ويدعمه صغار الضباط في جيش التحرير ،

أما التيار الثاني فيمثل الميول الليبرالية (الفرانكفونية) وتدعمه القوى البرجوازية الصاعدة والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي ، وهذا الصراع بين التيارين هو الذي حكم ممارسة السلطة طيلة فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد.

بعد تعيين الشاذلي بن جديد ، أصبحت المؤسسة العسكرية تحاول مرة أخرى القيام بدور سياسي من خلال دعمها لحزب جبهة التحرير الوطني ، واتضح هذا الدور بشكل كبير عندما أقالت الشاذلي بن جديد ، عندما بدء في رسم سياسات ديمقراطية تجعلها خارج اللعبة السياسية ، ورفضت نتائج الانتخابات التشريعية ، بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات ، لتعود الإيديولوجية العسكرية (الفرانكفونية) من جديد ، والتي ترفض وجود الإسلام السياسي في السلطة ، وتتخذ من التيار ألاستئصالي كإستراتيجية لإنهائه ، مما ادخل الجزائر في حرب أهلية استمرت لسنوات طويلة ، ويمكن ذكر مجموعة من النقاط التى تحدد السلوك العسكري في هذه المرحلة :

1. اختراق الدستور الذي حدد مهام الجيش في حماية الوطن وإبعاده عن الحياة العسكرية.
2. تبني التوجه الرأسمالي في عملية تسيير اقتصاد الدولة .
3. تقلد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي مناصب رفيعة جدا داخل المؤسسة العسكرية ، وانعكس ذلك بوضوح على دورهم السياسي .
4. إعلان قانون الطوارئ في الجزائر.
5. تكوين المجلس الأعلى للأمن ، وتنصيب شخصية عسكرية لرئاسته تمثلت في العقيد على كافي. وقد تميزت هذه الفترة بتحول المؤسسة العسكرية من ضابط عسكري و أمني إلي ضابط امني عسكري سياسي ، وذلك من خلال استراتيجيات سياسية معينة ، حيث بدأت المؤسسة العسكرية في حل جميع المؤسسات الرسمية للدولة ، وخصوصا المدنية ، وإعادة بنائها بشكل يسمح لها بتعليل دورها السياسي ، حيث كان هناك ضرورة ملحة بالمقابل بنكران دورها وطابعها العسكري عن مؤسسات الدولة .

كانت النخبة العسكرية مقتنعة بأنه لا يمكن للأهداف السياسية آن تتحقق إلا من خلال السيطرة على المناصب السياسية الحساسة والقريبة بشكل كبير من السلطة . فوظيفة المجلس الأعلى للدولة على سبيل المثال، كانت مرتبطة من جهة بإعادة بناء المؤسسات المدنية للدولة ومن جهة ثانية في نفي الطابع العسكري عن نظام الحكم رغم احتلال النخبة العسكرية للمواقع السلطوية المباشرة فيه ، رغم أن واقع ممارسة الحكم تختلف عن ذلك تماما .

أدركت المؤسسة العسكرية أن الحالة السياسية التي كانت موجودة لا يمكن أن تترك بشكل فراغي ، معرفةً منها أنها لو تركت بهذا الشكل قد تؤول الساحة السياسية إلى تيارات معارضة لها تختلف معها في الأهداف والتوجهات. وبالتالي استطاعت المؤسسة العسكرية آن تبني نظام سياسي بحيث يكون قادر على تحقيق المصلحة القومية ، وقد تمثل ذلك بدعم أحزاب تشاركها في السلطة ، أو عن طريق أشخاص مرشحين للرئاسة عليهم إجماع داخل المؤسسة العسكرية ، أي تبطين الدور العسكري ، والدفع نحو انتخابات يراد بها أعطاء صورة مغايرة للحقيقة التي كانت عليها الجزائر .

وحتى بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وتوجه الجزائر نحو استكمال المسار الديمقراطي والعودة إلى الانتخابات والتى كانت بدايتها انتخابات رئاسية في 1995 ، إلا أنها لم تعبر حقيقة على حدوث تداول فعلي للسلطة، فالمُرشح لمنصب رئاسة الدولة غالبا ما يكون من اختيار وتزكية مؤسسة الجيش إن لم يكن من أفرادها. وقد عكست الانتخابات التي جاءت باليمين زروال ، مقدار الحاجة إلى الاستقرار داخل المجتمع الجزائري ، لان العسكر حاولوا ترسيخ مبدأ عام داخل المجتمع الجزائري مفاده (مرشح الجيش والاستقرار ، أو إشاعة الفوضى والعنف)، وبالتالي ما كان للشعب الجزائري إلا أن يوافق على مرشح المؤسسة العسكرية (الجنرال اليمين زروال) .

ركزت المؤسسة العسكرية على الدفع بالشخصيات المتفقة هي أولا عليهم ، ثم محاولة تصدير ذلك على مستوى الرأي العام ، تمثل ذلك بالدفع باليمين زروال إلى سدة الرئاسة وانتخابه وقد كان تسلمه لموقع رئاسة الجمهورية في وقت تطور فيه مسار استكمال بناء المؤسسات المدنية في البلاد ، وقد كانت هناك قناعة شخصية لديه أن هذا مفيد لصورة الجزائر الخارجية حيث شهدت فترة حكمه اكبر تطور للعمل المسلح ضد الحركات الإسلامية المتشددة والمسلحة حيث كانت هناك حاجة ماسة لتجنب الضغوط الدولية ، لكن تأثره بالافتقار الحاد إلى الصلاحيات في ممارسة السلطة من موقع رئاسة الجمهورية تحت التأثير الطاغي لنفوذ المؤسسة العسكرية دفعت به إلى الالتجاء إلى نوع من الاستقالة الاحتجاجية لعدم التورط أكثر في سياسات هو غير مسئول عن صناعتها بشكل مباشر.

مارست النخبة العسكرية المتمسكة بإدارة السلطة في دولة الجزائر بدورها مرة أخرى في رسم السياسات بعد استقالة الجنرال اليمين زروال ، واستعانت بعبدالعزيز بوتفليقة العسكري السابق ، وذلك من اجل استخدامه لإعطاء صورة سياسية تخفف من حدة الضغط الدولي بعد تصاعد عمليات العنف ، والاستعانة بالشرعية الثورية من جديد ، وذلك من اجل التأثير في

الرأي العام الجزائري مما يسمح باستمرار إدارة العسكر للدولة الجزائرية تحت مظلة واجهة تاريخية ثورية.

استطاعت النخبة العسكرية آن تبقى في موقعها والذي يسمح لها بممارسة قوة ضاغطة ومعارضة و حاولت آن تصنع أو تتبع نفس الاستراتيجيات السابقة وهي الاستعانة بواجهة سياسية تمثلها داخل نظام الحكم.

احتاجت المؤسسة العسكرية إلى آن تتكيف مع سرعة التغييرات السياسية التي أصبح يحدثها بوتفليقة ، وذلك من خلال إحداث تغييرات على مستوى القيادات العسكرية ، كذلك من خلال الانغلاق على نفسها وصناعة التغييرات بشكل ذاتي مع إخطار مؤسسة الرئاسة بعدم التدخل في عملية التغييرات القيادية العسكرية في عملية واضحة لتعيين العسكريين المؤيدين للمؤسسة العسكرية ودورها السياسي ، وإبعاد كل العسكريين المعارضين لمثل هذا الدور ، كذلك من خلال محاولة استخدام الاستقطاب السياسي بالتوازي مع الاستقطاب السياسي الذي استخدمه بوتفليقة وذلك لكسب التعاطف الشعبي في الجزائر، ولعل عملية توظيف النساء داخل المؤسسة العسكرية والأمنية كما تبين من انتخابات 2002 ، كانت من أهم وسائل الاستقطاب السياسي في الجزائر التي مارسها الطرفين سواء الطرف الذي يمثل الكتلة العسكرية أو الكتلة المدنية السياسة ، كذلك صناعة أجهزة أمنية جديدة تتعامل مع واقع سياسي جديد مفاده (أن الجيش عليه بالابتعاد عن إدارة شؤون الحكم في الجزائر) وتمثل ذلك في (دائرة الاستعلام والأمن).

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد مجموعة من الخصائص التي تتصف بها المؤسسة العسكرية الجزائرية والتي مارست دورها السياسي من خلالها وتتمثل في التالي:

1- **الانتقائية :** ظل الجيش وفيا لتقاليده في عزل وتنصيب الرؤساء، إذ أجبر بن جديد على الاستقالة بعد أحداث 1991 ليخلفه مجلس أعلى للدولة مؤقت يرأسه محمد بوضياف الذي اغتيل بعد فترة قصيرة ليخلفه علي كافي، ثم انتخب قائد الجيش اليامين زروال رئيسا للجمهورية، ثم استقال قبل إكمال مدته ليخلفه العسكري السابق عبد العزيز بوتفليقة . وقد تعاقب على الجزائر سبعة رؤساء تغلب عليهم الخلفية العسكرية كما يبين الجدول رقم (35).

جدول رقم (35) يوضح تعاقب الرؤساء الجزائريين وخلفياتهم السياسية والعسكرية.

الرئيس	الخلفية	بداية الحكم	نهاية الحكم	الحزب
احمد بن بله	مدني (ثوري سابق) واحد مؤسسي المنظمة العسكرية الخاصة	29سبتمبر1962	19يونيو1965	حزب جبهة التحرير
هواري بومدين	عسكري	19يونيو1965	27ديسمبر1978	حزب جبهة التحرير
الشاذلي بن جديد	عسكري	9فبراير1979	11يناير1992	حزب جبهة التحرير
محمد بوضياف	مدني (ثوري سابق) واحد مؤسسي المنظمة العسكرية الخاصة	16يناير1992	29يونيو1992	حزب جبهة التحرير
على كافي	عسكري	2يوليو1992	31يناير1994	حزب جبهة التحرير
اليمين زروال	عسكري	31يناير1994	27ابريل1999	حزب التجمع الوطني الديمقراطي
عبدالعزيز بوتفليقة	عسكري متقاعد	منذ 1999	حتى الآن	حزب جبهة التحرير

2- الاستقرار والثبات : تلعب عملية الاستقرار والثبات في الهيكل الوظيفي دورا مهما في استمرارية استقرار المؤسسات على عكس المؤسسات التي ينتابها التغير المستمر في هيكلها وشكلها الوظيفي ، وهذا ما ميز المؤسسة العسكرية في الجزائر والتي ، دائما ما اتسمت بنوع من الشخصنة في داخلها ، وقلة التغييرات على مستوى القيادات في داخلها وخصوصا خلال فترة الشاذلي وما بعدها ، مما جعلها أكثر المؤسسات استقرار داخل النظام السياسي وبالتالي تلعب دورا سياسيا كبيرا في تشكيل مكونات البيئة السياسية الأخرى ، كالدستور والسلطات التنفيذية و التشريعية والقضائية والتي غالبا ما عرفت التغييرات المستمرة وعدم استقرارها ، والجدول رقم (36) يبين ذلك .

جدول (36) يوضح أوجه الاختلاف في عامل الاستقرار على مستوى القيادات العسكرية والسياسية.

رئيس الدولة	رئيس الحكومة	قائد الأركان	قائد الجيش البري	قائد الدرك الوطني	قائد المخابرات
الشاذلي بن جديد	سيد احمد غزالى	محمد العماري	محمد التواتى	عباس غزيل	محمد مدين
محمد بوضياف	رضا مالك	محمد العماري	محمد التواتى	عباس غزيل	محمد مدين
على كافي	بلعيد عبدالسلام	محمد العماري	محمد التواتى	عباس غزيل	محمد مدين
اليمين زروال	مقداد سيفي	محمد العماري	محمد التواتى	عباس غزيل	محمد مدين
عبدالعزيز بوتفليقة	إسماعيل حمداني	محمد العماري	محمد التواتي	عباس غزيل	محمد مدين

نلاحظ من خلال الدراسة الثبات في قيادات الجيش ، وعم الاستقرار في القيادات السياسية كالحكومات المتتابعة والعامل الرئاسي ، الا أن الجيش بدء يفقد هذه الخاصية شيئا فشيئا بعد تولى عبدالعزيز بوتفليقة السلطة ، معرفة منه ان التغييرات الدائمة في القيادات العسكرية من شانها إن تضمن له إضعاف المؤسسة العسكرية سياسيا ، ويعطيه هذا الأمر مساحة اكبر في التعامل مع مستجدات الشأن السياسي بشكل يضمن لمؤسسة الرئاسة استقلالية اتخاذ القرارات.

3- التكيف مع المتغيرات السياسية : يلاحظ من خلال الدراسة إن المؤسسة العسكرية كانت تتعامل مع الواقع السياسي بنوع من الموائمة بحيث تكون دائما موجودة على مستوى إدارة الدولة وبناء المؤسسات السياسية ، ولو أردنا إن نمثل على ذلك فيمكن سرد أهم الأمثلة من خلال النقاط التالية :

1- التحالفات السياسية مع القيادات السياسية المختلفة ابتداء من بن بله الذي تحالفت معه القيادات العسكرية ضد الحكومة المؤقتة برئاسة بن خده مما أتاح لبن بله استلام السلطة .

2- التوحد ضد بن بله بالرغم من الاختلافات السياسية داخل الجيش نفسه ، و إزاحته عن السلطة لتقود هي كل مؤسسات الدولة وتسيطر على المشهد السياسي بصورة كاملة .

3- بعد وفاة بومدين استطاعت المؤسسة العسكرية ان تعين قائد سياسي من داخلها ، وفي ذات الوقت إزاحته عن السلطة ،وكونت مؤسسات انتقالية تضمن لها السيطرة مرة أخرى على السلطة.

4- القدوم بقادة سياسيين آخرين من داخل المؤسسة العسكرية ، والسيطرة على العمل الحزبي ، من خلال دعمها لأحزاب معينة تمثلت في حزب جبهة التحرير في البداية ، ثم تبنت أحزاب أخرى أهمها كان حزب التجمع الوطني الديمقراطي ذو القيادات العسكرية المتقاعدة ، مما سمح لها التمثيل السياسي من خلالها والبقاء في صلب المشهد السياسي .

5- تبني أفكار بوتفليقة السياسية والابتعاد بصورة مباشرة عن المشهد السياسي في فترة معينة بحيث يمنع عنها كل الاتهامات المتعلقة بحقوق الإنسان ، وفي ذات الوقت حاولت من خلال أجهزة أخرى ، كالاستخبارات والداخلية ان تكون قريبة من موقع الرئاسة ، وتمارس دورها السياسي من خلال خلق نوع من المناخ التوافقي الذي يسمح لها إن تكون طرف قريب في صناعة القرار.

3- الفوضى الخلاقة : دائما ماكانت المؤسسة العسكرية تمارس دورها من خلال القوة العسكرية التي تمتلكها لوحدها ، الأمر الذي جعلها ، تتحكم في تعيين القيادة العليا في الدولة وإسقاطها ، وقد صاحب ذلك انتقال الجزائر من دستور إلى أخر .

جدول رقم (37) يوضح أهم الانقلابات العسكرية والتغييرات الدستورية التي أعقبتها.

السلوك	التغيير الدستوري	التاريخ
انقلاب عسكري ومساندة بن بله	الانتقال من مواثيق الثورة إلي دستور 1963	1962
انقلاب عسكري ومساندة بومدين	الانتقال من دستور 1963 إلى ميثاق 1965	1965
انقلاب عسكري فاشل ضد بومدين	الانتقال من ميثاق1965 إلى دستور 1976	1967
تعيين الشاذلي بن جديد	إيقاف العمل بدستور 1976 وحل كل المؤسسات الدستورية والانتقال إلى دستور 1989	1992
إيقاف المسار الانتخابي	إيقاف العمل بدستور 1989 وإعلان المجلس الأعلى للأمن	1992
تعيين بوضياف واغتياله	استمرار العمل بالمجلس الأعلى للأمن	1992
تعيين على كافي وإقالته	استمرار العمل بالمجلس الأعلى للأمن	1994
تعيين اليمين زروال وإقالته	الانتقال إلى دستور 1996	1999
إقالة اليمين زروال وتعيين بوتفليقة والتدخل في الانتخابات	تعديلات دستورية 2008	2001

4- التمايز الإيديولوجي والتاريخي لكوادر المؤسسة العسكرية : لابد من الإشارة إلى أن دور المؤسسة العسكرية دائما ما كان يعبر عن التوجهات السياسية لقادته الرئيسيين ، وانعكس هذا التمايز على طموح المؤسسة العسكرية في تشكيل النظام السياسي للجزائر ، وعلى سبيل المثال، عندما خرجت الجزائر من حرب التحرير ، كان ضباط جيش التحرير ، يتبنون التيار الاشتراكي في بناء مؤسسات الدولة ، وعندما أراد بن بله الخروج عن هذا النسق ولو بشكل بسيط ، تم الانقلاب عليه ، كذلك عندما رفض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي (الفرانكفونيين) ، من ذوي التوجهات العلمانية ، نتائج الانتخابات التشريعية والتي أفرزت التيار الإسلامي السياسي الجزائري في الساحة السياسية ووصولهم إلى البرلمان ، وقاموا بإيقافها ، والجدول رقم (38) يفصل تركيبة الضباط الجزائريين داخل المؤسسة العسكرية .

جدول رقم (38) يوضح درجة التباين في الفئات العسكرية داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية .

الفئة العسكرية	خصائصها
ضباط جيش التحرير الوطني	هم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية، ومنهم من تحصل على تكوين أثناءها في إحدى الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، وقد اختاروا عقب الاستقلال الاستمرار في الحياة العسكرية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية؛ وكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينات ممسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية وما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشؤون السياسية، و ذلك راجع إلى كونها التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد، لا بهدف امتهان الحياة العسكرية
ضباط الجيش الفرنسي	وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958و1961 و قدر عددهم عشية الاستقلال ب200 ضابط، دافع وزير الدفاع هواري بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم، وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، لكن "هذه المجموعة بحكم تكوينها الخاص وخلفياتها الثقافية المتميزة تشكل توجها خاصا داخل الجيش
الجيل الشاب من الضباط	الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، و"أهم ما يمز هذا الجيل هو أنه لم يعتمد في ترقيته على شرف الشرعية الثورية، وإنما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها، وهو بعيد إلى حد ما عن الصراعات السياسية.

5- الدور السياسي المباشر والغير مباشر للجيش : تمثل الدور السياسي المباشر في كمية السلوكيات العنيفة و الواضحة والتي تمثلت كما ذكرنا سابقا في الانقلابات العسكرية ، والصراع

المسلح ضد جماعات سياسية مختلفة ، أو إيقاف المسار الانتخابي أو من خلال حل المؤسسات والأحزاب ، أما التدخل الغير مباشر ، فيتمثل في الدفع بنخب سياسية معينة وانتهاج المسار السياسي السلمي كالانتخابات بجانب استخدام القوة ، من اجل تنصيب قيادات سياسية تضمن لها التواجد الدائم كمؤسسة قائدة في النظام السياسي وتتقدم المشهد السياسي على باقي المؤسسات الأخرى .وتعتبر فترة بوتفليقة من أكثر المراحل التي كانت فيه هذه الخاصية واضحة ، وفي نفس الوقت تعتبر فترة بوتفليقة من أكثر مراحل الحياة السياسية الجزائرية غموضا فيما يخص علاقته بالمؤسسة العسكرية .

لذلك من خلال بعض النقاط المهمة أردنا آن نشير إلى أهم الاستراتيجيات التي تعامل من خلالها بوتفليقة مع القيادات العسكرية بعد انتخابه رئيسا للجزائر وهي كما يلي :

1- اعتمد العسكري السابق والدبلوماسي عبدالعزيز بوتفليقة على مكانته الثورية في تاريخ الجزائر ، مما سمح له باستقطاب اكبر قدر ممكن من المؤيدين السياسيين ، على كافة المستويات سواء على مستوى روابط المجاهدين ، والعمال أو التيارات النسائية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، وحتى الأحزاب السياسية .

2- الحصول على مساحة أوسع مع الحفاظ على القدرة على تكوين جماعة ضاغطة ذات طبيعة سياسية عالية ويمكن أخذ نموذج قانون المصالحة الوطنية الذي اعترف رئيس الجمهورية أن صيغته النهائية كانت محصلة لتوازنات معينة داخل نظام ألحكم ، كما تظهر نتائجه أيضا في انسحاب جنرالات كانوا محسوبين على التصور الأول لدور المؤسسة العسكرية داخل نظام ألحكم (الجنرال محمد العماري كمثال).

3- المكانة الدبلوماسية والخبرة السياسية على مستوى السياسة الخارجية ، أعطت بوتفليقة قوة إضافية للضغط على المؤسسة العسكرية بقدر كبير ، مما سمح له بأن يكون طرف فاعل داخل الدولة الجزائرية ونظام الحكم ، وتحول من واجهة سياسية يستغلها العسكر لإدارة الحكم ، إلى شريك سياسي يستطيع التأثير على أنواع وإشكال القرارات بشكل كبير جدا ، وقد أثبتت انتخابات 2004 ، المكانة التي أصبح يتمتع بها بوتفليقة داخل المجتمع الجزائري ، وخصوصا في تعامله مع التيارات الشعبية المختلفة .

4- الاستفادة من تجارب رؤساء سابقين تعاملوا بطرق فاشلة مع المؤسسة العسكرية ، لذلك حاول بوتفليقة آن يبتعد عن عملية استنساخ تجارب سياسية سابقة وان يتبع استراتيجيات جديدة تكون أكثر برجماتية وواقعية ، تمثل أهمها في عدم التمسك بالمسلك الدستوري ، ونتج عنه بالفعل تعديل دستوري جديد في 2008 ، كذلك الاستفادة من حجم التصدع الذي حدث داخل المؤسسة العسكرية ولعب دور الجهة التي تفصل في هذا الصراع ، وبالتالي هذا الأمر سمح له

بتعيين قادة عسكريين جدد وهي الخطوة الأهم بالنسبة لبوتفليقة والتي أصبح من خلالها قائدا للقوات المسلحة فعليا ، وبالتوازي مع ذلك ، صنع بوتفليقة تحالفا حزبيا ثلاثيا من اكبر الأحزاب الجزائرية ، ولم يكن يرغب في الاختباء أو الاحتماء بحزب معين ، قناعة منه بأن ذلك سيصنع له نوع من المعارضة قد لا تساعده في الصراع ضد المؤسسة العسكرية ، وبالتوازي مع ذلك وظف بوتفليقة وزارة الداخلية لصالحة والتي أصبحت تتحكم في الانتخابات ، واستطاع بوتفليقة بعد آن عين اقرب المسئولين منه فيها ، كذلك مشروع المصالحة الوطنية ، ففي الوقت الذي تمسكت المؤسسة العسكرية بالحلول الأمنية استطاع بوتفليقة آن يطرح مشاريع سلمية صنعت له أرضية قوية ومؤيدة له داخل المجتمع الجزائري والذي أصبح مرهقا جدا من فكرة الحلول الأمنية . وهو الأمر الذي صنع لبوتفليقة شخصية عليها اتفاق داخل الشعب ، سمح له بتعديل دستوري أولا ، ثم النجاح والفوز بانتخابات رئاسية لمرة ثالثة في 2009.

نتائج دور المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية :

1. تعطل المسار الديمقراطي في الجزائر ، إن لم يكن غير موجود أساسا.
2. غياب الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني بصورتها الطبيعية ، وبروز مؤسسات تابعة أو تدور في فلك السلطة الحاكمة .
3. بروز ظاهرة أحزاب السلطة .
4. بروز الائتلافات الحزبية الحاكمة.(حزب التحرير- حزب التجمع الديمقراطي- حزب حركة السلم).
5. التغير المستمر في الدساتير الجزائرية .
6. التذبذب المستمر في درجة المشاركة السياسية. وخصوصا في الانتخابات.
7. ضعف دور الأحزاب السياسية .
8. ظاهرة الشراكة في السلطة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسات الأمنية العسكرية.
9. تعطل بناء مؤسسات سياسية دستورية ، بسبب تعدد المراحل الانتقالية.
10. العنف المستمر بين المؤسسة العسكرية ، والحركات السياسية المسلحة وخصوصا الإسلامية.

تجدر الإشارة إلى إن تتبع الحركة الانتخابية في الجزائر كشفت عن بعض الظواهر السياسية المهمة ، يمكن تعديدها في التالي :

1. تأثير المؤسسة العسكرية في الحركة الحزبية.
2. العلاقة بين القادة السياسيين و قادة المؤسسة العسكرية والأمنية .
3. تعامل المؤسسة العسكرية والأمنية مع إفرازات الانتخابات .

4. حجم الدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية والأمنية في تسيير عملية الانتخابات .

أخيرا نقول ان الصراع العسكري السياسي في الجزائر هو وليد حرب التحرير ، وليس حديث العهد ، فقد عرفت الثورة الجزائرية منذ ولادتها صراعات حالت دون تركيز السلطة في أيدي قيادة تحظى بالإجماع تقود حرب الاستقلال، وتسيطر على الحياة السياسية الداخلية في جبهة التحرير الوطني .

كما ان البناء السياسي الجزائري تشكل وفقا لأنواع الصراع العسكري السياسي والدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية ، ابتداء من فرض الوصاية الثورية بقوة السلاح و تبني مفاهيم الحركات الثورية التصحيحية ، معتمدة في ذلك على (الشرعية الثورية) ، وانتهاء باستمالة الأحزاب السياسية و تنصيب الرؤساء الجزائريين والتأثير في سير العمليات الانتخابية سواء التشريعية منها أو الرئاسية ، و معتمدة في ذلك انتهاج إستراتيجية سياسية وهي فرض سياسة الأمر الواقع، بمعنى أما إن تكون القيادات العسكرية متواجدة داخل الإطار السياسي للدولة الجزائرية أو الذهاب إلى الفوضى.

و هكذا من خلال ما سبق يمكن القول ان دور القيادات العسكرية كان مؤثرا في صناعة الحياة السياسية و المشهد السياسي الجزائري ككل على مدى كل فترات تكوين البناءات السياسية للنظام السياسي الجزائري بداية من تكوين المنظمة العسكرية الخاصة إلى تكوين جيش التحرير وحتى بعد الاستقلال ، الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية كنظام فرعي من مجموعة أنظمة فرعية أخرى ان يكون لها تأثيرا قد يتمايز نوعا ما عن باقي الأنظمة الأخرى بحكم القوة السياسية والعسكرية التي تمتلكها المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال ، وليس ذلك فقط بل أصبح الواقع السياسي الجزائري مرهونا بما تقرره قيادات الجيش ابتداء من ترشيح الرؤساء وشكل الدولة ومواد الدستور وحتى تشكيل الأحزاب والمؤسسات السياسية الأخرى كالوزارات والمجالس البرلمانية الجزائرية المتعاقبة ، لذلك نستطيع القول بأن فرضية الدراسة الأولى والتي تفترض تحكم قيادات الجيش والمؤسسة العسكرية في تشكيل وتنظيم البناء السياسي الجزائري هي الصحيحة .

قائمة المراجع

أولا : الوثائق والتقارير:

1- **التقرير الرسمي الثالث الصادر عن الأمم المتحدة ، جينيف** : اللجنة المعنية بحقوق الإنسان،2006.

2- **التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية المتعلق بالتعذيب في الجزائر** ، جينيف : منظمة العفو الدولية ، 2006.

3- **تقرير حول تقييم إطار تنظيم الانتخابات " الانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية والجماعية حول الجزائر** ، برلين : المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية ، 2007 .

4- **الجريدة الرسمية** ، العدد12 ، الجزائر : مؤسسة المطبوعات الرسمية ،1997.

5- **دستور دولة الجزائر 1963**، الجزائر: المطبوعات الرسمية، 1963.

6- **دستور دولة الجزائر 1976**، الجزائر: المطبوعات الرسمية، 1976.

7- **دستور دولة الجزائر** 1989، الجزائر: المطبوعات الرسمية ،1989.

8- **دستور دولة الجزائر** 1996، الجزائر: المطبعة الرسمية، 1996.

9- **النصوص الأساسية المصادق عليها من طرف المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير**، الجزائر: مطابع الحزب، 1979.

10- **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954**، الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للمطبوعات ، 2005.

ثانيا: الكتب:

1- الميلي ، محمد ، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب** ، بيروت : دار الكلمة ،1983.

2- الإبراهيمي ، عبدالحميد ، **في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999)**،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.

3- الذيب ، فتحي ، **عبد الناصر وثورة الجزائر**،القاهرة :دار المستقبل العربي ،1990.

4- الزبيري ، محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر "الجزء الثاني** ، بيروت :منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999.

5- الزبيري ، محمد العربي ، **الثورة في عامها الأول** ،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.

6- الإبراهيمي ، عبدالحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية"1958-1999"** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

7- ابوزكريا ، يحي ، **الجزائر من بن بله إلى بوتفليقة** ، الكويت : مؤسسة ناشري ،2003 .

8- ابوزكريا ، يحي ، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر "1978- 1993"** ، بيروت : مؤسسة المعارف ، 1993.

9- أزغيدي ، محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام 1956 – 1962**، الجزائر : دارهومة للنشر ، 2005 .

10- العسكري، إبراهيم ، **لمحات عن مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية و دور القاعدة الشرقية** ، قسنطينة : دار البعث ،1992.

11- الفرحي، بشير كاشة ، **مختصر وقائع ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1831-**1962، الجزائر: وزارة المجاهدين ،2007.

12- الشيخ ، رأفت ، **تاريخ العرب المعاصر** ، القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1995.

13- العقاد، صلاح ، **المغرب العربي في التاريخ المعاصر "الجزائر ،تونس ، المغرب، المغرب الأقصى**، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،1993.

14- العلوي ، محمد الطيب ، **مظاهر المقاومة الجزائرية "1830-1954**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1994.

15- المدني، احمد عبد الله ، مصطفى محمد أبوبكر، **البحث العلمي :تعريفه-خطواته- منهاجه - المفاهيم الإحصائية** ، الإسكندرية : الدار الجامعية ،2002.

16- المدني ، أحمد توفيق ، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية "الجزء الثالث"** ، الجزائر: الشركة الوطنية للتوزيع ، 1998 .

17- العمري ، مؤمن ، **الحركة الثورية في الجزائر**، قسنطينة : دار الطليعة للنشر والتوزيع ، 2003.

18- العسلي ، بسام ، مصطفى طلاس ، **الثورة الجزائرية** ، بيروت : دار الشورى ، 1986.

19- العمامرة ، سعد بن البشير ، **هواري بومدين الرئيس القائد** ، الجزائر :قصر الكتاب ،1997.

20- اللحلح ،احمد عبد الله ، مصطفى محمد بوبكر،**البحث العلمي :تعريفه – خطواته – منهاجه -المفاهيم الإحصائية** ،الإسكندرية : الدار الجامعية ،2002.

21- المديني، توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، بيروت: منشورات اتحاد الكتّاب العرب،1997.

22- بلحاج ، صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية** ، الجزائر : دار الكتب الحديثة ، 2008 .

23- بلحاج ، صالح ، **أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة "1956-1965"**،الجزائر : دار قرطبة ،2006 .

24- بالغيث ، محمد الامين ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، لبنان : دار ابن كثير ،2007.

25- بلاسي ، نبيل احمد ، **الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1990 .

26- بلقاسم ، محمد ، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية الجهة الشرقية 54-62** ، الجزائر:منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954 ، 2000.

27- بن خده ، يوسف ، **نهاية حرب التحرير "اتفاقيات إيفيان** ، ترجمة : لحسن زغداد ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987.

28- بهلول ، محمد بالقاسم حسن ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية** ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1999.

29- بو الشعير ، سعيد ، **النظام السياسي في الجزائر** ، الجزائر : دار الهدى ، 1993 .

30- بوحوش ، عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**،بيروت :دار الغرب الإسلامي ،2005.

31- بوحوش ، عمار ، **مسيرة الحركات الوطنية الجزائرية لتحرير الوطن من الاحتلال الأجنبي** ، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 2005.

32- بوحوش ، عمار ، **الإصلاحات الاقتصادية والتحولات الصعبة في الجزائر**، الجزائر : جامعة الجزائر، 2009.

33- بوضياف ، محمد ، **النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية "التطورات والمشاهد المحتملة "**، الجزائر : جامعة المسيلة ، 2009 .

34- بوعزيز ، يحي ، **ثورات الجزائر في القرنين 19-20** ، الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1996 .

35- بوعزيز ، يحي ، **اليمين في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال خصومه"1912-1948"**، الجزائر ، منشورات جامعة الجزائر،1991.

36- بومالي ، أحسن ،**إستراتيجية الثورة الجزائرية 1954-1956**، الجزائر : منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1994 .

37 - جابى ، عبد الناصر ، **استقرار ام ركود" الانتخابات التشريعية الجزائرية"** ، دمشق ، منشورات مركز دمشق للدراسات ،2007.

38- حربي ، محمد ، **الجزائر "1954 -1963" جبهة التحرير "الأسطورة والواقع"** : ترجمة كميل داغر، بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية ، 1983.

39- حماد ، مجدي ، **العسكريون العرب و قضية الوحدة** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1978.

40- حيدوس ، غازي ،**الجزائر :التحرير الناقص** ، بيروت : ، دار الطليعة ،1997 .

41- خشيم ، مصطفى عبد الله أبو القاسم ، **مناهج و أساليب البحث السياسي** ، طرابلس : الهيئة القومية للبحث العلمي ،2002.

42- داهش ، محمد على ، **دراسات في الحركات الوطنية الوحدوية في المغرب العربي**، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2004 .

43- دبش ، إسماعيل ، **السياسة العربية تجاه الثورة الجزائرية** ،الجزائر:دارهومة ،2007.

44- دبلة ، عبدالعالي ،**الدولة الجزائرية الحديثة "الاقتصاد - المجتمع- السياسة"**، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004.

45- رشيد، حاتم، **الأزمة الجزائرية إلى أين**، عمان: مركز الأردن للدراسات، 1998.

46- روبير ، شارل ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ترجمة عيسى عصفور ،بيروت : منشورات عويدات ،1982

47- زروال ، محمد ، **اللمامشة في الثورة** ، الجزائر : دار هومة ، 2008.

48- زغدود ، على ، **ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية** ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر،2004.

49- سعد الله ، أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثالث** ،بيروت: دار الغرب الإسلامي ،1992.

50- سويدية ، حبيب ، **الحرب القذرة ، "شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-1999"**، ترجمة : روز مخلوف ، دمشق : ورد للطباعة ،2003.

51- سيف الإسلام ، الزبير و آخرون،**مؤامرة من خلف الستار"مسيرة بوضياف و قصة اغتياله"**، الجزائر : حواركم للنشر ،1992.

52- سي على ، احمد ، **حركة التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني**، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلى ،2010.

53- شاكر، محمود، **التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر: بلاد المغرب**، بيروت، المكتب الإسلامي، 1996.

54- صالح ، عطا محمد، فوزي احمد تميم، **النظم السياسية العربية المعاصرة"الجزء الثاني"**، بنغازي : منشورات جامعة بنغازي ، 1988.

55- طه ، جاد ، **محاضرات في تاريخ العرب المعاصر** ، القاهرة : جامعة عين شمس ،1991.

56- عباس، محمد ، **محاضرات في تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة :جامعة عين شمس،1991.

57- عباس ، محمد ، **ثوار عظماء** ، الجزائر : دار هومة ، 2003 .

58- عباس ، محمد ، **نصر بلا ثمن " الثورة الجزائرية 1945- 1962 "** ، الجزائر :دار القصبة ، 1992.

59- عبد النور، ناجي ، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر " دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 "** ،الجزائر :جامعة باتنة ، 2008 .

60- عبيد، هناء، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

61- عمار، منعم، **الجزائر والتعددية المكلفة، في الأزمة الجزائرية "الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

62- عمورة، عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**،الجزائر:دار ريحانة ،2002.

63- عمامرة ، تركي رابح ، **إذاعة صوت العرب في القاهرة من 1956-1962 الإعلام و مهامه أثناء الثورة الجزائرية** ، الجزائر: دار القصبة للنشر 2009.

64- عنصر ، العياشي ، **التعددية السياسية في الجزائر "الواقع والآفاق "**، عمان : المعهد الدبلوماسي الأردني ،1999.

65- عنصر ، العياشي ، **التجربة الديمقراطية في الجزائر "اللعبة والرهانات "** في المؤتمر الدولي حول "تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،1996.

66- فركوس ، صالح ،**المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين 814 قبل الميلاد إلي 1962** ، دار العلوم : عنابه ، 2003.

67- قليل ، عمار ، **ملحمة الجزائر الجديدة "الجزء الأول "**، قسنطينة : دار البعث ، 1991 .

68- قيرة ، اسماعيل ، وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

69- منصور ، احمد ،**الرئيس احمد بن بله يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية** ، الجزائر : دار الأصالة للنشر و التوزيع 2009 .

70- كافي ، علي ، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999.

71- كاتوس ، ميريام ، كرو كرم ، **العودة إلى الأحزاب " المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية** ، بيروت : المركز اللبناني للدراسات ، 2010.

72- هشماوي ، مصطفى ، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر** ، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 1998.

73- هلال ، على الدين ، نيفين مسعد ، **النظم السياسية العربية " قضايا الاستمرار والتغيير** ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

74- والي، خميس حزام ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.

ثالثا- الدوريات:

1- أبو عمود ، محمد سعد ، الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر ، **السياسة الدولية** ، العدد 113 ، (1993) .

2- سويقات ،احمد ، التجربة الحزبية الجزائرية 1962-2004. **الباحث** 4(2006).
3- بلعور ، مصطفى ، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007"استمرارية آم حل للازمة ، **دفاتر السياسة والقانون** ، (ابريل ، 2011).
4- بلعور ، مصطفى ، حزب جبهة التحرير ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ، الجزائر ، **الباحث** ، العدد4 ، (2006).
5- بوحوش ، عمار ، بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينيات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية والقانونية** ، العدد 3 ، المجلد 42 ، (2004) .
6- بوحوش، عمار، تحويل المنظمة الخاصة إلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، **الذاكرة**، العدد 3 (خريف 1995).
7- بوشناقة شمسه ، ادم قبي ، ادراة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-**2000**، **الباحث** ، العدد 3 ، (2004).
8- بيان رئاسة الجمهورية حول تعديلات دستورية و إصلاحات سياسية. **المجاهد الأسبوعي**، عدد 1472، (أكتوبر 1988).
9- تلمساني ، رشيد ، الجزائر في عهد بوتفليقة " الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية ، **أوراق كارينغي** ، العدد 7 ، (يناير 2008).
10- زغيدي ، عبد المحسن ، التحضيرات السرية للثورة التحريرية ، **الذاكرة** ، العدد 1 (يوليو ،1994).
11- زمام، نور الدين، بناء القوة ومسار التنمية بالجزائر "1990-1992"، **الدفاتر**، العدد 1، (2000).
12- سويقات ، احمد ، **التجربة الحزبية في الجزائر** (1962-2004) ، **الباحث** ، العدد 4 (2006) .
13- فيلالي ،عبدالسلام ، **"**هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية**"**، **التواصل**،عدد 24 (يونيو، 2009) .
14- عبدالنور ، ناجي ، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري ، **التواصل** ، العدد20 (ديسمبر2007).
15- عبدالنور، ناجي ، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية ، **التراث العربي** ، العدد 107 ، (يوليو2007).

16- علواش ، فريد ، نبيل قرقور ، مبدأ الفصل بين السلطات ،**الاجتهاد القضائي** ، العدد 4 ، (يناير2003).

17- عواد ، حسن ، استقال زروال آم أقالوه ، **الوسط** ، العدد 347 ، (21 أغسطس) .

18- محساس ، احمد ، حديث احمد محساس عن الثورة الجزائرية ، **الشروق الجزائرية** ، عدد 20 فبراير 2013 .

19- مسلم بابا عربي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر. علوم إنسانية** 35 (السنة الخامسة: خريف 2007).

20- نبيلة ، اقوجيل ، حبة عفاف ، القانون الانتخابي بين القوة والضعف ، **الاجتهاد الانتخابي** ، العدد 4 ، (2003).

21- ميتيكس ،هدى ، توازنات القوى وإشكاليات الصراع في الجزائر ، **المستقبل العربي** ، العدد 172 ،(يونيو1993) .

22- ولد، العروسي ، الطيب ، نصف قرن من الكفاح للطاهر الزبيري "أضواء على فترة جزائرية حالكة ، **القدس العربي** ،السنة 23، العدد 6964 ، (نوفمبر2001) .

رابعاً - الرسائل والأطروحات :

1- سليمان ، قريري ،**تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940-1954)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية (باتنة : جامعة الحاج لخضر ،2010) .

2- إبراهيم ، شادية فتحي ، **الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية (القاهرة :جامعة القاهرة،1989).

3- عمر، فرحاني ، **"إشكالية الديمقراطية في الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية (الجزائر: جامعة الجزائر، 1992).

4- مؤمن ، العمري ،**حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها و تطورها 1946 -1954**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب (قسنطينة :جامعة قسنطينة ،2000).

5- الطاهر ، عديلة محمد ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999- 2004**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2005).

6- بالهادف ، صورية ، **مظاهرات 11 ديسمبر بين الذاكرة والتاريخ**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب (قسنطينة : جامعة منتوري ، 2005).

7- رشيد ، لرقم ، **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسنطينة : جامعة منتوري ، 2006).

8- محمد ، فقير ، **علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول في النظامين الجزائري والمصري " دراسة مقارنة"** ، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر ، جامعة بومرداس ، 2005).

9- شلي ، أمال ، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1956)** ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (باتنة :جامعة العقيد الحاج لخضر ،2006).

10- عبدالوهاب ، عبدالمؤمن ، **النظام الانتخابي في التجربة الانتخابية الجزائرية " مقاربة حول المشاركة السياسية والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري** ، رسالة ماجستير غير منشورة (قسنطينة ، جامعة منتوري ، 2007) .

11- لحسن رزاق ، **الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة "دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي** ، رسالة ماجستير غير منشورة (قسنطينة : جامعة منتوري ، 2010).

خامساً : شبكة الانترنت :

1- الصيداوى ، رياض ، الجيش الجزائري ومخاطر التفكك "الجزء الثاني **" الحوار المتمدن** ، العدد 1888، 14-7-2007 ، www.ahewar.org

2- الحركة الجزائرية للضباط الأحرار ، **"**قضية قاصدي مرباح" ، **الحوار المتمدن** ، عدد1625، 26 مايو 2006، www.ahewar.org

3- الصيداوي ، رياض ، سوسولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك ، الجزء الثالث ، **الحوار المتمدن** ،عدد1884، 18 -4-2007**:** www.ahewar.org

4- الصيداوي ، رياض ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر "الجزء الخامس ، **الحوار المتمدن** ، العدد 5310، 25-2-2009، www.ahewar.org.

5- الصيداوي ، رياض ، قصة المخابرات الجزائرية من عبدالحفيظ بو الصوف الى محمد مدين ، الجزء الثالث، **الحوار المتمدن** ، عدد 3694، 10-4-2012 ، www.ahewar.org .

6- الفاخري ،فرج ، عقدنا العزم أن تحيا الجزائر ، **ليبيا وطننا** ، 19 ابريل 2011، http://home.earthlink.net

7- اوعباس ، مراد ،الذكرى21من إيقاف المسار الديمقراطي في الجزائر، جريدتي،عدد13 يناير2012، www.djaridati.net

8- زايت ، كمال ، جدلية العلاقة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية "من يحكم الجزائر"، **اخبار العرب**، عدد (يناير2005) ،14-1-2005 ، www.alarabnews.com

9- عرفة ، محمد جمال ، عودة الحزب الواحد " انتخابات الجزائر :العسكر في الحكم حتى اشعار اخر ، **الشعب** ،7 يوليو2002، www.alshaab.com

10- الشيخ ، عصام ، انتخابات الرئاسة في الجزائر "دراسة في السلوك التصويتي" ، **الاهرام** ،عدد48 ،اكتوبر2012، www.democracy.ahram.org

11- غمراسة ، بوعلام ، بوتفليقة يجري تغييرات واسعة في الجيش ، **الشرق الاوسط** ، عدد9655 ، 5 مايو 2005 www.aawsat.com.

12- موس ، دانا ، **الانتخبات في الجزائر : فوز بوتفليقة وخسارة الشرعية** ، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ،3 ابريل 2009، www.washingtoninstitute.org

13- صابر ، عبدالرحمان ، "رئاسة الجزائرفي ظل المخاوف من عودة العسكر ، **الحياة اللندنية** ، عدد 9اكتوبر 2008 ، www.alarabiya.com

experience similar of the 1990s' disorder and violence, which had become a bad experience at the level of people's thinking.

Bouteflika could achieve stability in Algeria, creating a political climate can be described as open politically somewhat, leaving Bouteflika personal highly acceptable level of Algerian society to the degree that the Algerian citizen is connected between the Bouteflika Government and the idea of stability and the balance of power with the military, the consequently Bouteflika became the only candidate standing in the presidential elections and successive even under variation of the Some with him politically but everyone in Algeria became believes that the existence of Bouteflika in power even under the Constitution is not an important breakthrough as it is seeing Bouteflika in power as long as it achieves stability and not to engage in a new spiral of violence may not know the results, so the Algerian political landscape scenarios in the future became clearer as the political reality says that Bouteflika will remain the option of Algerian voters and security leaders and military option in Algeria, both of During the search there is an important outcome reached is that Bouteflika would remain constant in the future to bet the Algerian citizen, even if such violation of democratic ideas.

Abstract

Since the independence of Algeria on 5th July 1962, the unsolved question in Algeria is about the significant overlap between the political system and military institution, and the result was that it is difficult to distinguish between the political system and the military institution.

This equation was behind the failure of establishing genuine institutions exercising power in a democratic way. However the absence and lack of real constitutional institutions led to the growing rule of the military at the expense of the other institutions, as well as it involves in all life aspects. The military also involves of making policy makers who were in the interface and in the Castle El mouradia-Algerian presidential palace – it is in fact an extension of the power of the military.

Continued control over the army in Algeria has created a popular dependency to the military rule and also has convinced people that there are no alternative rule rather than military rule and has been associated with the idea of whether or not any stability in the sense that any attempt to remove the military from politics would lead to disorder and violence in Algeria. This make many Algerians fears that may bring them back another

Libya

University of Benghazi

Faculty of Economics and political science

The political role of the military in Algeria
A study on a flexible political structure "1954-2010"

Research presented an update of requirements for a high degree of "master" in political science, Faculty of Economics, University of Benghazi

Prepare the student : TARIQ ALI ALSOGAIR

Bkaliorios-political science
Faculty of Economics and political science-University of Benghazi in 2005

Supervision of Dr: FATHI MOHAMED AL BAGHA

Academic year 2012-2013